التيسير في النحو

تأليف

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفه
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

إهـــــداء ٢٠١٣

كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات
بالاسكندرية - قسم الحديث وعلومه
جمهورية مصر العربية



التيسير في النحو

تأليف

الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفه
أستاذ اللغويات

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد

وبعد.

فهذا كتاب التيسير في النحو لطلاب السنة الأولى. تابع لمنهج ابن مالك في ألفيته، وهو سهل الأسلوب ، قريب المنال، بعيد عن التعقيد، والخلاف الذي لا يفيد، والمشكل الذي لا ينفع، قريب من لغة الفهم، وأسلوب التخاطب، مع التعليل لأكثر القضايا النحوية، والاستدلال على قواعده بكلام الله تعالى، وحديث رسوله الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً.

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
سعد منصور عرفة	محمد عبد الله سعادة
أستاذ اللغويات	أستاذ اللغويات

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة عن تاريخ علم النحو [1]

أسباب وضع علم النحو :

كان العرب قبل الإسلام يعيشون في جزيرتهم ويقيمون في بلادهم لا يخالطون غيرهم من البلاد المجاورة كالفرس والروم وإن كان ذلك لم يمنعهم من تبادل المنافع مع غيرهم، وكانت الأسواق العربية تفي باحتياجاتهم وذلك كسوق «عكاظ» و«مجنة» وغيرهما.

وكان الشعراء والأدباء يتبارون في تقديم روائعهم الشعرية والنثرية التي لها أطيب الأثر في الحفاظ علي اللغة وتثبيت دعائمها.

ولما جاء الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجاً، وانتشر الإسلام في البلاد المجاورة لجزيرة العرب، وامتد في المشرق والمغرب، اقتضى ذلك انتقال أعداد من العرب إلى هذه البلدان، وتوافد أعداد من هذه الأمصار إلى بلاد العرب؛ لأن فيها حضارة الإسلام ومقر الخلافة وفيها مهبط الوحي والكعبة المشرفة.

ولقد أدى نزوح الناس من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق إلى اختلاط العرب بغيرهم، واندماجهم بهم واستماعهم لهم وتحدثهم إليهم بالعربية التي هي لغة القرآن الكريم .

---

(١) من مقدمة الدكتور أحمد محمد قاسم عميد كلية اللغة العربية بالزقازيق.

ونتيجة لهذا الاختلاط ظهر اللحن في كلام العرب، لذلك فقد قيل إن سبب وضع علم النحو ما يلي :

١ - قيل إن سبب وضعه أن عليا بن أبي طالب - رضي الله عنه - سمع أعرابياً يقرأ ﴿لا يأكله إلا الخاطئون﴾[1] فلحن فيها حيث قال : (إلا الخاطئين) فبدأ في وضع علم النحو، يقول أبو الأسود الدؤلي[2]: « دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعني الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوب : «الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى» وقال لي انح هذا وأضف إليه ما وقع لك، ولذلك سمى هذا العلم علم النحو.

٢ - يروى أن أعرابياً - في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه - قال : من يقرئني شيئاً مما أنزل الله - أي القرآن - فقرأ رجل من سورة التوبة ﴿إن الله بريئ من المشركين ورسوله﴾[3] بجر كلمة «رسوله»، فقال الأعرابي : أو قد بريئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى قد بريئ من رسوله فأنا أبرأ منه.

---

(١) سورة الحاقة الآية : ٣٧.
(٢) انظر نزهة الألباء ص٤ .
(٣) سورة التوبة الآية :٣ وصحتها رسوله بالرفع.

فبلغ عمر - رضي الله عنه - ما قاله الأعرابي فدعاه وقال له : تبرأ من رسول الله ﷺ ؟

فقال الأعرابي : إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذه سورة «التوبة» فقال ﴿أن الله بريئ من المشركين ورسوله﴾ «بالجر» فقلت قد بريئ الله تعالى من رسوله، إن يكن الله تعالى بريئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر - رضي الله عنه - : «ليس هكذا يا أعرابي» فقال: كيف؟

فقال عمر : ﴿ إن الله بريئ من المشركين ورسوله﴾ - بالرفع - فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن بريئ الله ورسوله منهم .

ثم أمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع علم النحو .

٣ - قيل إن زياد بن أبيه طلب من أبي الأسود الدؤلي أن يضع النحو فأبى، فأمر زياد رجلاً أن يجلس في طريقه ويتعمد اللحن في القرآن، فلما سمع لحنه أبو الأسود استجاب لزياد وبدأ بإعراب القرآن.

وهناك روايات أخرى عن تاريخ وضع علم النحو ولكن أرجحها أن علياً - رضي الله عنه - هو أول من بدأ أو أشار بوضع قواعد علم النحو، وأن أبا الأسود الدؤلي نحا نحوه وسار على طريقه وعمل بتوجيه منه.

فالعرب قبل الإسلام لم يكن هناك ما يدفعهم إلى وضع علم النحو فكانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها، وإن كان بعض العلماء قد خالفوا هذا الرأي

وقالوا إن النحو قديم والعرب كانوا يلمون بالقواعد العربية وتغالى بعضهم وزعم بأن النحو موجود مع نشأة الإنسان بدليل قوله تعالى ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾[1] ولا شك أن هذا الرأي بعيد عن الصواب والصحيح أنه نشأ في صدر الإسلام وذلك لحاجة الناس إليه ولوجود الباعث على وضعه.

لقد دفع العرب إلى وضع علم النحو أمور كثيرة أهمها ما يلي:

١ – باعث ديني : وهو الحرص على عدم اللحن في القران الكريم لحرمة ذلك، فالنطق الصحيح يظهر المعنى، واللحن يفسده وقد يخرج الإنسان عن قواعد الدين وأصوله كما في رواية الأعرابي التي سبق ذكرها.

اذ كان الحرص على عدم اللحن في القرآن الكريم والحفاظ على تعاليم الإسلام من أهم البواعث لوضع هذا العلم .

٢ - باعث قومي . وذلك لأن العرب يعتزون بلغتهم ويباهون بها ويفاخرون بسلامة نطقهم وبلاغتهم وفصاحتهم، وحين اختلطوا بالأعاجم وظهر اللحن على بعض الألسنة العربية أرادوا أن يحفظوا تراث لغتهم بوضع علم يحافظ على اللغة ويجمع شتاتها فحدوا حدودها، ووضعوا قواعدها حتى لا تتأثر بغيرها من اللغات الأخرى فتمحى خصائصها، وتضيع معالمها، وتطغى على غيرها من اللغات .

٣ – باعث تعليمي : وذلك لأن المسلمين من غير العرب كانوا في أشد الحاجة لمن يعرفهم حقائق العربية ويوضح لهم قواعدها وأصولها من سماع

---

(١) سورة البقرة الآية : ٣١ .

وقـيـاس وغيـر ذلك لكي يتـمكنوا مـن الإعراب والتصـريف وليصلوا إلى هدفـهم الأسمى وهو الإلمام بالعربية والنطق السليم ولقد دفـعهم هذا إلى الاجتـهاد في دراسة أحوال اللغة العربية حتى نبغ منهم قوم كثـيرون أمثال سيبويه وابن جني وأبي علي الفارسي وغيرهم .

أهم المذاهب النحوية

لقد مر النحو بأطوار متعددة، وظهرت فيه مذاهب مختلفة وكان بين بعضها التنافس والمناظرات؛ لترجيح الآراء. ومن أهم هذه المذاهب مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب الأندلسيين.

١ - **المذهب البصري** : من أوائل النحاة البصريين، ابن أبي اسحق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ ويونس بن حبيب المتوفى سنة ١٧٣هـ والخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٦٠هـ وسيبوية المتوفى سنة ١٦١هـ.

ولقد اجتهد علماء البصرة، وأجهدوا أنفسهم، وقاموا بالرحلات المتعددة في سبيل المعرفة، فشرقوا وغربوا، للحصول على خفايا اللغة وأسرارها من أربابها في البوادي، وبالغوا في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة واللهجات العربية الأصيلة، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر، ولم يعتمدوا شاهداً من الشواهد إذا رأوا فيه أدنى شبهة أو أقل شك.

وكانت قواعدهم وكتاباتهم دقيقة وسليمة وذلك لدقة التحري وسلامة الاستنباط والقياس وليس أدل على ذلك من كتاب سيبويه الذي يعتبر بحق الكتاب الأم بالنسبة لقواعد اللغة العربية، ولقد اعترف له بالتفوق والنبوغ العلماء من شيوخه وتلاميذه ومن جاء بعده.

والبصريون شغلوا أنفسهم بالعربية وقواعدها قرابة قرن من الزمان في وقت كانت فيه الكوفة منصرفة عنها إلى الاشتغال برواية أشعار العرب وأخبارهم والميل إلى التندر بالطرائف والنوادر.

٢ - **المذهب الكوفي** : من أوائل نحاة الكوفة، أبو جعفر الرؤاسي وتلميذه أبو الحسن الكسائي المتوفى سنة ١٨٢هـ والفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ وأبو العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ والرؤاسي والكسائي والفراء يرجع إليهم الفضل في رسم صورة النحو الكوفي ووضع أسسه وأصوله وخواصه التي تميزه عن النحو البصري وذلك بتفضيلهم القياس على السماع في كثير من مسائلهم، وقياسهم على الشاذفي بعض المسائل، واستشهادهم بكثير من الأشعار التي لا يتثبتون من صدق روايتها ولا يتحرون عن مصادرها.

أهم مظاهر الخلاف بين المذهبين :

النحو الكوفي لا يخالف النحو البصري في القواعد الأساسية والأركان العامة والاصطلاحات الجوهرية، وذلك لأن الكوفة بنت نحوها على ما سبقهم إليه أهل البصرة من القواعد والاصطلاحات.

ومع ذلك فقد اتخذ المذهب الكوفي لنفسه طابعاً مميزاً، ومنهجاً مختلفاً عن منهج المذهب البصري، وتتجلى أهم مظاهر الخلاف فيما يلي :

١ - الكوفيون توسعوا في رواية الشعر وغيره من كلام العرب ودفعهم ذلك إلى القياس على هذه الروايات فتساهلوا في الأخذ عن الأعراب الذن رحلوا من البادية إلى الحضر ولذلك يقول أبو الطيب :

(الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب

إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم) وذلك لأن بعض رواتهم كان رقيق الأمانة فأعرض البصريون عن شواهدهم وامتنعوا عن الأخذ بها بينما أخذ بها الكوفيون، فطابع البصريين التشدد، وعدم اعتماد الكلام إلا بعد التثبت الدقيق، وطابع الكوفيين التساهل واعتماد الرواية بغير الطرق التي سار عليها البصريون.

٢ - ترتب على نهج الكوفيين في رواية الأشعار وكلام العرب توسعهم في القياس على هذه الأشعار وغيرها، لذا فهم استنبطوا وأجازوا أشياء كثيرة لم يجزها البصريون، ولم يضعوها بين قواعدهم، فالبصريون اشترطوا في القياس أن يكون الشاهد المقيس عليه جارياً على لسان العرب، ومطرداً في كلامهم فهم لا يجيزون ـ القياس على الشاذ الذي أجاز الكوفيون القياس عليه.

٣ - القواعد البصرية مطردة مع الفصحى، وهي بعيدة عن الضعف والشذوذ.

٤ - تأول البصريون ما شذ من كلام العرب وأثبتوا ذلك على أنه لا يقاس عليه ولا تبنى عليه أحكام، ولكن الكوفيين أثبتوا الشاذ من كلام العرب وقاسوا عليه.

٥ - اعتمد الكوفيون على القياس النظري في بعض مسائلهم عند عدم وجود الشاهد الأصيل المنقول عن العرب، بينما اقتصر البصريون على الشواهد الأصيلة لا غير.

---

(١) انظر مراتب النحويين ص١٩ ونشأة النحو ص١٠٧.

نتائج الخلاف بين المذهبين :

كان للخلاف بين المذهبين البصري والكوفي نتائج نوجزها فيما يلي:

١ - ترتب على تشدد البصريين في استشهادهم، وتوسع الكوفيين في رواياتهم أن ذهب كل منهم ينصر مذهبه بالأدلة المقنعة «والاستشهادات السماعية والحجج العقلية والمنطقية، وظل الخلاف بينهما زمناً طويلاً».

٢ - كان من نتائج الخلاف بين المذهبين ظهور المؤلفات - الخاصة بالخلاف النحوي التي تجمع آراء المذهبين، وذلك مثل: اختلاف النحويين لثعلب، والمسائل على مذهب النحويين لابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٧هـ، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين للرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ، واختلاف النحويين لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ.

٣ - كان من نتائج الخلاف أيضاً التقاء رجال المذهبين ببغداد وعقد المناظرات بين الطرفين كما حدث في المناظرة بين الأصمعي المتوفى سنة ٢١٧هـ، والكسائي في حضرة هارون الرشيد، وكما حدث في المناظرة بين سيبويه والكسائي وكذلك بين اليزيدي والكسائي.

وهكذا لم تنقطع المناقشات والمناظرات بين نحويي البصرة والكوفة، وظلت على ذلك وقتاً طويلاً مما جعل طائفة جديدة تظهر في بغداد أخذت وتتلمذت على علماء المذهبين - ومزجت بينهما وتخيرت منهما وترتب على ذلك ظهور مذهب جديد هو المذهب البغدادي.

٣ - **المذهب البغدادي** : سبق ظهور المذهب البغدادي تلاقي المذهبين البصري والكوفي في بغداد حيث وجد طائفة من علماء المذهبين هناك ثم أخذت طائفة جديدة عن هؤلاء العلماء ووازنت من الآراء واختارت من المذهبين وترتب على ذلك المزج بين المذهبين أحياناً والانتخاب من المذهبين أحياناً أخرى، وترجيح أحد المذهبين في كثير من المسائل، والتجديد في عرض المادة العلمية حتى أصبح لهذه الطائفة طابعها المميز، الذي جعلها جديرة بالاستقلال عمن سبقها وأطلق على مذهبهم «المذهب البغدادي».

ويتحدث الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ عن بدء ظهور علماء هذا المذهب بقوله [١] من علماء الكوفة الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين.

اتجاهات البغداديين :

نظراً لأن البغداديين تتلمذوا على رجال البصرة والكوفة فقد اختلفت اتجاهاتهم فمنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من غلبت عليه النزعة البصرية حتى اختلط الأمر على كتاب التراجم فنسبوا بعض البغداديين إلى طبقة البصريين أو الكوفيين، ويمكن أن نجمل اتجاهات البغداديين فيما يلي :

١ - الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية ومن هؤلاء: ابن كيسان المتوفي سنة ٢٩٩هـ، وابن شقير المتوفي سنة ٣١٥هـ وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ.

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ص٩٨ والمدارس النحوية ص٢٤٦ .

٢ – بعد ذلك ظهر من يخلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين مع ميله إلى مذهب البصريين وذلك كأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ وتلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، ولذا نسبهما البعض إلى مدرسة البصريين .

٣ – تعددت الاتجاهات بعد ذلك بين علماء بغداد فكان منهم من يؤيد البصريين كالرماني المتوفى سنة ٣٧٤هـ، ومنهم من يؤيد الكوفيين كابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

٤ – ظهرت بعد ذلك طائفة أخرى وصفت نفسها بالحياد بين المذهبين ومن هؤلاء ابن الشجري المتوفي سنة ٤٥٣هـ وأبو البركات عبدالرحمن الأنباري المتوفي سنة ٥٧٧هـ صاحب كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ـ البصريين والكوفيين. وإن كان بعض العلماء المحدثين وجه إليهما اتهامات بالنزوع نزعة بصرية .

٤ – **المذهب الأندلسي:** لما توطد ملك بن أمية بالأندلس على يد عبدالرحمن الداخل بدأت الحركة العلمية تنشر في هذه البلاد فشجع الحكام العلماء وكافؤوهم على دراستهم وتصانيفهم، من أجل ذلك ارتحل أفراد من الأندلس إلى المشرق يروون عن علمائه، ويقتبسون من معارفهم، إذ لم يكن في مقدورهم الارتحال إلى البوادي ومشافهة الأعراب فيها، كما صنع المشارقة، وتوافد كثير من علماء المشرق إلى الأندلس كأبي علي القالي الذي توفى بقرطبة سنة ٣٥٦هـ .

ولقد كان لتشجيع الحكام للعلماء، وارتحال علماء المغرب إلى المشرق، وارتحال علماء المشرق إلى الغرب، ازدياد الحركة العلمية ونموها، ونال النحو ما هو جدير به من رعاية واهتمام، نظراً لحاجة بلاد الأندلس إليه لتقويم الألسنة، حتى تستطيع النطق بكلام الله تعالى نطقاً سليماً. ولقد نبغ في علم النحو من علماء الأندلس عدد كبير ومن هؤلاء : أبو بكر الزبيدي، والأعلم الشنتمري، وأبو العباس بن مضاء، وابن خروف وغير هؤلاء وعلى رأسهم ابن مالك: أبو عبدالله جمال الدين بن مالك الطائي الأندلسي أكبر نحويي القرن السابع الهجري .

ومن مؤلفاته الخلاصة المعروفة بالألفية، والتسهيل وشرحه وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وغير ذلك كثير.

نماذج من الخلاف

بين البصريين والكوفيين

القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل[1] ذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير (أن) بعدها نحو:جئت لتكرمني، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعد لام التعليل، والتقدير : جئت لأن تكرمني .

واستدل الكوفيون على مذهبهم بأن اللام قامت مقام (كى) وهي بمعناها، وكما أن (كى) تنصب الفعل بنفسها فكذلك ما قام مقامها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن)، وإنما وجب تقدير (أن) دون غيرها، لأن (أن) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها .

ورد البصريون على الكوفيين في قولهم إن اللام قامت مقام (كى) وكى تنصب، فقال البصريون لا نُسَلِّم أن (كى) تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بنفسها وتارة بتقدير (أن) لأنها حرف جر، وحملها عليها في حالة نصب الفعل بتقدير (أن) أوْلَى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها.

---

(١) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، مسألة ٧٩ .

مسـألـة

القول فى أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضرب ضربا، وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم إن المصدر مشتق من الفعل، لأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله ، فإذا قلت قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول قام قياما فيعتل لاعتلاله .

واحتجوا أيضا بأن الفعل يعمل في المصدر فتقول : ضربت ضربا فتنصب ضربا فوجب أن يكون المصدر فرعا على العمل ، لأن رتبة العامل قبل رتبة المؤكد ، فدل على أن الفعل أصل – والمصدر فرع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل .

واحتج البصريون أيضا بأن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه يكون أصلاً لما يفتقر إلى غيره .

واحتجوا أيضاً بأن المصدر يدل على الحدث، والفعل يدل على الحدث والزمن، وكما أن الواحد أصل للاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل .

واحتجوا كذلك بأن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكـلام ومـا يتـألـف مـنـه

الكلام في اصطلاح النحويين ما اجتمع فيه أمران اللفظ[1] والإفادة، والمراد باللفظ هنا هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية مثل : زيد، أو تقديراً كألفاظ الضمائر المستترة. وخرج باللفظ غيره مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة إذ كل منها مفيد وليس بلفظ. ويحترز بالمفيد عن المفرد نحو محمد، والمركب الإضافي نحو غلام زيد، والمزجي نحو بعلبك، والإسنادي نحو شاب قرناها .

أقل ما يتألف منه الكلام

أقل ما يتألف منه الكلام من اسمين نحو محمد قائم[2]، ومن فعل واسم كقام عمرو ونعم الصبر، ومن ذلك قول ابن مالك: استقم، فإن الفعل مع فاعله المستتر كلام مفيد.

أنـواع الكـلـم

الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف. والكلم اسم جنس على المختار واحده كلمة، وقيل جمع، وقيل اسم جمع. واسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء[3] نحو كلمة وكلم وشجرة وشجر وتمرة وتمر.

---

(١) وهو ما قاله ابن مالك . كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم .

(٢) الوصف وهو اسم الفاعل مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد، والخبر في هذا المثال مفرد وليس جملة .

(٣) أو بالياء نحو رومي وروم . أما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على القليل والكثير نحو : عسل ولبن وماء وتراب.

واسم الجنس الجمعي يجوز فيه التذكير والتأنيث نحو قوله تعالى : «كأنهم أعجاز نخل خاوية» وقال : «نخل منقعر» وقال : «إليه يصعد الكلم الطيب» وقال : «يحرفون الكلم عن مواضعه» .

معنى القول

القو ل عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معني أو لا . ولذا قال ابن مالك (والقول عم) فهو أعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره، وأعم من الكلم فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ، وقد تطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازاً نحو قوله تعالى : (رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها كلمة)، ونحو قوله عليه السلام أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد [(١)].

ألا كل شيء ما خلا الله باطل . وقولهم كلمة الشهادة يريدون بها (لا إله إلا الله) .

النوع الأول من الكلم

الاسم [(٢)]، ويتميز عن الفعل والحرف بخمس علامات وهي المشار إليها في قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وأل ∴ ومسند للاسم تمييز حصل

والجر يرادفه الخفض، ولم يقل حرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة. والمراد الجر بالكسرة التي يحدثها عامل الجر، أو نائب الكسرة

(١) لبيد بن ربيعة العامري الصحابي عاش مائة وأربعين سنة توفي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه. وتمام البيت: وكل نعيم لا محالة زائل .

(٢) بدأ بالاسم لشرفة ، أي لوقوعه محكوماً عليه ومحكوماً به ولا غنى لكلام عنه .

كالياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والجر بالفتحة في الممنوع من الصرف.

وسواءاً كان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد، أم إضافة نحو كتاب محمد، أم تبعية نحو مررت بزيد الفاضل. وهذه العوامل الثلاثة للجر قد اجتمعت في البسملة. فاسم مجرور بالحرف، والله مجرور بالإضافة، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف .

العلامة الثانية للاسم هي التنوين :

وهو في الأصل مصدر نونت الكلمة أي أدخلت نوناً، وفي الاصطلاح نون ساكنة [١] تلحق الآخر [٢] لفظاً لا خطا لغير توكيد[٣].

أنواع التنوين الخاصة بالاسم

وهي أربعة أحدها: تنوين التمكن ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق لفظاً لغالب[٤] الأسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد، أو نكرة نحو رجل وقاض. وفائدة هذا التنوين أنه يدل على خفة الاسم بكونه معرباً منصرفاً، وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

النوع الثاني : تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة على التنكير، تقول: سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك،

---

(١) خرج بالسكون النون في ضيفن للطفيلي الذي يجيء مع الضيف متطفلاً .

(٢) خرج بذلك النون في انكسر ومنكسر لأنها لا تلحق الآخر .

(٣) خرج بذلك قوله تعالى : (لنسفعا بالناصية)، ورسمت في المصحف ألفا لوقوعها بعد فتحة والنون هنا للتوكيد.

(٤) التعبير بغالب إشارة إلى أن التنوين لا يلحق بعضها نحو المضاف، والعلم الموصوف بابن والمعرف بأل .

وتقول (إيه) بكسر الهمزة وسكون الياء وكسر الهاء بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك أي طلبت منه زيادة من حديث معين. فإذا أردت شخصاً غير معين قلت سيبويه بالتنوين، وإذا أردت الاستزادة من حديث غير معين نونت (إيه) .

النوع الثالث : تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض، وهو ما عوض عن حرف مثل تنوين غواشٍ وجوارٍ من الجموع المعتلة على وزن فواعل حال كونه عوضاً عن الياء[1] المحذوفة في الرفع والجر، وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو قوله تعالى : (ويومئذٍ يفرح المؤمنون) والأصل : ويوم إذْ غلبت الروم الفرس يفرح المؤمنون. وإذ مضافة إلى الجملة بعدها، فحذفت الجملة، وعوض بالتنوين عن الجملة المحذوفة إيجازاً، فالتقى ساكنان: إذ والتنوين فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، كما كسرت صهٍ ومهٍ عند تنوينهما.

ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة نحو تنوين كل وبعض، عوضا عما يضافان إليه. نحو قوله تعالى : «وكلٌ أتوه داخرين، أي كل إنسان» .

النوع الرابع : تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين، وسمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين .

---

(١) وأصل جوارٍ : جوارىُ بضم الياء من غير تنوين لأنه ممنوع من الصرف. استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفاً وعوض عنها التنوين . ويسمى «حذف اعتباطي» أي من غير علة صرفية.

العلامة الثالثة للاسم وهي النداء : وهو الدعاء بيا أو إحدى إخواتها، نحو يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة. والمراد بالنداء كون الكلمة مطلوباً إقبالها بحرف مخصوص، وليس المراد دخول حرف النداء[1].

العلامة الرابعة للاسم : هي (أل) بجميع أقسامها ما عدا الموصولة[2] والاستفهام[3].

وتدخل (أل)[4] على المعرفة، نحو الفرس والغلام ، أو زائدة كالحارث، وطبت النفس أي طبت نفساً.

العلامة الخامسة للاسم : الإسناد إليه :

ومعنى الإسناد إلى الاسم هو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة نحو نسبة القيام إلى تاء، قمت، وقولك أنا مؤمن، وأنت قائم، ولا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ .

وإنما ميزت هذه الأنواع الخمسة الاسم؛ لأنها خواص له . أما الجر فلأن

---

(١) و(يا) خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو: ياليت قومي، وقوله تعالى : «ألا يا اسجدوا» في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فهي لمجرد التنبيه، وقيل إنها للنداء والمنادى محذوف تقديره : يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا .

(٢) ال الموصولة قد تدخل على المضارع كقول الفرزدق يخاطب رجلاً هجاء بحضرة عبدالملك ابن مروان.

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل (ال) على (ترضي) وهو فعل مضارع ، وحكومته بالرفع نائب فاعل.

(٣) (ال) الاستفهامية قد تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمنعى هل فعلت .

(٤) والمراد لفظ (أل) فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع، وحرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وقيل ثنائي همزته وصل .

المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم، وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى في غير الاسم، وأما النداء فلأن المنادي مفعول به[1]، والمفعول به لا يكون إلا اسماً، وأما أل فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا للاسم. وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً .

تنبيه : لا يشترط لتمييزه هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها.

علامات الفعل

يتضح الفعل عن الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها ابن مالك في النظم بقوله :

بتا فعلت وأتَتْ ويا افعلي ∴ ونون أَقْبِلَنَّ فعلٌ يَنْجلي

العلامة الأولى : تاء الفاعل وهو المقصود بتا فعلت سواء بضم التاء أو فتحها أو كسرها نحو قمت للمتكلم: وتباركت للمخاطب، وأحسنت للمخاطبة.

العلامة الثانية : تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت، ولا التفات إلى عروض الحركة نحو : «قالتِ امرأةُ العزيزِ» بكسر التاء للتخلص من التقاء الساكنين فالتاء في (قالت) ساكنة في الأصل. أما تاء التأنيث المتحركة بحركة الإعراب فتختص بالاسم كقائمة. بل إن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة[2] إلا بالله، وفي الفعل نحو (هند تقوم) لأنها لحقت أولاً، وفي الحرف نحو ربت وثُمّتَ .

---

(١) وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى .

(٢) الفتحة على التاء في (قوة) حركة بناء .

وبهاتين العلامتين وهي تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس [١] من الكوفيين والصحيح أن ليس وعسى [٢] فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين. تقول لست وليست وعست وعسيت. وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس[٣] لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت «والله ما هي بنعم الولد» .

العلامة الثالثة للفعل: ياء ضمير المؤنثة المخاطبة [٤] نحو قولي يا هند ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو أنت تقومين يا هند. وهذه الياء أشار إليها الناظم بقوله (ويا افعلي). وبهذه العلامة رد عل من قال إن هات بكسر التاء، وتعال بفتح اللام من أسماء الأفعال للأمر، فهات بمعنى ناول، وتعال بمعنى أقبل. والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر لدلالتهما على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالَيْ فتح اللام وهما حينئذ مبنيان على حذف حرف[٥] العلة إن خوطب بهما مذكر، وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث .

---

(١) قياساً على (ما) النافية .
(٢) قياساً عل (لعل) بجامع الترجي فيهما.
(٣) تقول: نعمت المرأة هند وهذا دليل على فعلية (نعم) أي قبوله تاء التأنيث .
(٤) أما ياء المتكلم فإنها تلحق الاسم والفعل والحرف نحو : مَرَّبي أخي فأكرمني.
(٥) المحذوف من هات الياء كما في ارم، والمحذوف من تعال الألف كما في اخش .

العلامة الرابعة : نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة :

نحو (لَيُنبذَنَّ في الحطمة) ، و نحو (لنسفعاً بالناصية)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : (ليسجنن وليكونا من الصاغرين) .

وأشار ابن مالك إلى هذه العلامة بقوله : ونون أقبلن .

علامات الحرف : ويعرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل، وإليه أشار الناظم بقوله :

سواهما الحرف كهل وفي ولم[1] .

والحرف على ثلاثة أنواع : مشترك نحو (هل). فإنك تقول: هل زيد أخوك وهل قام زيد، فدخلت (هل) على الاسم والفعل. وجاء ذلك في قوله تعالى : (فهل أنتم شاكرون) وقوله تعالى : (هل يستطيع ربك) .

ولكن الأصل في (هل) الاختصاص بالفعل، لأنها في الأصل بمعنى (قد). كما في قوله تعالى {هل أتى على الإنسان حين من الدهر} وقد مختصة بالفعل، لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص، وصارت مشتركة بين الدخول على الاسم والفعل، ولاختصاص (هل) بالفعل وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته، والتقدير: هل ضربت زيدا ضربته. ولذا وجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في (هل زيد قام) فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: هل قام زيد قام. هذا عند جمهور البصريين [2]. أما الأخفش والكوفيون فعندهم : زيد فاعل بالفعل المذكور.

---

(١) هل من حروف الاستفهام، وفي من حروف الجر، ولم من حروف الجزم .

(٢) التصريح ٤٣/١ .

ومن الحروف ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، ويعمل كما ولا ولات وإن المشبهات بليس. ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها الجر كفى، أو يعمل النصب والرفع كإنَّ وأخواتها، ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو : لم يلد ولم يولد. أو يعمل فيها النصب كلن[١] نحو: «لن ينال الله لحومها» ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف [٢] .

أنـواع الفـعـل

الفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها الفعل المضارع أي المشابه لاسم الفاعل لفظاً لموافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال، فيضرب مشابه لضارب في عدد حروفه وحركاته وسكناته بقطع النظر عن نوع الحركة، ولهذا الشبه أعرب المضارع، واستحق التقدم في الذكر على الماضي والأمر .

وعلامة الفعل المضارع أن يصلح لأن يلي (لم) بأن يقع بعدها المضارع من غير فصل. نحو لم يقم . ولذا أشار إليها ابن مالك بقوله :

فعل مضارع يلي لم كيشم[٣]

---

(١) عملت (لن) النصب دون الجزم حملا على (لا) النافية للجنس لأنها بمعناها .

(٢) قد والسين وسوف لا تعمل مع اختصاصهم بالأفعال لتنزيلهم منزلة الجزء مما دخلت عليه وجزء الشيء لا يعمل منه .

(٣) بفتح الشين مضارع شمم بكسر الميم من باب فرح يفرح.

ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال، ولم تقبل تلك الكلمة (لم) فهي اسم نحو اسم الفاعل كضارب الآن أوغدا، أو اسم فعل مثل أف بمعنى أتضجر .

الثاني : الفعل الماضي :

ويتميز عن أخويه المضارع والأمر بقبول تاء الفاعل نحو قمت، أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وقام. تقول: نعمت وبئست وقامت. وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

وماضي الأفعال بالتا[1] مِزْ [2] .

الثالث : فعل الأمر :

وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر. وهو المفهوم من قول ابن مالك ..... وسمْ : بالنون فعل الأمر إن أمر فهُم .

أي نون التوكيد مع شرط الدلالة على الأمر وهو الطلب نحو اكتبنّ. فإن قبلت الكلمة نون التوكيد ولم تدل على الأمر فهي مضارع نحو : هل تفعلنَّ، وإن دلت: الكلمة على الأمر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي إما اسم مصدر نحو صبرا عباد الله، أي اصبروا، فالمصدر لم يدل على الأمر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الأمر. وإما اسم فعل أمر نحو صه بمعنى اسكت، ونزال بمعنى انزل. وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله :

والأمر إن لم يك للنون محلّ فيه هو اسم نحو صه وحيهل[3] .

---

(١) أي تاء الفاعل وتاء التأنيث في قوله السابق : بتا فعلت وأتت .

(٢) مزِ : فعل أمر من مازه يميزه .

(٣) حيهل : اسم فعل أمر بمعنى أقْبِلْ وعَجِّل ولا موضع للنون فيه. واسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم فهما يقبلان التنوين تقول : صهٍ وحيهلاً .

المعرب والمبني من الاسم والفعل

الإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان . وأظهر، أو أزال عَرَب الشيء وهو فساده يقال عَرب يَعْربُ عرباً من باب فرح أي فسد، أو أعرب يعني تكلم بالعربية، أو لم يلحن في الكلام، أو تحبب إلى غيره، ومنه العروب المتحببة إلى زوجها.

وأما في الاصطلاح فهو تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. ويسمى الاسم المعرب متمكناً، لتمكنه في باب الاسميه، ثم إن كان منصرفاً سمى أمكن، وإلا سمي غير أمكن. وكان الأصل في الأسماء الإعراب؛ لاختصاصه بتعاقُب معانٍ عليه كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب. فنحو جاء محمدٌ ورأيت محمداً وهذا كتاب محمد وهي معان مختلفة لا يوضحها سوى الإعراب .

والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت. وفي الاصطلاح لزوم[١] الكلمة حركة [٢] أو سكوناً لغير عامل.

الاسم المبني :

يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يقربه منه. قال ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبني ∴ لشبه من الحروف مُدْنى

---

(١) المبني قد يكون حرفاً واحداً كتاء الفاعل .

(٢) (حيث) مبنية وفي آخرها ثلاث لغات : الضم والفتح والكسر .

فعلة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبهاً قوياً. وأنواع هذا الشبه ثلاثة .

أحدها : الشبه الوضعي وهو أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين. فالأول كتاء قمت. فإنها في حال الكسر تشبه باء الجر، وفي حال الفتح تشبه واو العطف.

والثاني : الموضوع على حرفين كنا من (قمنا) فإن (نا) تشبه قد وبل وما ولا. ولذا قال ابن مالك في هذا الموضع . كالشبه الوضعي في اسْمَيْ جئتنا. وهي (التاء)، و (نا) فالأول على حرف، والثاني على حرفين فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي نحو عن وفي. والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين. وما وضع على أكثر من ذلك فعلى خلاف الأصل. وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على أقل[1] منها فقد شابه الحرف في وضعه، واستحق البناء. وأعرب نحو يد ودم وأب وأخ مع أنها أقل من ثلاثة في الظاهر ولكنها في الأصل ثلاثة حذفت اللام منها . فالأصل (أبو وأخو) بدليل التثنية: أبوان وأخوان، وأصل يد : يدى، والمثنى يدان، فالأصل فيها مهجور لم يستعمل . وأصل دم: دمو، بخلاف أخ فإنه نطق بالأصل في نحو جاء أخوك .

(١) بعض الأسماء الثلاثية مبني نحو، نحن، وبنى بطريق الحمل لأن أصل الضمائر أن تكون على حرف أو حرفين. حاشية الشيخ يس، ٤٨/١ .

الثاني : الشبه المعنوي كما قال ابن مالك .

والمعنوي في متى وفي هنا .

وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، أي من المعاني التي تؤدي بالحروف سواء أوضع لذلك المعني حرف أم لا.

فالأول : وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فإنها تستعمل شرطاً فيجزم فعلين نحو: متي تقم أقم. وهي حين تستعمل شرطاً شبيهة في تأدية المعنى بأن الشرطية نحو إن تقم أقم، فبنيت (متى) وهي اسم شرط؛ لأنها تشبه إن الشرطية في المعنى وهي حرف. وتستعمل (متى) في الاستفهام فلا تعمل شيئاً نحو «متى نصر الله» وهي حينئذ تشبه في المعنى همزة الاستفهام وهي حرف. وهنا سؤال وهو أن يقال: أيّ الشرطية[1] وأيّ الاستفهامية [2] أشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان، والعلة في ذلك ضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء. وانظر الهامش في إعراب الآيتين .

والثاني : وهو الاسم الذي تضمن معنى لم يوضع له حرف نحو (هنا) من أسماء الإشارة للمكان فإنها تضمنت معنى الإشارة. وهذا المعنى لم

---

(١) في نحو قوله تعالى : « أيّما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ» فأي اسم شرط جازم منصوب على المفعول لقضيت، وقدمت لأن لها الصدر وما زائدة والأجلين مضاف إليه، والجواب : فلا عدوان .

(٢) في نحو قوله تعالى : «فأيُّ الفريقين أحق بالأمن» فأي استفهامية مبتدأ، والفريقين مضاف إليه وأحق، خبر المبتدأ .

تضع له العرب حرفاً يدل عليه، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدي بالحروف كالخطاب الموضوع له كاف الخطاب. فهنا لتضمنها معنى الإشارة مستحق للبناء.

وإنما أعرب هذان وهاتان من أسماء الإشارة مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لضعف الشبه بمجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء.

النوع الثالث : الشبه الاستعمالي وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرق الحروف الدالة على المعاني كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً أو محلاً. وذلك الشبه موجود في أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها مثل: هيهات، وصه. فإن هيهات نائبة عن فعل ماض وهو (بَعُد) بضم العين، وصه نائبة عن اسكت.

ولا يصح أن يدخل عليهما شيء من [1] العوامل فأشبه ذلك من الحروف ليت ولعل مثلاً فهما نائبان عن الفعل. فليت نائبة عن أتمنى ولعل نائبة عن أترجى، ولا يدخل عليهما عامل . فسبب البناء في هيهات وصه شبه الحرف مثل ليت ولعل في النيابة عن الفعل كما قال ابن مالك .

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا.

---

(١) الاحتراز بما ينوب عن الفعل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا فإنه نائب عن اضرب وهو مع كونه نائباً عن الفعل معرب لأنه منصوب بالفعل المحذوف وجوباً. والتقدير اضرب ضرباً. فهو معرب لعدم كمال مشابهته للحرف .

النوع الرابع : الشبه الافتقاري، وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً لازماً كالحرف. كما في إذ وإذا[1] وحيث [2] والموصولات الاسمية نحو الذي والتي. فإذا قلت «جئتك إذ» فلا يتم المعنى حتى تقول مثلاً: جئتك إذ جاد زيد. فإذ مضافة إلى الجملة بعدها وهي مفتقرة إلى الجملة، ولا يتم المعنى بدونها، فأشبهت الحروف بأسرها في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها. وكذا الباقي من الظروف والموصولات فهي تشبه الحرف في الافتقار. واحترز بذلك الافتقار إلى جملة من نحو (سبحان) من أسماء المصادر و (عند) من الظروف فإنهما مفتقران إلى مفرد لا إلى جملة. تقول سبحان [3] الله، وجلست عند زيد . فلذلك أعربا نصبا على المصدرية والظرفية .

تنبيه : أعربت (أيّ) [4] الموصولة في نحو : (اضرب أيُّهم أساء) بنصب أي؛ لضعف الشبه بما عارضه في أيّ من لزوم الإضافة، وكذلك أعرب اللذان واللتان لوجود صورة التثنية وهي من خواص الأسماء. وإنما بنيت (أي) الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفاً في نحو قوله

---

(١) من ظرف الزمان .

(٢) من ظرف المكان .

(٣) المشهور أن سبحان ملازم للإضافة لمفرد، ورأي آخر أن سبحان مصدر لا فعل له. يستعمل مضافاً وغير مضاف وإذا لم يضف ترك تنوينه فيقال: سبحان من زيد أي براءة منه، وإنما منع من الصرف لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون. وقيل الأصل: سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوباً وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول .

(٤) مع أنها مفتقرة بالأصالة إلي جملة ، وكذلك : اللذان واللتان .

تعالى، (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) قرئ بضم أيهم على[1] البناء، وقرئ بنصبها[2] على الإعراب .

(١) البناء على الضم هو رأي سيبويه إذا أضيفت لفظاً، وحذف صدر صلتها، أي الذي هو أشد. وقيل هي معربة مطلقاً سواء أضيفت أم لم تضف، ذكر صدر صلتها أو حذف، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين.

(٢) وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب. انظر التصريح ١٣٦/١ .

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرضٍ وسُمَا[1]

الاسم المعرب هو ما سلم من مشابهة الحرف وهو نوعان . نوع يظهر إعرابه كأرض تقول : هذه أرض بالرفع، ورأيت أرضاً بالنصب، ومررت بأرض بالجر، ونوع لا يظهر إعرابه كالفتى من المقصور. تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الألف، ورأيت الفتى بفتحة مقدرة عليها ، ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها .

البناء والإعراب في الفعل :

الفعل أيضاً ضربان: ضرب مبني ، وهو الأصل في الأفعال، وضرب معرب وهو الفرع فالمبني من الأفعال نوعان :

أحدهما : الفعل الماضي مبني باتفاق، وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثياً كضرب أو رباعياً كدحرج أو خماسياً كانطلق أو سداسياً كاستخرج[2]. وأما ضربتُ ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالى أربعة متحركات وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل كالجزء من الفعل. وكذلك ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو .

---

(١) سما بضم السين والقصر لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم الشخص ما سماك أي ما أسمك؟

(٢) ولا يزيد الفعل عن ذلك، وبنى الفعل على الفتحة ، لثقل الضم والكسر وثقل الفعل، فعدلوا إلي الفتح لخفته.

الثاني : فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف، فنحو اضرب مبني على السكون؛ لأن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم يضرب، ونحو: اضربا[1] واضربوا واضربي مبني على حذف النون، لأن مضارعها يجزم بحذف النون نحو: لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي، ونحو: اغز واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل؛ لأن مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وأنها حذفت حذفاً مستمراً في نحو قم، والأصل لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وضعف مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف.

المعرب من الأفعال

هو المضارع نحو يقوم زيد بشرط سلامته من نون الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

.... ∴ وأعربوا مضارعاً إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن ∴ نون إناث كير عن من فتن

فالمضارع مع نون الإناث مبني على السكون كالماضي نحو : «والمطلقات يتربصن» والمضارع مع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح نحو : «لَيُنبذَنَّ في الحطمة» وأما نون التوكيد غير المباشرة، فإن المضارع معرب معها، نحو (لَتُبْلَوُنَّ) مضارع بلا يبلو، مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو

---

(١) أما الأمر المتصل بنون التوكيد فهو مبني على الفتح نحو : اضربَنَّ .

الاختيار. أصله قبل التوكيد لتبلَوُون كُتَنْصَرُون بواوين، الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة. تحركت الواو الأولى وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار لتُبلَوْن ثم أكد بالنون الثقيلة فصار لتُبلونَنَّ بثلاث نونات حذفت نون الرفعِ[1] فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد الثقيلة فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع. فالفعل مرفوع بثبوت النون التي حذفت [2] لتوالي الأمثال .

وذلك كما نقول : هل تضربانِّ يا زيدان، والأصل : تضربانِنَّ حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال. ولم تحذف نون التوكيد .

أما إذا حذفت النون للجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظاً نحو قوله تعالى : (فإما ترينّ من البشر أحداً) أصله قبل التوكيد: ترأيين مثل تمنعين ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة، فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية ، ولما تحركت الياء الأولى وفتح ما قبلها قلبت أيضاً فالتقى ساكنان حذف أولهما فصار: ترَيْن بفتح الراء وسكون

---

(١) لتوالي ثلاث نونات .

(٢) أما قوله تعالى : «ولا تتبعانّ» فأصله قبل التوكيد والنهي: تتبعان بتخفيف النون للرفع، فدخل عليه (لا) الناهية فحذفت نون الرفع للجزم، فصار : لا تتبعا، ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الألف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد. ولم يجز حذف النون لأنها للتوكيد فحركت النون بالكسرة تشبيهاً بنون المثنى الواقعة بعد الألف.

الياء ثم دخل الجازم وهو (إن) الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار: فإما ترىْ بسكون الياء ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة. فصارت : فإما ترينَّ .

الحـــــروف

كل الحروف مبنية. قال ابن مالك :

وكل حرف مستحق للبنا .

لأنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب.

أنواع البناء أربعة ، أحدها : السكون وهو الأصل وإليه أشار بقوله :

والأصل في المبني أن يسكنا .

وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته، والأصل عدم الحركة. والحركة ثقيلة والمبني ثقيل فبنى على السكون للخفة. ولخفة السكون دخل في الكلم الثلاث الحرف والفعل والاسم، ففي الحرف نحو (هل) وفي الفعل نحو (قم) وفي الاسم نحو (كم)، وبنى (كم) للشبه الوضعي، أو المعنوي لتضمن معني همزة الاستفهام، والنوع الثاني من البناء: الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون، لهذا القرب دخل الفتح أيضاً في الكلم الثلاث في الحرف نحو : سوف وإنَّ. وليتً الفعل نحو قام، والاسم نحو أين [1].

والنوعان الآخران وهما الكسر والضم ثقيلان، ولثقلهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان لم يدخلا فيه. ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما ، فالكسر في الحرف نحو لام الجر، والكسر في الاسم نحو (أمس[2]). وهؤلاء .

---

(١) بني (أين) لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاما و (إن) إن كان شرطاً وهو الشبه المعنوي كما ذكرنا .

(٢) بني أمس عند الحجازيين بشروط خمسة: أن يراد به معين، وألا يضاف ، ولا يصغر ولا يجمع جمع تكسير، ولا يعرف بال. وبني لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة.

والضم في الحرف نحو منذُ في لغة من جر بها[1]. والضم في الاسم نحو حيثُ. ولا بناء على الضم في الفعل. وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح.

أنـــواع الاعـراب [2]

أربعة : رفع ونصب يشتركان في الاسم والفعل. فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء، ويقوم مرفوع بالتجرد، والنصب نحو إن زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بأن، ويقوم منصوب بلن. والجر مختص بالاسم نحو مررت بزيد والجزم مختص بالفعل نحو لم يقم. وإلى هذه العلامات الأربع أشار ابن مالك بقوله :

والرفع والنصب اجعلنّ إعرابا ∴ لاسم وفعل نحو لن أهابـا

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات. فالضمة علامة الرفع، والفتحة علامة النصب، والكسرة علامة الجر، والسكون علامة الجزم. نحو جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، ونحو لم يقمْ وهذه العلامات تسمى علامات الإعراب الأصلية. وهناك علامات فروع نائبة عن هذه العلامات الأصول. وهذه العلامات الفرعية واقعة في سبعة أبواب .

---

(١) ومن رفع بها الاسم أيضاً، فالجارة للاسم حرف، والرافعة له اسم .

(٢) هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلية عليها.

الباب الأول

من العلامات الفرعية

وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، وهي : ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي، وفو [1] بمعنى الفم، والأب والأخ والحم والهن [2] ويشترط لإعراب هذه الأسماء بالحروف أن تكون مضافة فإن لم تضف أعربت بالحركات الثلاث ظاهرة. فالرفع نحو «وله أخٌ» فأخ مرفوع على الابتداء والجار والمجرور خبره قبله. والنصب نحو : «إن له أبا» فأبا اسم إنَّ منصوب، والجر نحو «وبنات الأخ»، فالأخ مجرور بالإضافة .

ويشترط في الإضافة أن تكون لغير ياء المتكلم. فأن أضيفت الأسماء الستة لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة. نحو «وأخي هارون» فأخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها كسرة ما قبل ياء المتكلم، وهارون بدل . وجملة : هو أفصح مني لساناً. خبره . ويشترط أيضاً أن تكون مفردة لا مجموعة .

---

(١) أصل فم : فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين .

(٢) كلمة يكني بها عن أسماء الأجناس، وقيل ـ عما يستقبح ذكره، وقال الجوهري: الهن كناية ومعناه شيء تقول : هذا هنك أي شيئك .

ذو ملازمة للإضافة لغير الياء فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها؛ لأنها حاصلة. وذو بمعنى صاحب وزنها (فعل) بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء[1].

وإذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي لزمتها الواو في الأحوال الثلاثة والبناء على السكون. تقول : جاء ذو نجح، ورأيت ذو نجح. وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاثة سواء أفرد أو أضيف. قال عليه السلام : «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

الهن

الأفصح في الهن إذا استعمل مضافاً النقص أي حذف اللام[2] منه وهي الواو وإعرابه بالحركات الظاهرة على العين وهي النون. وأشار ابن مالك إلي ذلك فقال :

والنقص في هذا الأخير أحسن .

---

(١) وأصلها (ذوي) حذفت الياء اعتباطاً، ونقلت حركة الأعراب إلى الواو وحركت الذال بحركة الواو إتباعاً لها. وفي حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفي النصب قلبت الواو ألفاً، وفي حالة الجر قلبت ياء. تقول في الرفع : هذا ذو مال أصله ذُوُ مال بواو مضمومة للرفع وذال مضمومة للإتباع فاستثقلت الضمة على الواو فسكنت وفي النصب رأيت ذَوَ مال فقلبت الواو ألفاً وهكذا .

(٢) وهي الواو والأصل (هنو) .

تقول : هذا هنك ورأيت هنك ونظرت إلى هنك، ومن النقص: الحديث، من تعزى[1] بعزاء الجاهلية فأعضوه [2] بهن أبيه ولا تكنوا.

الأب والأخ والحم [3]

الأكثر فيها أن تعرب بالحروف: جاء أبوك وهذا أخوك ورأيت أباك وأخاك ويجوز فيها النقص بضعف وهو حذف اللام والإعراب بالحركات تقول : هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك. ومن النقص قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي:

بأبِه اقتدى عديٌّ في الكرم ∴ ومن يشابهْ أَبَهُ فما ظلم[4]

فاستعمل الأب بحذف اللام معرباً بالحركات، وهذه لغة بعض العرب. فأبه الأول مجرور بالكسرة، وأبه الثاني منصوب بالفتحة.

وقصر الأب والأخ والحم أشهر من نقصهن، أي قصرها بالألف مطلقاً فيعر بن بحركات مقدرة عليها كقول الشاعر :

إن أباها[5] وأبا أباها ∴ قد بلغا في المجد غايتاها

---

(١) تعزى : انتسب وانتمى وهو الذي يقول : يالفلان لتخرج الناس معه إلى القتال في الباطل. أي من دعا إلى عصبية ممقوته أزالها الإسلام. الحديث في مسند الإمام أحمد٥/١٣٦ بروايات عدة .

(٢) أي قولوا له ذلك استهزاء، ولا تجيبوه إلى القتال .

(٣) الأب والأخ والحم والهن بوزن فعل بالتحريك ولاماتها واو بفعل تثنيتها بالواو، أبوان وأخوان وحموان .

(٤) ومن هذا البيت اقتبس المثل : من أشبه أباه فما ظلم . وقائل البيت رؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم الطائي .

(٥) يحتمل في (أب) الأول والثاني النصب بالألف نيابة عن الفتحة. أما (أباها) الثالث فهو نص في القصر لأنه مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف وإلا لجر الياء. الشاعر: أبو النجم العجلي. التصريح ١/٦٥.

... سقدون على الألف.

وهناك شاهد آخر وهو قوله (غايتاها) مفعول (بلغا) والقياس أن يقال: غايتيها مثنى منصوب بالياء، وهي لغة بعض العرب مثل خثعم وكنانة وبعض ربيعة.

وجاء في المثل[1]: « مكره أخاك لا بطل» وأول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة عليّ فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه عليّ. والشاهد في (أخاك) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على الألف ومكره اسم مفعول خبر مقدم: وبطل معطوف بلا على مكره، ويجوز إعراب آخر عند الكوفيين والأخفش وهو أن يكون (مكره) مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه.

وحاصل ما جاء في الأب والأخ والحم ثلاث لغات: أشهرها الأعراب بالحروف الثلاثة، والثاني: أن تكون بالألف مطلقاً وهو القصر. والثالث النقص أي تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر. والحاصل في (هن) لغتان: النقص وهو الأشهر والإتمام وهو القليل. أما ذو بمعنى صاحب، وفو فلهما لغة واحدة.

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٧٤.

الباب الثاني

المثنى

والمثنى هو اسم[1] ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف وأغنى عن المتعاطفين. كالزيدان المسلمان، والهندان المسلمتان، ويرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها. المكسور مابعدها. ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط .

أحدهما : الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع .

الثاني : الإعراب فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثنى حقيقة على الأصح .

الثالث : عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب[2] إسناد اتفاقا، ولا تركيب مزج على الأصح، وأما المركب الإضافي فيثنى المضاف بدلاً من المضاف إليه.

الرابع : اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب .

الخامس : اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه، ولا يثنى المشترك.

السادس : ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سِيٍّ فقالوا : سِيَّان ولم يقولوا سوا آن .

السابع : أن يكون له ثان في الوجود، فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز .

---

(١) أي معرب لأن الحديث عن المعرب فلا يرد نحو : أنتما .

(٢) يتوصل إلى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة إلى المركب فيقال: ذوا جاد الحق، وذوا بعلبك وذوا سيبويه .

الثامن : ألا يكون اسماً يراد به الاستغراق كأحد .

وزاد بعض العلماء شروطاً مثل : ألا يكون اسم عدد وهناك ما يغني عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة إذ يستغني عن تثنيتهما بستة وثمانية. ولا لفظ كل وبعض. ولا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير. فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالألف رفعا، وبالياء جراً ونصباً على اللغة المشهورة. ومن العرب من يلزمه الألف[1] في الأحوال الثلاثة، ويعربه بحركات مقدرة على الألف .

(١) لغة بني الحرث بن كعب وقبائل آخر .

ما ألحق بالمثنى

والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الإعراب بالحروف أربعة ألفاظ : اثنان واثنتان في لغة الحجازيين وثنتان في لغة تميم. وكلا وكلتا بشرط أن يكونا مضافين لمضمر. تقول: جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما. فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف في الأحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور. تقول : جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين. فعلى هذا ألف كلا[1] كألف عصا. وألف كلتا كألف ليلى.

تنبيه : كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد إلا أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن. قال تعالى : «كلتا الجنتين آتت أُكلها» ولم يقل : آتتا، وتقول : كلا الطالبين حاضر، وحاضران. ويلتحق بالمثنى أيضاً ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء.

---

(١) وزن (كلا) فِعل، وألفها قيل أصلها الواو بقلبها تاء في كلتا. ووزن (كلتا) فِعلى كذكرى وألفها للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو أو ياء.

الباب الثالث

جمع المذكر السالم

كالزيدون من الأسماء، والمسلمون من الصفات. ويرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها. قال ابن مالك:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ∴ سالم جمع عامر ومذنب

أي عامرون ومذنبون. تقول: هم مذنبون ورأيت المذنبين.

شروط جمع المذكر السالم

يشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم أو صفة شروط. فالاسم ما كان علماً لمذكر[1] عاقل[2] خالياً من تاء[3] التأنيث. فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء نحو طلحة بل جمعوه بالألف والتاء فقالوا: طلحات، فأعطوه حكم المؤنث باعتبار لفظه. ويشترط كذلك أن يكون خالياً من التركيب الإسنادي أو المزجي. فلا يجمع جمع مذكر ما كان من الأسماء غير علم كرجل، أوعلماً لمؤنث كزينب، أو لغير عاقل كلاحق علما لفرس، أو المركب المزجي نحو معد يكرب نقول في جمعه: ذوو معديكرب. أما المركب الإضافي نحو علم الدين

---

(١) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل نحو زينب علماً لمذكر وخرج نحو زيد علماً لمؤنث.

(٢) لا يرد عليه نحو قوله تعالى: «وإنا لموسعون - فنعم الماهدون - ونحن الوارثون» لأن أسماء الله توقيفية، ومعنى الجمع في أسما الله ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم ولا يقاس عليه فلا يقال: الله رحيمون.

(٣) يستثنى من ذلك ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة فإنه يجوز جمعه هذا الجمع لأن التاء عوض عن أصل فهي كالأصلية.

فنقول في جمعه علمو الدين، وأبو بكر: آباء بكر، بجمع المضاف فقط أو الإسنادي نحو : جاد الحق. نقول في جمعه : ذوو جاد الحق. ويشترط في جمع الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث نحو قائم ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. فلا يجمع جمع مذكر ما كان صفة لمؤنث كحائض، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة لفرس، أو باب أفعل[1] فعلاء كأحمر، أو من باب فعلان كسكران مؤنثة سكرى، أو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور[2] وجريح فلا يقال: صبورون وجريحون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال: جريحات وصبورات وسكرانات .

تنبيه : يقوم مقام الصفة التصغير، فنحو رُجَيْل يقال فيه رُجَيْلُون .

ما ألحق بالمذكر السالم :

حملوا على هذا الجمع أربعة أنواع أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح. أحدها: أسماء جمع وهي أولو بمعنى أصحاب: اسم جمع (ذو) بمعنى صاحب على غير لفظه ، (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعاً له، لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه. وألحق بجمع المذكر أيضاً عشرون وبابه وهو سائر العقود إلى التسعين. وكلها في التنزيل . قال تعالى : «إن يكن منكم عشرون صابرون».

---

(١) أما الصفة التي تدل على التفضيل ولا تقبل التاء نحو أفضل فإنها تجمع جمع مذكر نحو أفضلون .

(٢) محل استواء المذكر والمؤنث في فعول إذا كان بمعنى فاعل فصبور بمعنى صابر وفي فعيل بمعنى مفعول فجريح بمعنى مجروح فإن جعل صبور علماً جمع هذا الجمع .

«وواعدنا موسى ثلاثين ليلة»، «فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً»، «فإطعام ستين مسكينا» .

النوع الثاني :

جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف وهي (بنون) جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة (ابنون) كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف [1] تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة. وأَرَضُون بفتح الراء جمع أرْض بسكونها، وسِنُون بكسر السين جمع سنة بفتحها، ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات، وبابه الجاري على ضابطه وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث نحو عِضَه وعضين. وأصل عِضَةْ بالهاء وهو الكذب والبهتان. وفي الحديث : لا يعضه بعضكم بعضا .

وقيل أصله : عضو من قولهم عضيته إذا فرقته . وعِزَه وعِزُون، فالعزة بكسر العين وفتح الزاي من العزى وهو الفرقة من الناس. والعزون الفرق المختلفة، وثُبَة[2] بضم الثاء وفتح الباء: الجماعة، وأصلها (ثبو). وجاء في التنزيل: كم لبثتم في الأرض عدد سنين. فسنين مجرور وعلامة جره الياء وهو مضاف إليه، وقوله : (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء. وقوله : (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة

---

(١) لأن (ابن) أصله (بنو) حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها، فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو فلم تأت الهمزة. وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها. وقال بعضهم إن العلة أن الجمع ثقيل فخفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فإنها خفيفة فابقيت فيها الهمزة .

(٢) يجمع على (ثبين) بضم الثاء وكسرها، وهو الأكثر.

لمهطعين في الآية قبلها (فما للذين كفروا قبلك مهطعين) ولم تأت (ثبة) في القرآن إلا في الجمع بالألف والتاء «فانفروا ثبات» .

ولا يجوز ذلك الجمع في نحو يد[1] ودم؛ لعدم التعويض من لامهما المحذوفة. وشذ أبون وأخون جمع أب وأخ لعدم التعويض أيضاً، وأصلها «أبو، وأخو» فحذفت لامهما ولم يعوض منها شيء. ولا يجوز هذا الجمع أيضاً في اسم[2] وأخت وبنت؛ لأن العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء. والشرط أن يكون التعويض هاء التأنيث .

النوع الثالث :

مما حمل على جمع المذكر السالم جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كأهلون جمع أهل وهم العشيرة وليس بعلم ولا صفة، وشرط هذا الجمع أن يكون لعلم عاقل أو صفة لعاقل. قال تعالى : (شغلتنا أموالنا وأهلونا) . وقال : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) .

النوع الرابع :

ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط نحو زيدون مسمى به شخص فيعرب بالحروف كما كان قبل التسمية، ونحو «عِلِّيُّون[3] وهو في الأصل

---

(١) أصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الإعراب على عينهما .

(٢) لأن اسم أصلها عند البصريين سمو فحذفت لامه وعوض عنها الهمزة في أوله، وأخت وبنت أصلهما أخو وبنو حذفت لامها وعوضت عنهما تاء التأنيث .

(٣) ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة .

جمع عِلِّيّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء. قال تعالى : (إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون) » .

ويجوز في نحو : زيدون مسمى به شخص أن يلزم الواو ويعرب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة . فيقال : هذا زيدونٌ ورأيت زيدوناً ومررت بزيدونٍ .

الباب الرابع

الجمع بألف وتاء [1] مزيدتين ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع بالمعنى فقط كهندات، أو بالتاء والمعنى كفاطمات ومسلمات، أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات، أو بالألف المقصورة كحبليات، أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكراً كإصطبلات . فإن جميع ذلك ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو «خلق الله السموات». فالسموات منصوب بالكسرة. فإن كانت التاء أصلية والألف زائدة كأبيات جمع بيت وأموات جمع ميت أو كانت الألف أصلية والتاء زائدة كقضاة[2] جمع قاض، وغزاة جمع غاز فالنصب بالفتحة على الأصل.

والمطرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علماً لمؤنث مطلقاً، أو صفة لمؤنث مقرونة بالتاء، أو دالة على التفضيل نحو فضليات. أو علماً لمذكر مقروناً بالتاء. أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات. وذلك نحو زينب وهند وقائمة وفاطمة وطلحة وسلمى وحسناء وسرادق وحمام.

---

(١) قلنا الجمع بألف وتاء مزيدتين ليشمل ما كان مفرده مذكراً ومؤنثاً وما كان مؤنثاً باللفظ أو المعنى .

(٢) أصل قضاة وغزاة قُضَيَة وغُزَوَة تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبتا الفين فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتأنيث .

ما حمل على هذا الجمع

حمل عليه شيئان أحدهما : أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه . وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة. نحو قوله تعالى : (وان كن أولات حمل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة .

الثاني : ما سمي به من ذلك نحو (عرفات) وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم. هذه عرفات مباركاً فيها بنصب مباركاً على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة، ونحو سكنت أذرعات[1] بكسر الراء .

يعرب بالكسرة مع التنوين إعراب جمع المؤنث السالم لأنه منصوب. وبعضهم يعرب[2] هذا النوع المسمى به نحو(عرفات) إعراب ما لا ينصرف، فيجر بالفتحة، لاجتماع العلمية والتأنيث .

بقى أن نعرف أن : أصوات وأبيات وأموات وأقوات جموع تكسير وليست من جمع المؤنث السالم؛ لأن التاء أصلية في المفرد .

---

(١) قرية من قرى الشام وهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع .

(٢) التصريح ١/ ٨٣ .

الباب الخامس

ما لا ينصرف

أي ما لا يدخله التنوين، وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعت في قول الشاعر :

اجمع وزن عادلا أنِّث بمعرفة ∴ رَكِّب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فمتى اجتمع في اسم علتان منها كأحسن فإن فيه الصفة ووزن الفعل. أو واحدة تقوم مقامهما كمساجد وصحراء. فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة، جمعين، والتأنيث بالألف بمنزلة. تاء التأنيث[1]، فإن ذلك يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو (فحيوا بأحسنَ منها) ونحو اعتكفت في مساجدَ كثيرة. إلا إن أضيف لفظاً نحو «في أحسنِ تقويم» أو اقترن بأل نحو : «وأنتم عاكفون في المساجدِ» فإنه يجر بالكسرة على الأصل. قال ابن مالك :

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ∴ ما لم يضف أويك بعد أل ردف

---

(١) فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين .

الباب السادس

الأمثلة الخمسة

مما يعرب بالحروف الأمثلة الخمسة، وسميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها وإنما هي أمثلة يكني بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين نحو تفعلان يا زيدان، والزيدان يفعلان، والهندان تفعلان، أو واو الجمع نحو أنتم تفعلون وهم يفعلون أو ياء المخاطبة نحو أنت تفعلين. فهذه الأمثلة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون نحو قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا).

تنبيه : قوله تعالى : (الا أن يعفون)[1] مظنة سؤال وهو لم بقيت النون في المضارع والفعل منصوب. والجواب: أن الواو في (يعفون) ليست للجماعة، وإنما هي لام الكلمة، وهي واو عفا يعفو، والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات، لانون الرفع، والفعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل : يتربصن لا معرب. ووزنه يَفْعُلْن. بخلاف قولك: الرجال يعفون فالواو للجماعة وواو الفعل محذوفة . والنون علامة الرفع من الأمثلة الخمسة ووزنه يفعون . وتحذف النون فيه للجازم والناصب. قال تعالى : (وأن تعفوا أقرب للتقوى) .

---

(١) من الآية (٢٣٧) سورة البقرة وهي : « فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى» .

الباب السابع

من أبواب النيابة : الفعل المضارع المعتل الأخر وهو ما آخره ألف نحو يخشى أو يا نحو يرمي أو واو نحو يدعو فإن جزمهن بحذف الآخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخشى الألف، ومن يرم الياء ومن يدع الواو، وتقدر الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتى [1] والمصطفى [2]. وهذا الاسم معتل لكون آخره حرف علة ويسمى (مقصوراً) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه، أو لكونه منع المد. والمقصور يقابله الممدود تقول : جاء الفتي والمصطفى، ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتي والمصطفى بلفظ واحد في الأحوال الثلاثة. وتقدر الضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر. أما الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضي تقدر فيه الضمة والكسرة فقط في حالتي الرفع والجر، ويسمى المنقوص، لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر بعضها. تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي فالضمة مقدرة في الرفع والكسرة مقدرة في الجر .

وكذلك تقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو هو يخشى ولن يخشى. وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالواو أو الياء نحو يدعو ويرمي . فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء.

---

(١) ألفه منقلبه عن ياء وتثنية (فتيان).

(٢) ألفه : منقلبة عن واو .

وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل نحو إن القاضي لن يرميَ ولن يغزوَ .

باب النكرة والمعرفة[1]

الاسم نوعان نكرة وهي الأصل؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع مما لا يحتاج. وهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر كرجل فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكرا بالغاً فكل ما وجد من هذا الجنس فيصدق عليه أنه نكرة، والمقدر نحو شمس فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهارياً فحقها أن تصدق على متعدد، ولكن تعذر لعدم وجود أفراد لها.

والنكرة نوعان : ما يقبل أل المؤثرة للتعريف كرجل وفرس ودار وكتاب، فنقول الرجل والفرس والدار والكتاب . والنوع الثاني مالا يقبل آل المؤثرة للتعريف، ولكنه يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو (ذي) بمعنى صاحب نحو مررت برجل ذي مال فذي نعت لنكرة وهي واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل آل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب .

وكذلك نحو (صه) حال كونه منوناً فإنه نكرة لا يقبل آل ولكنه واقع موقع قولك سكوتا يقبل آل ، لأنه مصدر تقول: السكوت .

---

(١) هما في الأصل اسم مصدر لنكَّرته وعرَّفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرفة وقدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكره فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة.

والضرب الثاني : معرفة وهي الفرع؛ لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة وهي نوعان : أحدهما ما لا يقبل (آل) المؤثرة نحو زيد وعمرو. والثاني ما يقبل آل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس فإن آل الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف؛ لأنها معارف بالعلمية .

أقسام المعرفة

المعارف سبعة :

أحدها : المضمر للحاضر نحو أنا والغائب نحو هم والمخاطب أنت .

الثاني : العلم لمذكر أو مؤنث كزيد وهند .

الثالث : الاشارة نحو (ذا) للمذكر .

الرابع : الموصول كالذي للمذكر والتي للمؤنث .

الخامس : المعرف بأل كالرجل .

السادس : المضاف لواحد من ذلك نحو ابني وغلامي .

السابع : المنادى نحو يا رجل نكرة مقصودة .

المضمر

للمتكلم كأنا والمخاطب كأنت والغائب نحو هو : وينقسم الضمير إلى بارز وهو ماله صورة في اللفظ كتاء قمت، وكاف أكرمك وهاء غلامه. وإلى مستتر وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في (أقوم) و (قم) فالمقدر في أقوم (أنا) والمقدر في (قم) أنت .

أقسام الضمير البارز

ينقسم البارز إلى متصل بعامله كياء ابني[1] وكاف أكرمك[2] وإلى منفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به ويقع بعد إلا. نحو : أنا مؤمن . وما قام إلا أنا .

أقسام المتصل

ينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب من رفع ونصب وجر إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة أحدهما (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة نحو قمت بالحركات الثلاث .

وثانيهما : الألف الدالة على اثنين أو اثنتين كقاما وقامتا .

وثالثها : الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا.

ورابعها : النون الدالة على جمع الإناث كقمن . وخامسها : ياء المخاطبة كقومي وتقومين .

النوع الثاني : الضمير المشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة: أحدها : ياء المتكلم نحو أكرمني ربي. فالياء من أكرمني في محلٍ نصب على المفعولية . والياء في ربي في محل جر بإضافة رب إليها. وثانيهما: كاف

---

(١) الياء للمتكلم ومحلها الجر .

(٢) الكاف للمخاطب ومحلها النصب .

المخاطب نحو «ما ودعك ربك». فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية. والكاف من ربك في محل جر بإضافة رب إليها. وثالثها : هاء الغائب نحو : (قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر. والياء من يحاوره في محل نصب على المفعولية .

النوع الثالث [1]:

مشترك بين الرفع والنصب والجر وهو (نا) خاصة نحو : (ربنا إننا سمعنا) (نا) في ربنا في محل جر بالإضافة. وفي (إننا) في محل نصب وفي (سمعنا) في محل رفع على الفاعلية .

الضمائر مبنية

ألفاظ الضمائر كلها مبنية وذلك مفهوم من قول ابن مالك :

وكل مضمر له البنا يجب.

واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف. وقيل شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر. وقيل شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بانضمام مشاهدة أو غيرها .

---

(١) هناك ضمير يختص بمحل النصب فقط وهو (إيا) متصل بما يدل على المتكلم نحو إياي أو الخطاب (إياك) أو الغائب (إياه) .

الضمير المستتر

يختص الاستتار بضمير الرفع فقط. وينقسم إلى قسمين. مستتر وجوباً وهو مالا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل. نحو «قم» وهو المرفوع بأمر الواحد. بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع فإنه يبرز نحو : قومي وقوما وقوموا وقمن، أو المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فإن استتاره جائز لا واجب. أو المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم، أو النون كنقوم، أو المرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو: قام الطلاب ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس محمداً ولا يكون خالداً. ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع. أو المرفوع بأفعل في التعجب، أو بأفعل في التفضيل .

فالأول نحو : ما أحسن الزيدين .

والثاني نحو : أنا أكثر مالاً .

ففي أحسن وأكثر ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوباً. أو المرفوع باسم فعل غير ماض نحو صه وأف. أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو : فضرب الرقاب .

الضمير المستتر جوازاً

وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة نحو زيد قام. وهند قامت أو تقوم. أو المرفوع باسم الفاعل نحو زيد قائم، أو اسم المفعول نحو زيد مضروب، أو صفة مشبهة نحو : زيد حسن، أو المرفوع باسم الفعل الماضي نحو : زيد هيهات أي بعد فالضمير في هذه الأمثلة مستتر جوازاً، وإذا برز ا نفصل تقول: زيد قام هو . والدليل على ذلك جواز أن يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل تقول : زيد قام أخوه، فيخلفه الظاهر وهــو أخوه. وتقول : ما قام إلا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد إلا.

اتصال الضمير وانفصاله

القاعده هي أنه متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله . فنحو قمت بضم التاء لا يقال فيه قام أنا. قال ابن مالك :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ∴ إذا تَـأَتَّي أن يجيء المتصل

وإذا لم يمكن الاتصال وجب الانفصال نحو: «إياك نعبد» فتقدم الضمير على عامله. أو يتأخر الضمير عن عامله ويلي (إلا) نحو : «أمر ألا تعبدوا إلا إياه» أو يكون الضمير منادي نحو : يا أنت .

استثناء من القاعدة

يستثنى من هذه القاعدة المذكورة مسألتان يجوز فيهما الانفصال مع إمكان الاتصال.

أحدهما: أن يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملاً في ضمير آخر أعرف[١] منه مقدم عليه وليس المقدم[٢] مرفوعاً بأن كان منصوباً أو مجروراً فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان الاتصال والانفصال. نحو سلني إياه وسلنيه، والدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، والاتصال أرجح. قال تعالى : (إذ يريكهم الله في منامك قليلا . ولو أراكهم كثيراً). ومن الفصل قوله عليه السلام: «إن الله ملككم إياهم» .

ثانيهما : أن يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها نحو حديث الرسول عليه السلام لعمر رضي الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال (إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله) ومن ورود الفصل قول الشاعر[٣].

لئن كان إياه لقد حال بعدنا ∴ عن العهد والإنسان قد يتغير[٤]

---

(١) كل من ضميري المخاطب والمتكلم أعرف من الغائب فنحو أعطاه إياك واجب الانفصال .

(٢) فإن كان الضمير المقدم مرفوعاً وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت إياه .

(٣) الشاعر عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة.

(٤) البيت من الطويل، واللام في (لئن) موطئة للقسم. (إياه) خبر كان، والشاهد حيث جاء الضمير منفصلاً .

نـــون الوقـــايـــة

قـد مـضى أن ياء المتكلم من الضـمـائر المشـتـركة بين مـحلي النصب والخفض فـإن نصبـهـا فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلهـا نون الوقـاية لتقي الفـعل من الكسر نحو دعاني ويكرمني وأعطني، ونحو قوله تعالى: (يا ليتني قـدمت لحـياتي) ونحـو دراكني وتراكني بمعنى أدركني واتركني. وإن نصـبـهـا (لعل) فالحذف لنون الوقاية نحو : (لعلي أبلغ الأسباب) وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل فـالوجهان جائزان نحو إني وإنني وكأني وكأنني. وإن خفضها حرف فـإن كان الحرف مِنْ أو عَنْ وجبت النون قبل ياء المتكلم نحو مني وعني، وإن كان الخافض لياء المتكلم غير من و عن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي ، وإن خفضها مضاف فإن كان المضاف لدن أو قط فالغالب الإثبات لنون الوقاية؛ لأن لدن بمعنى عند، وقط بمعنى حَسْب نحـو: «قـد بلغت من لدني عـذراً» قـرئ مشدداً على الإثبات، ومخففاً على الحذف. والتشديد هو الأكثر وقرئ به في السبعة. ونحو قطني وقطي والنون أشهر.

بـــاب العـــلم

وهو نوعان : علم الشخص وعلم الجنس .

فالعلم الشخصي هو اسم يعيّن مسماه تعينا مطلقاً من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة. فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فإنها لا تعين مسماها، وخرج بذكر الإطلاق بقية المعارف نحو المعرف بأل فإنه يعين مسماه مادامت فيه أل، ونحو (الذي) فإنه يعني مسماه بالصلة، ونحو أنا وأنت فإنه يعين مسماه بالمتكلم والخطاب.

والعلم الشخصي مسماه نوعان :

أحدهما : أولو العلم من المذكرين كجعفر لرجل وخِرْنقٍ[1] لامرأة .

ثانيهما : ما يؤلف كالبلاد والخيل والإبل، ونحوه: عدن لبلد، ولاحق لفرس، وهو علم على فرس لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وشذقم لجمل للنعمان بن المنذر. وواشق لكلب .

أقسام العلم بحسب الوضع

ينقسم إلى قسمين :

أحدهما مرتجل وهو ما استعمل من أول الأمر علما كأُددَ علما لرجل وهو أبو قبيلة من اليمن، وسعاد علماً لامرأة .

والثاني : منقول وهو الغالب في الأعلام وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ثم نقل للعلمية . نحو زيد فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة، وفضل ونصر مصدران، ونحو حارث فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث. أو منقول من اسم مفعول نحو (منصور) ونحو (محمد) فإنه في الأصل اسم مفعول من (حَمد) بتشديد الميم. وقد ينقل العلم من فعل مضارع نحو (يَشْكُر) وهو علم على نوح عليه السلام، وقد يكون من جملة نحو : شاب قرناها، وإلى ذلك أشار ابن مالك فقال :

ومنه منقول كفضل وأسد[2] وذو ارتجال كسعاد وأُدَد .

---

(١) علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعره وهي أخت طرفة بن العبد .

(٢) فانه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس .

أقسام العلم باعتبار ذاته

إلى مفرد ومركب : فالمفرد كزيد وهند وسعاد. والمركب ثلاثة أنواع :

الأول : مركب إسنادي وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى نحو شاب قرناها، وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية وينطق كما هو دون تغيير. فتقول : مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية، أو منصوب بفتحة مقدرة على آخره. وهكذا .

الثاني : المركب المزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء[1] . ولكل جزء منه حكم يخصه فحكم الجزء الأول أن يفتح آخره كما يفتح ما قبل تاء التأنيث وينتقل الإعراب إلى الجزء الثاني كبعلبك وحضرموت. وحكم الجزء الثاني فيهما أن يعرب بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجرا إعراب مالا ينصرف؛ للتركيب والعلمية إلا إن كان الجزء الثاني كلمة (ويه) فيبنى على الكسر في الأشهر، تقول هذه بعلبكُ ورأيت بعلبكَ ومررت بحضرموتَ .

الثالث : المركب الإضافي وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله في أن الجزء الأول يجري عليه وجوه الإعراب، والجزء الثاني مضاف إليه دائماً كعبد الله وأبي قحافة. تقول : هذا عبدالله برفع الأول، ورأيت عبدالله بنصب الأول، ومررت بعبد الله بجر الأول، والثاني مجرور بالإضافة دائماً .

---

(١) نحو معد يكرب .

أقسام العلم إلى اسم وكنية ولقب

فالكنية كل مركب إضافي في صدره أب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم، واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته. فالرفعة كزين العابدين لقب علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. والضعة نحو أنف الناقة لقب جعفر بن قريع، والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو .

اجتماع الاسم واللقب :

إذا اجتمع الاسم واللقب . يؤخر اللقب عن الاسم غالباً؛ لأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم لا يقدم على المنعوت كزيد زين العابدين، وربما يقدم اللقب على الاسم قليلاً . ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم وتأخيرها عنهما. قال أعرابي إخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أقسم بالله أبو حفص عمر، فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم وهو عمر . وقال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنه .

وما اهتز عرش الله من أجل هالك ∴ سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو[1]

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو .

---

(١) أصل هذا البيت أن سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فمات فقال عليه السلام اهتز العرش لموت سعد بن معاذ .

العلــم الجنــس

هو اسم موضوع للصورة التي يتخيلها العقل في داخله لفرد من أفراد الحقيقة الذهنية نحو : أسامة للأسد، وثعالة للثعلب. فتقول : أسامة أجرأ من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك : الأسد أجرأ من الثعلب . وأل في الأسد والثعلب للجنس لا للعهد؛ إذ كل منهما اسم جنس وتقول : هذا أسامة مقبلاً بمنزلة قولك : هذا الأسد مقبلاً، وأل في الأسد لتعريف الحضور .

وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية فإنه يمتنع من دخول (أل) عليه فلا يقال : الأسامة كما لا يقال الزيد. ويمتنع من الإضافة فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم . ويمنع من الصرف وهو التنوين كأسامة وثعالة للعلمية والتأنيث .

أنواع علم الجنس

مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها : وهو الغالب أعيان لا تؤلف كالسباع وهو ما له ناب، والحشرات. فالسباع كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وذؤاله للذئب. والحشرات نحو : أم عِرْيَط للعقرب .

والنوع الثاني : أعيان تؤلف نحو أبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق.

والنوع الثالث : أمور معنوية كسبحان علم على التسبيح بمعنى التنزيه ثم استعملوه مكان يسبح، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل. والمعنى براءة الله من السوء، وكيْسان علم للغدر، ويَسار علم للميسرة بمعنى اليسر، وفجار علم للفجور .

أســـماء الأشـــارة

المشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث. فللمفرد المذكر القريب: ذا بألف ساكنة. وللمفرد المؤنث ذي وتي . وللمثنى القريب ذان للمذكر وتان للمؤنث رفعا وذين وتين جرا ونصبا. أما نحو قوله تعالى : «إنَّ هذان لساحران» بتشديد نون إنَّ ورفع هذان وهي اسم إنَّ فمؤول. وتأويله على حذف ضمير الشأن وهو اسم إن. والتقدير إنه هذان لهما ساحران «أو على» إنَّ «بمعنى نَعَمْ حرف تصديق لا تعمل شيئاً فلا اسم لها ولا خبر. أو على أنه جاء على لغة خثعم فإنهم لا يقلبون ألف المثنى ياء في حالتي النصب والجر، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وجيء به على أول أحواله وهو الرفع، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة. واستعمل للإشارة في الجمع (أولاء) في ا لتذكير والتأنيث نحو هؤلاء القوم، وهؤلاء بناتي.. ويقل مجيئه لغير العقلاء كقول الشاعر :

ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللوى ∴ والعيشَ بعد أولئك الأيام[1]

وإذا كان المشار اليه بعيداً لحقته كاف حرفية. وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً فتقول : ذاك وذاكِ وذاكما وذاكم وذاكن. ويجوز مع إلحاق الكاف أن تزيد قبلها لاماً مبالغة في البعد. تقول : ذلك، والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها، فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك

---

(١) ذم فعل أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والمنازل مفعول به. والعيش معطوف على المنازل، والأيام بدل من أولئك .

للمتوسط وذلك للبعيد، وللمثنى القريب ذان. وذانك للمتوسط، وذانك بتشديد النون للبعيد. وللجمع أو لاء للقريب وأولئك للبعيد. وللمفرد المؤنث ذي وتي القريب، وتلك للبعيد، وللمثنى المؤنث القريب تان وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانّك بتشديد النون للبعيد .

ويشار على المكان القريب بلفظين (هنا) مجرده عن ها التنبيه أو (ههنا) مقرونة بها التنبيه نحو: «إنا ههنا قاعدون» ويشار للبعيد بنحو هناك أو ههناك أو هنالك أو (هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون أو (ثم) بفتح الثاء وتشديد الميم، وبنيت على الفتح نحو: «وأزلفنا ثَمَّ الأخرين» وهي ملازمة للظرفية. ونحو قوله تعالى: «وإذا رأيت ثم رأيت» فثم ظرف مكان لرأيت. وإذا قلنا بمذهب الجمهور إن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك .

باب الموصول

وهو ضربان : موصول حرفي وموصول اسمي. فالموصول الحرفي كل حرف أُوِّل مع صلته بالمصدر، ولم يحتج إلى عائد وهو خمسة: أن المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر[1]. نحو قوله تعالى: «أو لم يكفهم أنا أنزلنا» أي إنزالنا. و (أن) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف نحو : «وأن تصوموا خير لكم» أي صومكم. و (ما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو قوله تعالى : «بما نسوا يوم الحساب» أي بنسيانهم إياه، و(كي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديراً نحو أطع ربك لكي تدخل الجنة، أي لدخولك. و(لو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو قوله تعالى : «يود أحدهم لو يعمر» أي التعمير .

والموصول الاسمي كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف، أو جار ومجرور، أو وصف صريح، ويحتاج إلي عائد وهو نوعان :

نص في معناه لا يتجاوز إلى غيره، ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد.

فالنص ثمانية : الذي للمفرد المذكر العالم وغيره. فالعالم نحو : «الحمد لله الذي صدقنا وعده» وغير العالم نحو «هذا يومكم الذي كنتم توعدون» .

---

(١) إن كان خبرها مشتقاً فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامداً أول بالكون وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرار.

والتي للمفردة المؤنثة العاقلة وغيرها: نحو «قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها» ونحو : «ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها» .

والمثني : اللذان [1] واللتان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، وللجمع المذكر (الذين) في الأحوال الثلاثة وهي مبنية. وقد يقال: جاء (اللذون) بالواو رفعاً فتكون معربة[2] وهي لغة هذيل.

وللجمع المؤنث اللاتي واللائي. وقد تحذف الياء فيهما فيقال: اللات واللاء.

والموصول المشترك ستة :

مَنْ بفتح الميم ، وما، وأيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء ، وأل، وذو، وذا، فأما (من) فهي للعالم نحو : «ومَنْ عنده علم الكتاب» وتكون لغير العالم نحو : «ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض»، فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والآدميين والشجر والجبال والدواب وغيرها .

وأما (ما) الموصولة فإنها في الأصل لما لا يعقل وحده نحو: «ما عندكم ينفد وما عند الله باق» أي الذي عندكم ينفد. وقد تكون للعاقل مع غير العاقل نحو : « سبح لله ما في السموات وما في الأرض» .

---

(١) كان القياس أن يقال (اللذيان) بإثبات الياء كما يقال القاضيان في تثنية القاضي ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني والمعرب . فحذفوا الحرف الأخير وهو الياء من الذي والتي.

(٢) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جراً ونصباً .

والأربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره . فأما (أي) الموصولة فإنها تبنى[1] على الضم عند سيبويه إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو معنى قول ابن مالك :

وأعربت ما لم تُضَفْ ∴ وصدرُ وَصْلِها ضميرٌ انحذف

نحو قوله تعالى : « لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد» أي هو أشد. وقول الشاعر :

إذا ما لقيت بني مالك ∴ فسلم على أيُّهم أفضل[2]

فأيهم مبنية على الضم، وهي معربة عند الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين سواء أضيفت أم لم تضف، ذكر صدر صلتها أو حذف.

وأما (ال) الموصولة فنحو قوله تعالى : « إن المصَّدِّقين والمصَّدِّقات» مما صلته اسم فاعل، ونحو : «والسقف المرفوع والبحر المسجور» مما صلته اسم مفعول، وأما (ذو) فخاصة بلغة طيىء. كما قال ابن مالك : وهكذا ذو عند طي، شهر.

والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو، وإفرادها وإن وقعت على مثنى أو مجموع، وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث كقول سنان بن الفحل الطائي:

---

(١) وقد تعرب حينئذ وقد رويت الآية بنصب (أيهم) وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب.
(٢) وقد روي البيت (على أيهم) بالجر .

فإما الماء ماء أبي وجــدي ∴ وبئري ذو حـفرت وذو طويت

فـأتى بذو مـفردة مـذكرة مع أنهـا واقعة على البئر وهي مؤنثة. وأمـا (ذا) فشرط موصـوليتـهـا ثلاثة أمور . أحدهـا : ألا تكون للإشـارة. لأنهـا إذا كانت للإشـارة تدخل علـى المفرد نحو : من ذا الذاهب . والثـانـي ألا تكون (ذا) ملغاة وإلغاؤها بتـقديرها مـركـبة. مع (ما) في نحو: (مـاذا صنعت)[1] فيصير اسمـا واحداً من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت.

والتـقدير : أي شيء صنعت. الثـالث: أن يتـقدمـهـا استـفـهـام بما باتفـاق أو بمن كقول الشـاعر .

ألا تسـألان المرءَ ماذا يحـاولُ ∴ أنَحْـب فيُقْضَـي أم ضـلالٌ وباطـلُ[2]

فما مبتدأ وذا اسم موصـول خبر، وجملة يحاول صلته والعائد محذوف.

صـلة الموصـول

تفتقر كل الموصـولات الاسمية المختصة أو المشتركة إلى صلة تتصل بها لأنهـا نواقص لا يتم مـعناها إلا بصلة مـتـأخـرة عنهـا؛ لأن الصلة من كمـال الموصول. وتتميز الموصـولات الاسمية عن الموصـولات الحرفية بأن الاسمية لابد لها من صلة مشتـملة على ضـمـير مطابق لهـا في الإفراد والتـذكير وفروعـهـا

(١) ويجوز في هذا المثال أن تكون موصولة. وما مبتدأ وذا موصول خبر، وجملة صنعت صلته والعائد محذوف .

(٢) نحب بفتح النون وسكون الحاء أصله المدة والوقت يقال قضي فلان نحبه إذا مات والمراد به هنا النذر.

بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها. وهذا الضمير يسمى العائد لعوده إلى الموصول. والصلة إما جملة اسمية أو فعلية، وشرطها أن تكون خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها، نحو جاء الرجل الذي قام أبوه. ولا يجوز في جملة الصلة أن تكون إنشائية نحو الطلبية في قولك جاء الذي اضربه فهذا لا يجوز. ويجوز في الصلة أن تكون ظرفية أو جارا ومجرورا نحو جاء الذي عندك، وجاء الذي في المسجد. ويجوز في الصلة أن تكون صفة بالألف واللام كاسم الفاعل نحو :«إن المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات». ونحو جاء الضارب أي الذي ضرب.

حذف العائد في الصلة

الضمير العائد على الموصول إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فالضمير العائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين: إذا كان مبتدأ، وكان مخبرا عنه بمفرد . نحو قوله تعالى : «وهو الذي في السماء إله» فإله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد وهو إله، ونحو قوله تعالى: «أيهم أشد» فأي موصول، وأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو أشد) وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد، وهو أشد .

ولذلك لا يحذف العائد المرفوع في نحو : جاء اللذان قاما؛ لأن العائد ألف الاثنين فاعل وليس مبتدأ. ولا يحذف العائد في نحو : جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لأن الخبر غير مفرد .

حذف العائد المنصوب

يجوز حذف العائد المنصوب إن كان متصلاً وناصبه فعل نحو : «يعلم مايسرون وما يعلنون»[1] أي يسرونه ويعلنونه بخلاف جاء الذي إياه أكرمت لأنه منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل.

حذف العائد المجرور

يجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف الجار للعائد وصفاً ناصباً للعائد نحو : «فاقض ما أنت قاض» أي فاقض الذي أنت قاضيه، فحذف العائد على (ما) وهو موصول اسمي بخلاف جاء الذي قام أبوه؛ لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف. ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف إن كان الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف نحو قوله تعالى : «ويشرب مما تشربون» فالموصول وهو (ما) مجرور بمن. والعائد محذوف مجرور بمن. والتقدير : ويشرب من الذي تشربون منه .

---

(١) يجوز أن تكون (ما) في هذه الآية مصدرية أي يعلم سركم وعلانيتكم

وهو قسمان : جنسية وأنواعها ثلاثة :

الأول : بيان الحقيقة نحو «وجعلنا من الماء كل شيء حي» أي من حقيقة الماء المعروف.

والثاني : شمول أفراد الجنس نحو: «وخلق الإنسان ضعيفا» أي كل إنسان .

والثالث : شمول خصائص الجنس نحو «أنت الرجل علما » أي أنت كل رجل علما على جهة المجاز على معني أنه اجتمع فيك كمالك في العلم. أي ما افترق في غيرك من الرجال .

النوع الثاني من أل : عهدية

وهي ثلاثة أنواع أيضاً:

الأول : العهد الذكري نحو قوله تعالى : «كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعونُ الرسولَ» بمعنى أن الرسول الثاني. هو الرسول الأول إذْ لو جيء به مُنَكَّرا لتوهم أنه غيره. أو علِمي وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو «بالواد المقدس» «إذ هما في الغار» لأن ذلك معلوم عندهم. أو حضوري وهو أن يكون مصحوبها حاضراً نحو : «اليوم أكملت لكم دينكم» أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة .

(أل) الـزائـدة

قد تأتي (أل) زائدة أي غير معرفة وغير موصولة وهي إما زائدة لازمة كالتي في علم قارنت وضعه كالسموأل علم رجل من اليهود شاعر، واليسع بفتح اليـاء و السين علـم على نبي وهو أعـجـمي مـعـرب لفظه لفظ المضـارع وليس بمضـارع. ونحـو اللات والعزى علمين مـؤنثين لصنمين. فـاللات كـانت لثقيف بالطائف والعزى كانت لغطفان وهي شجرة بعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها. ونحو التي في اسم إشارة نحو (الآن) فهو علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة أو حرف التعريف وآل فيه زائدة وفاقا لقول ابن مالك .

وقد تزداد لازما كاللات ∴ والآن والـذيـن ثـم الـلات

أو كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعها من التثنية والجمع. فأل في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة؛ لأنه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف (أل) وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد :

وقد تأتي (أل) زائدة عارضة وهي نوعان إمًّا خاصة بالضرورة كقوله:

ولقد جنيتك أكْمُؤا وعَسَاقِلا ∴ ولقد نهيتك عن بَنَاتِ الأوْبَرِ[1]

---

(١) جنيتك: جنيت لك فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم في أخره جميع كمء كفلس، وعساقلا جمع عسقول بضم العين وهو الكمأة الكبيرة، وبنات أوبر جمع ابن أوبر ولا يقال بنو أوبر لأنه لا يعقل. وبنات الأوبر: كمأة صغيرة رديئة الطعم .

والشاهد في زيادة (أل) على بنات أوبر، وهي لا تدخل عليها؛ لأن بنات أوبر علم لنوع من الكماة. فأل داخلة زائدة للضرورة .

ويلحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو ادخلوا الأول فالأول. فالسابق منهما حال واللاحق معطوف و (أل) فيهما زائدة، لأن الحال واجبة التنكير والأصل: أدخلوا أولَ فأولَ أي ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق. وإما مجوزة للمح الأصل المنقول عنه ؛ لأن العلم المنقول من شيء يقبل أل قد يلمح أصله وهو التنكير فتدخل عليه (أل) للمح الأصل به. وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من أسماء الفاعلين، وحسن من الصفات المشبهة. وعباس وضحاك من أمثلة المبالغة، وقد يقع في المنقول عن مصدر كفضل مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً. فإذا قلت : الحارث والقاسم والحسن والعباس والضحاك. فان (أل) غير لازمة. والباب كله سماعي يقتصر فيه على الوارد المسموع فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال: المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس . ولم يسمع دخول (أل) في نحو: يزيد ويشكر علمين لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل .

تنبيه : من المعرَّف بالأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها وصار علماً اتفاقا. وذلك كالنجم فإنه في الأصل يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط. والعقبة هي في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة مني التي تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة. والبيت في الأصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام.

والمدينة لمدينة الرسول عليه السلام، والأعشى فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ثم غلب على الشاعر الأعشى .

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ اسم صريح، أو بمنزلته ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه، أو ووصف رافع لمكتفي به عن الخبر.

فالاسم الصريح نحو : العلم نور، التقوى خير زاد، والذي بمنزلة الاسم الصريح نحو قوله تعالى : «وأن تصوموا خير لكم» أي صومكم خير لكم .

فأن تصوموا في تأويل مصدر مبتدأ، أي أن الحرف المصدري وصلته يسبك منهما مصدر .

والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية هو ما جر بحرف جر زائد[1].

نحو : بحسبك صديق مخلص، أي حسبك. فحسب مبتدأ، ومن ذلك قوله تعالى : (هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ مرفوع محلا مجرور لفظاً، وغير الله صفة لخالق، والخبر محذوف تقديره لكم .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (بأيكم المفتون) عند سيبويه .

فالباء عنده زائدة في المبتدأ ، والمفتون خبر، والمعنى : أيكم المفتون أي المجنون. والأخفش يرى أن المفتون [2] بمعى الفتنة مبتدأ مؤخر. وبأيكم خبر

(١) حرف الجر الأصلي : ما يدل على معنى ويحتاج إلى متعلق نحو كتبت بالقلم وحرف الجر الزائد لا يدل على معنى، ولا يحتاج إلى متعلق مثل الباء في بحسبك كتاب .

(٢) والمعنى عنده : الفتنة بأيكم أي الجنون في أيكم .

مقدم. والباء بمعنى في لا زائدة. ومن ذلك أيضاً : « رب مجتهد مدرك أمله»، فمجرور رب في محل رفع مبتدأ. ورب شبيه بالحرف الزائد لأنها لا تتعلق بشيء .

وأما المبتدأ الذي هو [١] وصف رافع لمكتفي به عن الخبر فمثل : ما ضائع المعروف، وما مخذول المعتمد على الله، أناجح محمد: فالوصف مبتدأ في المثال الأول وهو اسم فاعل، والمعروف فاعل له سد مسد الخبر. وكذلك بقية الأمثلة.

وشرط الوصف الرافع لمكتفي به عن الخبر أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، مثل أقريب سفرك، وما ضائع المعروف. ومن شواهد الاعتماد على النفي في الشعر قوله :

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما ∴ إذا لم تكونا لي على من أُقَاطع[٢]

واعتماد الوصف على نفي أو استفهام هو مذهب البصريين. أما الكوفيون فلم يشترطوا هذا الاعتماد فأجازوا أن يقع الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، فيجوز عندهم ، فائز المؤمن، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلْغِيا ∴ مقالةَ لِـهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرتِ

فجلعوا (خبير) مبتدأ، وبنو فاعل سد مسد الخبر، وأجاب البصريون بأن (خبير) خبر مقدم، وبنو مبتدأ مؤخر.

---

(١) الوصف يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل .

(٢) واف : وصف اسم فاعل مبتدأ واعتمد على نفي، وأنتما فاعل له سد مسد الخبر .

أحوال الوصف مع مرفوعه

له أحوال ثلاثة :

الأولى : أن يتطابقا إفرادا، نحو : أناجح محمد، وفي هذه الحالة يجوز إعراب الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر، ويجوز إعرابه خبرا مقدما، والمرفوع مبتدأ مؤخرا .

الثانية :ألا يتطابقا نحو : ما خائب المجتهدون، وحينئذ يتعين ابتدائية الوصف. والمرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر .

الثالثة : أن يتطابقا تثنية أو جمعا، نحو : ما خائبان المجتهدان وحينئذ يتعين إعراب الوصف خبرا مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخراً.

الخبــر

هو الجزء المتم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، نحو : العلم نور والجهل عمى. والخبر يكون مفرداً أو جملة. والمفرد ما قابل الجملة فيشمل المثنى والجمع. والخبر المفرد إما جامد وإما مشتق. والجامد لم يؤخذ من غيره سواء أكان اسم ذات نحو : كوكب ونهر أم اسم معنى نحو : علم وفضل ونصر، والخبر المشتق ما أخذ من المصدر وذلك نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، نحو: زيد قائم والزيدان قائمان .

رافع المبتدأ والخبر

ارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية، وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه، وإليه ذهب ابن مالك فقال :

ورفعـــوا مبتدأ بالابتـدا ∴ كـذلك رفـــع خـبر بالمبـتـدأ

فإذا قلت (زيد أخوك) فزيد مرفوع بالابتداء، وأخوك مرفوع بزيد، وصح رفع الخبر بالمبتدأ، لأن المبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلبا لازماً، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه. وهذا رأي البصريين ولهما رأيان آخران[1]. وعن الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان، أي يرفع كل منهما الآخر، وحجتهم أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه.

الخـبر المـــفـرد

إذا كان الخبر المفرد جامداً لم يتحمل ضميراً، فإذا قلت: القمر كوكب فالخبر جامد خال من الضمير، وإن كان الخبر المفرد مشتقاً تحمل ضميراً يعود على المبتدأ. نحو : الطالب فاهم، والدرس مفهوم، فالخبر فاهم فيه ضمير يعود إلى المبتدأ .

---

(١) انظر التصريح ١/١٥٩ .

الخبر الجملة

يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية. فالاسمية نحو: الربيع جوه معتدل، والفعلية نحو : الطالب يجتهد في دروسه، والجملة الواقعة خبرا إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، وإما أن تكون غيره.

فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج لرابط يربطها به. نحو: حديثي التقوى خير زاد[1]، جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي عين المبتدأ الذي هو حديثي. فلهذا لم تحتج لرابط.

ونظير ذلك قوله تعالى: (قل هو الله أحد) فجملة «الله أحد» مبتدأ وخبر في محل رفع خبر هو (الذي هو ضمير الشأن). ولم تحتج الجملة لرابط؛ لأنها عين المبتدأ في المعنى، لأنها مفسرة له، أي: الشأن الله أحد .

جملة الخبر إذا كانت غير المبتدأ

إذا كانت الجملة الواقعة خبرا غير المبتدأ احتاجت لرابط يربطها به. ومن هذه الروابط .

١ - الضمير وهو أصل الروابط، ويربط جملة الخبر بالمبتدأ نحو : الجو انقشعت غيومه، فالضمير هنا ملفوظ به، ونحو : الربيع جوه معتدل .

---

(١) ونحو : نطقي الله حسبي، فنطقي مبتدأ، والله حسبي مبتدأ وخبر، والجملة خبر (نطقي). وهي نفسه في المعنى، لأن المراد بالنطق المنطوق به، والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج إلى رابط .

٢ – اسم الإشارة نحو : الحرية تلك أمنية الشعوب، والإخلاص ذلك أساس النجاح، فاسم الاشارة يقع مبتدأ ثانياً، وهو رابط بين جملة الخبر والمبتدأ .

ومن ذلك قوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خير) على إعراب ذلك مبتدأ ثانياً، وخير خبره، والجملة خبر لباس. والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ.

٣ – إعادة المبتدأ سواء بلفظه ومعناه نحو [1] : الحاقه ما الحاقة، أو بالمعني فقط نحو : الأسد ما الغضنفر. فما اسم استفهام مبتدأ ثان، وما بعده خبر له، والجملة خبر المبتدأ الأول .

٤ – أن يكون في جملة الخبر عموم يشمل المبتدأ، نحو : محمد نعم الرجال، وخالد نعم القائد .

فالجملة نعم الرجل التي هي الخبر فيها الرجل، وهو لفظ عام يشمل محمدا وغيره .

---

(١) الحاقة الأولى مبتدأ ، وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الأخيرة خبر ما الاستفهامية، وما وخبرها، خبر الحاقة الأولى. والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه .

الخبر شبه الجملة

ويراد بها الظرف والجار والمجرور الذي يحصل بالإخبار بهما فائدة فيقع الخبر ظرف زمان نحو: يوم وليلة. وتقول: الامتحان اليوم والاجتماع الليلة، والرحيل غداً. ويقع الخبر كذلك ظرف مكان نحو : المسجد أمام البيت، وجارا ومجرورا نحو : الحمد لله .

وظروف الزمان تقع خبراً عن اسم المعنى، أي الحدث نحو: السفر غدا، لحصول الفائدة، ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات لعدم الفائدة، فلا يقال: زيد اليوم . والسيف غدا.

حقيقة الخبر الظرف والجار والمجرور

اختلف فيه فقيل :

١ - إنه نفس الظرف ونفس الجار والمجرور .

٢ - وقيل إنه متعلقهما المحذوف، وهو رأي الجمهور من النحاة فإذا قلت محمد عندك ، فالخبر هو المتعلق المحذوف.

ويجوز تقديره اسما مثل : كائن ومستقر، ويقدر فعلاً مثل : كان أو استقر، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ∴ ناوين معنى كائن أو استقر

المبتدأ يكون معرفة

هذا هو الأصل فيه، وهو أن يكون معلوماً، لأنه محكوم عليه، فلو كان مجهولاً لكان الحكم عليه غير مفيد. فإذا قلت: طائر في الجو، وزارع في الحقل، لم يكن في الإخبار عنه فائدة. ولم تقع النكرة مبتدأ إلا إذا حصلت فائدة، وتحصل الفائدة بمسوغ من المسوغات الآتية :

١ - أن يتقدم الخبر المختص على المبتدأ النكرة، نحو: عند البطل شجاعة، وللحق رجال. فعند ظرف مختص تقدم على المبتدأ النكرة (شجاعة). والمراد بالاختصاص هنا أن (عند) مضافة إلى البطل صالح للابتداء به. ونظير ذلك قوله تعالى : (ولدينا مزيد)، وقوله : (وعلى أبصارهم غشاوة).

٢ - أن تكون النكرة عامة ، نحو : كل ميسر لما خلق له ونحو : ما أجمل الصدق .

٣ - أن تكون النكرة مختصة بوصف نحو : نوم مبكر أفضل من السهر، ونحو قوله تعالى: (قول معروف ومغفرة خير من صدقة) .

٤ - أن تكون النكرة مختصة بعمل كما في الحديث: أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، فأمر ونهي مصدران يعملان عمل الفعل فهما عاملان في محل الجار والمجرور بعدهما، وصدقة :خير، ونحو: متقن عمله ناجح. فمتقن : اسم فاعل يعمل عمل الفعل، فأصبح مختصاً فوقع مبتدأ.

٥ - أن تدل على تقسيم، مثل : الأيام دول ، فيوم لك ويوم عليك.

٦ - أن يراد بها الدعاء، نحو : سلام على المرسلين، ويل للظالم .

٧ - أن يقع المبتدأ النكرة بعد لولا الامتناعية، نحو : لولا صبر لهلك الحزين .

٨ - أن يقع بعد إذا الفجائية، نحو : دخلت المنزل فإذا ضيف موجود .

أحوال الخبر من حيث التقديم والتأخير

للخبر ثلاثة أحوال :

الأولى : وجوب تأخيره وهي الأصل .

الثانية : وجوب تقديمه على المبتدأ .

الثالثة : جواز الأمرين .

الحالة الأولى :

وجوب تأخيره عن المبتدأ في الحالات الآتية :

١ - أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين حيث يصلح كل منهما أن يخبر به عن الآخر، ولا قرينة تميز بينهما، نحو : محمد أخوك. فكل من الأسمين معرفة، وكل منهما صالح أن يكون خبراً عن الأخر. وفي هذه الحالة يجب أن يؤخر الخبر محافظة على الرتبة. فإن وجدت قرينة تميز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر اعتماداً على هذه القرينة. نحو : أبو حنيفة أبو يوسف في الفقه. فالمشبه به تقدم وهو خبر، والمشبه مبتدأ مؤخر .

٢ - أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير مستتر يعود على المبتدأ فيجب تأخير الخبر حينئذ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر. نحو : الطالب

يقرأ. فالخبر جملة فعلية لو قلت : يقرأ الطالب لالتبس المبتدأ بالفاعل، وحينئذ الجملة تتكون من فعل وفاعل لا من مبتدأ وخبر .

٣ – أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر بإنما أو بإلا، فيجب تأخيره عن المبتدأ ، نحو : إنما الباطل زاهق، ما االكتاب إلا جليس صالح .

٤ – أن يكون المبتدأ مما له الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام والشرط وما التعجبية وكم الخبرية، فيجب تأخير الخبر حينئذ، نحو [١]: من في الدار، مَن يحسن إلى الناس يستعبد قلوبهم[٢]، ما أحسن الأدب[٣]، كم كتب نافعة عندي[٤].

٥ – يجب تأخيره أيضاً إذا كان المبتدأ مقروناً بلام الإبتداء التي توجب له الصدارة، نحو : لقدرة الله كبيرة.

٦ – أن يكون خبراً عن ضمير الشأن أو القصة، نحو : هي الأيام تصفو وتكدر. وفي القرآن : قل هو الله [٥] أحد.

---

(١) من : اسم استفهام مبتدأ، وفي الدار خبره .

(٢) من اسم شرط مبتدأ ويحسن خبره على الأصح، وقيل : جواب الشرط هو الخبر، وقيل الشرط والجواب هما الخبر.

(٣) ما : مبتدأ وأحسن الأدب : خبر .

(٤) كم خبرية : مبتدأ وكتب: مضاف إليه، وعندي : خبر .

(٥) ضمير الشأن للمذكر وضمير القصة للمؤنث، ويفسران بجملة خبرية بعدهما مصرح بجزأيها ويكون بلفظ الغيبة .

الحالة الثانية :

تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً :

وذلك في المواضع الآتية :

١ – أن يكون المبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلا تقديم الخبر عليها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو : عندي أمل ، ولدي مال «إذْ لو تأخر الخبر فقيل: أمل عندي ومال لَدَيّ لتوهم أنه صفة . لأن حاجة النكرة إلى التخصيص بالوصف أشد من احتياجها إلى الخبر .

فإذا قلت : كتاب نافع عندي جاز تقدم الخبر وتأخيره فتقول : عندي كتاب نافع، ومن ذلك قوله تعالى : (وأجل مسمى عنده) لأن النكرة وهي (أجل) وصفت بقوله (مسمى) فكان الظاهر أن الظرف (عنده) هو الخبر .

٢ – أن يكون الخبر مما له صدر الكلام بنفسه كاسم الاستفهام نحو: أين المفر؟ متى الامتحان. فأين اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. والمفر: مبتدأ مؤخر. وكذلك في المثال الثاني .

٣ – أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بإلا أو بإنما فيجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، نحو : ما الشجاع إلا علي، إنما الكريم أنت .

٤ – أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على بعض الخبر، فيجب تقديم الخبر عليه حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، نحو : في الجامعة طلابها، فلا يجوز طلابها في الجامعة لئلا يعود الضمير على

متأخر لفظاً ورتبة. وفي القرآن :«أم على قلوب أقفالها»، بتقديم الخبر وهو (على قلوب).

حذف المبتدأ والخبر

يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف، فإذا سئلت : كيف والدك؟ فقلت : «بخير» كان المبتدأ محذوفاً جوازاً تقديره: «والدي بخير» فالسؤال فيه قرينة على المحذوف وهو المتبدأ .

وإذا سئلت من في المنزل ؟ فقلت : والدي كان الخبر محذوفاً جوازا أي والدي في المنزل لدلالة السؤال عليه. ونحو قوله تعالى: (أكلها دائم وظلها) أي وظلها دائم كذلك، فحذف الخبر جوازاً لدلالة ما قبله عليه .

حذف الخبر وجوباً

يحذف الخبر وجوباً في المواضع التالية :

١ - أن يقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية مثل : لولا رجال الإنقاذ لغرقت. فرجال مبتدأ والخبر محذوف تقديره موجودون.

وقد يكون الخبر مذكورا بعد لولا مثل «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبرهيم» : فحديثو عهد خبر المبتدأ الذي هو قوم .

والفرق بين الخبرين في الجملة الأولى والثانية أنه في الأولى مطلق، وفي الثانية مقيد، فإذا كان مطلقاً وجب حذفه .

---

(١) الحديث خطاب لعائشة رضي الله عنها. انظر التصريح ١/١٧٨.

٢ - أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين أي لا يستعمل إلا في القسم، مثل قوله تعالى : (لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون)[1] أي لعمرك يميني، وحذف الخبر لسد جواب القسم مسدّه .

٣ - إذا عطف على المبتدأ اسم بواو المعية مثل : كل إنسان وعمله فالخبر محذوف أي متلازمان .

حذف المبتدأ وجوباً

يحذف المبتدأ وجوباً فيما يلي :

١ - إذا أخبر عنه بنعت مقطوع للمدح أو الذم أو الترحم مثل رأيت المسلمين المجاهدون في سبيل الله، فالمجاهدون خبر مقطوع عما قبله مستأنف للمدح، والمبتدأ محذوف تقديره هم المجاهدون، ونحو : الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي : هو الحميد .

٢ - أن يكون الخبر صريحاً في القسم مثل : في ذمتي لأتصدقن أي في ذمتي يمين أو قسم . فالمبتدأ محذوف وجوباً لسد جواب القسم مسدّه .

٣ - أن يخبر عن المبتدأ بمخصوص نعم وبئس مثل نعم الرجل محمد وبئس الخائن الجاسوس أي هو محمد وهو الجاسوس .

---

(١) الآية «٧٢» من سورة الحجر . وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمناً طويلاً ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة أي : وحياتك ، واللام في لعمرك لام الابتداء، وعمر : مبتدأ مضاف إلى الكاف .

تعـــدد الخبـــر

الخبر حكم على المبتدأ، والشيء الواحد قد يحكم عليه بعدة أحكام فمثلاً إذا رأيت رجلاً فيه عدة صفات كالشجاع والخطابة والكرم وأشرت إليه فإنك تقول : هذا رجل شجاع خطيب كريم، وبما أن الخبر حكم على المبتدأ جاز أن يتعدد الحكم عليه وذلك بتعدد خبره .

والتعدد قد يكون لفظاً ومعنى مثل (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد)[1] ، فالغفور ، والودود، وذو العرش، والمجيد، وفعال كلها أخبار في اللفظ والمعنى للمبتدأ في أول الآيات ونعني به «هو» .

وقـد يكون التـعـدد في اللفظ دون المعنى مـثل : الماء سـاخن بارد ، أي دافيء .

والفرق بينهما أن الأول يجوز فيه العطف ، والثاني لا يجووز فيه العطف فتقول في غير القرآن الكريم هو الغفور والودود .. إلخ .

ولا يصح في الثاني أن تقول الماء ساخن وبارد.

تعدد الخبر مع العطف بالواو :

قد يتعدد الخبر كما قلنا لأنه حكم على المبتدأ، وذكرنا أنه يتعدد بلا عطف إلا أنه قد يتعدد مع العطف بالواو إذا كان المبتدأ جمعاً أو مثنى مثل :

إخوتك طبيب ومهندس، وطالب، فطبيب، ومهندس ، وطالب أخبار لأخوة .

---

(١) الآيات من «١٤-١٦» من سورة البروج .

ومن ذلك قوله تعالى : (اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة، وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد)(١) .

فالحياة مبتدأ، ولعب ولهو وزينة وتفاخر وتكاثر أخبار للمبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر :

يداكَ يـدٌ خَـيْرُهـا يُـرْتَجَي ∴ وأُخْـرَى لأعـدائهـا غـائِظَة

فيداك : مبتدأ، ويد وأخرى خبران عن المبتدأ .

اقتران الخبر بالفاء :

الأصل في الخبر ألا يفصل بينه وبين المبتدأ فاصل. وذلك لأن الخبر كالصفة بالنسبة للموصوف، فكما أن الصفة لا يفصل بينها وبين الموصول بالفاء فلا تقول : «جاء رجل فكريم» كذلك لا تقول: محمد فكريم .

إلا أن بعض المبتدآت أشبهت أدوات الشرط في عمومها ودلالتها على الاستقبال، فاقترن خبرها بالفاء وذلك كاقتران جواب الشرط بالفاء .

والخبر قد يكون واجب الاقتران بالفاء، وقد يكون جائز الاقتران بها، فيجب اقتران الخبر بالفاء بعد أما مثل قول الله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى)(٢) .

ومثل قوله تعالى : (فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية) (٣) .

---

(١) الآية «٢٠» من سورة الحديد .
(٢) الآية «١٧» من سورة فصلت .
(٣) الآية «٥» من سورة الحاقة .

ومثل قول الشاعر :

عندي اصْطِبار وأمَّا أنَّني جَزِعٌ ∴ يومَ النَّدَى فَلِوَجْدٍ كاد يُبْرِيني

فكلمة : (وجد) : وقعت خبرا ودخلت الفاء على الخبر، لأن أما تقدمت عليه، والمبتدأ هو المصدر المؤول من أنني جزع. ومعنى اصطبار أي صبر، وجزع أي خائف، والندى بخار الماء والمقصود هنا الجود والسخاء، ويبريني معناه يضعفني .

ويجوز اقتران الخبر بالفاء في المواضع الآتية :

١ - إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً وصلته فعل لا حرف شرط معه، أو جار ومجرور، أو ظرف مثل : الذي ينجح فله جائزة، الذي في المسجد فله الأجر، الذي عندك فله الإحسان .

٢ - إذا كان المبتدأ موصوفاً بجلمة فعلية أو شبه جملة مثل : طالب يسألني فله الجواب، ورجل في بيتي فله الإكرام وطالب عندك فله الإحسان.

٣ - إذا كان المبتدأ مضافاً إلى موصول وصلته فعل، أو شبه جملة مثل كل الذي يفوز فله جائزة، وكل الذي في المسجد فله الأجر، وكل الذي عندك فله الإحسان.

٤ - إذا كان المبتدأ مضافاً إلى موصوف بجملة فعلية أو شبه جملة مثل: كل طالب يسألني فله الجواب، وكل رجل في بيتي فله الإكرام، وكل طالب عندك فله الإحسان.

هذا ، ويلاحظ أن التعميم واضح في الأمثلة السابقة؛ لذا أشبهت الشرط فاقترن الخبر بالفاء.

وإذا انتفى التعميم فلا يجوز الإتيان بالفاء لعدم المشابهة بالشرط فلا يصح الإتيان بالفاء في قولك الذي يأتي المحاضرة يستفيد، وقولك الكلام الذي تتكلمه في الحق أجره عظيم. فالإتيان مقيد بالمحاضرة، والكلام مقيد بأنه في الحق؛ ولذا لا يصح اقتران الخبر بالفاء .

الأفعال الداخلة على المبتدأ

كان[1] وأخواتها :

ترفع كان وأخواتها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها؛ لأنها أشبهت فعلاً متعدياً لواحد نحو ضرب زيد عمراً، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون ما عدا الفراء إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه ككان سيدا عمر .

والصحيح مذهب البصريين .

وهذه الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ثلاثة عشر فعلاً، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها : ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقاً من غير شرط سواء أكانت مثبتة أم منفية، وهو ثمانية أفعال: كان وهي أم الباب، وأمسى، وأصبح ، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس .

ثانيها : ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي، أو نهي، أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي يزال، وبرح،

---

(١) إفراد كان بالذكر إشارة إلي أنها أم الباب، وإذا اختصت بزيادة أحكام وإنما كانت أم الباب؛ لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها

وفتئ، وانفك، وإنما اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي صارت إثباتاً. فمعني : ما زال زيد قائماً: هو قائم .

ومثال هذه الأفعال بعد النفي بالحرف قوله تعالى : (ولا يزالون مختلفين) فيزال مضارع، والواو اسمه، ومختلفين خبره، وقوله تعالى : (لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح مضارع برح، واسمه مستتر فيه وجوباً، وعاكفين خبره.

ومثلها بعد النفي بالفعل قول الشاعر :

ليس ينفكُّ ذا غـنِىً واعتـزاز ∴ كلُّ ذي عِفَّـةٍ مقـل قـنـوع[1]

ومثله بعد النهي قول الشاعر :

صاحِ شمِّر ولا تزل ذاكرَ المـو ∴ تِ فنسيانُه ضـلالٌ مبـين[2]

وصاحِ مرخم صاحب على غير قياس .

(١) المعنى : لم يزل كل ذي عفة وإقلال وقناعة غنيا عزيزاً. وكل ذي عفة اسم ينفك، وذا غني خبره مقدما.

(٢) المعنى : يا صاحبي لا تنس الموت واستعد له، ولا تزل نهي من زال ، واسمه مستتر، وخبره: ذاكر الموت .

ملاحظة :

قلنا إن «زال» يشترط أن تكون ماضي يزال، احترازاً من زال ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر من باب نصر ينصر، ومعناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) أي تنتقلا، ومصدره الزوال . بخلاف زال ماضي يزال فهو من باب علم ولا يوصف بتعد أو لزوم، وليس له مصدر .

القسم الثالث :

ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) نحو قوله تعالى : (وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا)[1] وسميت (ما) مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة. أي : مدة دوامي حيا .

ملاحظة :

مثل صار في العمل ما يوافقها معنى من الأفعال نحو : رجع وعاد واستحال وقعد وارتد وتحول وغدا وراح .

ففي الحديث الشريف : «لا ترجعوا بعدي كفاراً» ومنه قوله تعالى : (فتقعد مذموماً مخذولا)، وقوله تعالي : (ألقاه على وجهه فارتد بصيرا)، وفي الحديث : « لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا»

---

(١) (ما) المصدرية ظرفية، (دمت) دام واسمها وحيا خبرها، والتقدير مدة دوامي حيا

وتأتي كان بمعنى صار في قوله تعالى : (وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا) .

أقسام هذه الأفعال
من جهة التصرف وعدمه

هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام :

الأول : مالا يتصرف بحال من الأحوال وهو ليس باتفاق، لأنها وضعت موضع الحرف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها، ودام عند الأكثرين من النحاة؛ لأنها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لـ (ما) التزم مضيه .

الثاني : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو : زال وأخواتها الثلاثة فتيء وبرح وانفك، فإنها لا يستعمل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الأمر، ولا يأتي منها مصدر؛ لعدم دلالتها على الحدث .

الثالث : ما يتصرف تصرفا تاماً وهو باقي الأفعال؛ لأن لها مصادر فمصدر كان: الكون والكينونة، ومصدر صار الصيرورة، فمضارع كان نحو قوله تعالى : (ولم أك بغيا)[1]..

والأمر نحو : «قل كونوا حجارة أو حديداً»، والمصدر نحو قول الشاعر :

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفتى ∴ وكونُكَ إيَّاهُ عليك يَسِيرُ[2]

---

(١) «أك» مضارع كان وأصله أكون، حذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً.

(٢) كونك : مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب وإياه: خبره من جهة نقصانه، ويسير خبره من جهة ابتدائيته .

واسم الفاعل نحو قول الشاعر :

وما كلُّ من يُبْدِي البشاشةَ كائناً ∴ أخاك إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا[1]

حكم هذه الأفعال من جهة
توسط الخبر بينها وبين الاسم

جاز إجماعا توسط الخبر بين هذه الأفعال وأسمائها نحو قوله تعالى :(ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه خبر ليس مقدم، وأن تولوا مصدر مؤول اسم ليس مؤخر، والتقدير ليس توليتكم البر .

ونحو قول الشاعر :

سَلِي إن جهلتِ الناسَ عنَّا وعَنْهم ∴ فليس سواءً عالمٌ وجَهُول[2]

ويشترط في تقدم الخبر على الاسم ألا يمنع منه مانع نحو خوف اللبس مثل كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بإلا نحو قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلامكاء) أي صفيرا، ويجب تقديم الخبر على الاسم نحو «كان في الدار ساكنها» فالاسم مضاف إلى ضمير يعود على الخبر. فنتج عن ذلك ثلاثة أقسام :

١ – قسم يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم .

٢ – قسم يجب فيه تقديم الخبر على الاسم .

٣ – قسم يمتنع فيه تقدم الخبر على الاسم .

---

(١) كائنا : خبر (ما) الحجازية واسمه مستتر جوازا ، وأخاك : خبره.

(٢) عالم اسم ليس مؤخر، وسواء خبر مقدم .

حكم تقديم الخبر على الفعل

في هذا الباب جائز عند البصريين بدليل قوله تعالى : (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ....)[١] .

إلا خبر «دام» فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا؛ لأن معمول. صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه، وإلا خبر (ليس) فلا يجوز تقديمه عليها وهو الصحيح عند جمهور النحاة. وحجتهم في ذلك أنهم قاسوها على (عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود .

ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجرورا للتوسع نحو كان عندك زيد جالسا، أو كان في المسجد زيد معتكفا، فقدم معمول خبر كان على اسمها وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ولا يلي العامل معمول الخبر ∴ إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

فإذا لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فالبصريون يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً واحتجوا بقول الشاعر :

قنافذُ هدَّاجون حولَ بيوتهم ∴ بما كان إياهم عطيةُ عَوَّدَا [٢]

وحجتهم في البيت أن أياهم معمول عود، وعود خبر كان، فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جارا ومجروراً.

---

(١) إياكم معمول خبر كان، وقد تقدم على كان، وتقديم المعمول دليل جواز تقديم العامل.

(٢) قاله الفرزدق يهجو به أهل جرير، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل، وعطية أبو جرير، وهدلجون وهو مشية للشيخ. جمع هداج بتشديد الدال.

الأفعال التامة في هذا الباب

قد تستعمل هذه الأفعال تامة، أي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم أي حصل ووجد وثبت، نحو قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) أي وإن وجد ذو عسرة، وقوله تعالى (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) أي حين تدخلون في المساء. وتدخلون في الصباح، ودام بمعنى بقي نحو «خالدين فيها ما دامت السموات والأرض» أي ما بقيت .

وبات بمعنى نزل يقال : بات بالقوم أي نزل بهم ليلا، وظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع أي دام ظله، وأضحى بمعنى دخل في الضحى، وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك أي انتقل، وبمعني رجع نحو قوله تعالى : (ألا إلى الله تصير الأمور) أي ترجع، وبرح بمعنى ذهب نحو قوله تعالى : (وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح) أي لا أذهب، وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة إلا ثلاثة أفعال فإنها لزمت النقص، ولم تستعمل تامة أصلاً وهي (فتيء وزال وليس) .

أحكام خاصة بـ ـ كان ـ

تختص كان بأمور منها :

١ - جواز زيادتها[1] بشرطين :

أحدهما : كونها بلفظ الماضي لتعيين الزمان فيه دون المضارع .

ثانيهما : تزاد بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجروراً.

ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب نحو «ما كان أحسن زيدا » فكان زائدة بين المبتدأ وخبره، وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك فكان زائدة بين الفعل ونائب الفاعل. وتزاد بين الصفة والموصوف نحو: قدمت من سفر كان طويل، وتزاد بين المبتدأ والخبر نحو : المطر كان منهمر.

ومن الأمور التي تختص بها كان أنها تحذف. ويقع ذلك الحذف في أربعة أوجه .

الوجه الأول :

أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر دالا عليها، ويكثر ذلك بعد إن [2] ولو الشرطيتين؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخف بالحذف ومثال ذلك : ـ بر والدك إن مسلماً وإن كافرا .

---

(١) يراد بزيادتها عدم اختلال المعنى عند سقوطها .

(٢) خص ذلك بإن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن (إن) أم أدوات الشرط الجازمة، و (لو) أم أدوات الشرط غير الجازمة وهم يتسعون في أم الباب دون غيره .

ونحو : سر مسرعاً إن راكباً وإن ماشيا. أي إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً، ونحو قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر أي : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير.

ومثال : «لو» قوله عليه السلام لبعض أصحابه «التمس ولو خاتما من حديد» أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد. وقول الشاعر :

لا يأمنِ الدهرَ ذو بَغيٍ ولو ملَكاِ ∴ جنودُه ضاق عنها السهل والجبل

أي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

ويحذفونها ويبقون الخبر ∴ وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر

الوجه الثاني :

أن تحذف كان مع خبرها ويبقي الاسم وهو قليل نحو: المرء محاسب على عمله إن خير فخير برفعها، أي إن كان في عمله خير فجزاؤهم خير.

الوجه الثالث :

أن تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، ويكثر ذلك بعد (أن) المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل قولهم: أما أنت منطلقا، انطلقت، والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً، ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص والاهتمام

فصار لأن كنت منطلقاً انطلقت، حذفت اللام للاختصار ثم حذفت كان للاختصار أيضاً، ثم زيد (ما) للتعويض من كان فصار أن ما أنت، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت وعلى ذلك قول الشاعر :

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أنت ذا نفر ∴ فإن قومي لم تأكلْهم الضَّبعُ [1]

– أي لأن كنت ذا نفر تتفاخر عليّ .

الوجه الرابع :

أن تحذف كان مع اسمها وخبرها وذلك بعد إن الشرطية في بعض الاستعمالات نحو أتسافر ليلاً وإن كان الطريق مخيفاً، فتقول نعم وإن : ومنه البيت :

قالت بناتُ العم يا سلمى وإن ∴ كان فقيراً معدماً قالت وإن

أي : أتزوجه وإن كان فقيراً معدما .

حذف نون مضارع كان

من الأمور المختصة بها كان أن نون مضارعها يجوز حذفها في حالة الجزم بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن. نحو قوله تعالى : (ولم أك بغيا). وقوله تعالى : (وإن تك حسنة يضاعفها) والأصل أكون وتكون فلما دخل الجازم سكنت النون. وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار لم أكن، وحذفت النون للتخفيف .

---

(1) أبا خراشة بضم الخاء منادى حذف منه حرف النداء، وهو كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بضم الخاء ، والضبع أراد به السنين المجدبة وفيه تورية

شـرط حـذف الـنون

وإنما تحـذف هذه النون بشـرط كـونه مـجـزومـاً بالسكون، غـيـر مـتـصل بضمير نصب وغير متصل بساكن .

فـإن لـم يكن مـجـزومـاً لم تحـذف نونه نحـو قـوله تعـالى : (وتكون لكمـا الكبرياء في الأرض) وإن كان مجزوماً بحذف النون لم تحذف نونه كذلك نحو: «لم تكونوا صالحين»، وإن اتصل به ساكن لم تحذف نونه نحو «لم يكن الذين كفروا» ونحو «لم يكن الله ليغفر لهم» .

وإن اتصل به ضمير نصب لم تحذف نونه، مثل : إن يكنه فلن تسلط، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله .

الحروف المشبهات بليس في العمل
تشبيهاً بها في النفي

هذه الحروف هي : ما و لا ، وإن ، ولات .

-الحرف الأول هو (ما) أعمله أهل الحجاز فرفعوا به الاسم ونصبوا به الخبر، وجاء التنزيل على لغتهم قال تعالى : (ما هذا بشرا)، (ما هن أمهاتهم) وأهمله بنو تميم لأنه حرف مشترك وحق الحرف المشترك ألا يعمل، فما بعدها عندهم مبتدأ وخبر، وقال سيبويه هذه اللغة هي القياس. وقرأ ابن مسعود بلغة بني تميم: (ما هذا بشر) بالرفع .

ولإعمال ما عند الحجازيين شروط

أحدهما : ألا يقع بعدها إن الزائدة، فإن وقع بعدها إن الزائدة بطل عملها لضعف الشبه بليس حينئذ نحو «ما إن الحق ضائع» برفع الجزءين مبتدأ وخبر، ومنه قول الشاعر :

بني غُدَانةَ ما إن أنتمُ ذهبٌ ∴ ولا صَـرِيفٌ ولـكن أنتم الخَـزَفُ

برفع ذهب على إهمال (ما)، وإنما لم تعمل حينئذ، لأنها محمولة على ليس في العمل، وليس لا يقترن اسمها بإن .

ثانيها : ألا يقترن خبرها بإلا، فإن اقترن خبرها بإلا بطل عملها نحو قوله تعالى : (وما أمرنا إلا واحدة) .

وقوله : (وما محمد إلا رسول) بالرفع .

وأما قول الشاعر :

وما الدهر إلا منجنونا[1] بأهله ∴ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذَّبا

فمن باب المفعول المطلق بتقدير : إلا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ، ويدور خبره، ودوران مفعول مطلق، فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه .

ثالثها : ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم الخبر على الاسم بطل العمل، نحو ما حجر المعدن .

---

(١) المنجون : أداة الساقية التي تدور .

وأما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ∴ إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

بنصب مثلهم مع تقدمه على الاسم ففيه توجيهات .

الأول : إنه شاذ لا يعرف مثله .

الثاني : قيل إنه غلط من الفرزدق وهو تميمي فإنه تكلم بلغة الحجازيين.

الثالث : بشر خبر، ومثلهم مبتدأ ولكنه بني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني وهو الضمير، والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه وإعرابه .

الرابع : قيل (مثلهم) حال من بشر تقدمت عليه، وبشر اسم ما والخبر محذوف أي: ما بشر موجودا مماثلا لهم، ومثل لا تتعرف بالإضافة، فلهذا جاز وقوعها حالا .

الشرط الرابع لإعمال (ما) عمل ليس :

ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها نحو ما درسه الطالب فاهم، فدرس معمول الخبر الذي هو فاهم وقد تقدم على الاسم فبطل عملها. ورفع المبتدأ والخبر .

لا وإعمالها إعمال ليس :

الثاني من الحروف العاملة عمل ليس (لا) وإنما تعمل هذا العمل عند الحجازيين، ولإعمالها عندهم شروط :

١ – ألا يتقدم خبرها على اسمها.

٢ – ألا ينتقض نفي خبرها بإلا .

٣ – أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

فمثال عملها مستوفية للشروط، لا مال باقياً مع التبذير، ولا سلام واقعاً مع إنتاج وسائل التدمير؛ ومنه قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ∴ ولا وزر[1] مما قضي الله واقيا

فإن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو : لا ضائع عن الله معروف، والأصل لا معروف ضائعاً عند الله .

وإذا انتقض نفي خبرها بالإ بطل عملها كذلك، نحو: لا سلام إلا واقع بحسن التفاهم .

وأما إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ∴ سواها ولا عن حبها متراخيا

وفي قول المتنبي :

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى ∴ فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

فمن القليل، وقد خرج بيت النابغة على أن «أنا» مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال، والأصل: لا أري باغيا، فلما حذف الفعل برز الضمر وانفصل .

أو على أن «أنا» مبتدأ والفعل المقدر بعده خبر ناصباً باغياً على الحال. وخرج البيت الثاني على أن الخبر محذوف، أي يوجد؛ ومكسوباً وباقيا حالان .

---

(١) الوزر بفتح الزاي الملجا .وتعزَّ : فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه : تصبَّر .

حـذف خـبـر لا

يغلب حذف خبر «لا» نحو : الدنيا فانية فلا مال ولا ولد، بحذف الخبر، أي فلا مال باقيا ولا ولد باقيا، ومنه قول القائل :

مـن صـد عن نـيرانـهـا ∴ فـأنا ابن قيس لا براحُ

أي : لا براح لي. فبراح اسم لا، وخبرها محذوف .

إن النـافيـة

الثالث من الحروف العاملة عمل ليس إن النافية، وقد أعملها هذا العمل أهل العالية[1]. وتعمل بالشروط المارة في «ما» إلا الشرط الأول، وهو عدم الاقتران بإن الزائدة لأن «إن» الزائدة لا تقع بعد إن النافية، نحو : إن الإسراف نافعاً، أي ما الإسراف نافعاً، ونحو : إن الإحسان ضارا، أي ما الإحسان ضارا، على إعمال إن النافية إعمال ليس .

وقد سمع إعملها نثراً ونظما :

فمن إعمالها نثرا قولهم : إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، أي ما أحد.

وقوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بنصب عبادا وأمثالكم في قرادة سعيد بن جبير على أن إن نافيه عاملة عمل ليس، والذين اسمها، وعبادا خبرها، وأمثالكم بالنصب نعت له، ولا تناقض بين هذه القراءة، وقراءة الجماعة بتشديد إن، ورفع عباد وأمثال .

---

(١) وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة. وتهمل عند غيرهم فيقولون إن الإسراف نافع ويفرق بينها وبين إن المخففة من الثقيلة بدخول اللام في الخبر بعد المخففة

ومن إعمالها نظما قوله :

إن هو مستوليا على أحـــد ∴ إلا على أضـعف المجانين

وقوله :

إنِ المرءُ مَيْتاً بانقضاء حياته ∴ ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا

لات وإعمالها عمل ليس

لات من الحروف العاملة عمل ليس، وهي لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث، وتعمل لات بالشروط المارة في ما، إلا الشرط الأول، فإن الزائدة لا تدخل هنا، ويزاد هنا شرطان: أن يكون معمولاها اسمي زمان، وأن يحذف أحدهما، والغالب كونه مرفوعها .

فمثلاً إعمالها مستوفية للشروط قولك : غفلت عن واجبك ولات حين غفلة، أي ولاتْ الحين حين غفلة، فلات نافيه تعمل عمل ليس، واسمها محذوف تقديره الحين، أو الوقت، وحين خبرها .

وقولك : تسرعت في الصلح ولات وقت تسرع، وبادرت بالصفح عن اللئيم ولات حين مبادرة .

وفي التنزيل: «ولات حين مناص» أي وليس الوقت أو ليس الحين حين فرار ومهرب. وقرئت الآية برفع حين على أنه اسمها وخبرها محذوف، أي ولات حين مناص حينا لهم .

وقال الشاعر :

** ندم البغاة ولات ساعة مندم **

أي ولات الساعة ساعة ندم .

وقال الآخر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ ∴ فأجبنا أن ليس حين بقاء

أي وليس الأوان أوان صلح، فحذف ما أضيف إليه أوان، ونوى معناه وبني على الكسر لشبهه بنزال ونون للضرورة، فأما قول الشاعر :

لهفى عليك للهفة من خائف ∴ يبغى جوارك حين لات مجيرُ

فلات غير عاملة لعدم دخولها على الزمان، وارتفاع مجير على الابتداء، وخبره محذوف، أي لات له مجير، أو هو مرفوع على الفاعلية لفعل محذوف، أي يحصل مجير .

زيادة الباء في خبر ليس وما حمل عليها

تزداد الباء كثيراً في خبر ليس، وخبر ما لدفع توهم الإثبات، أو لتأكيد النفي وتقويته. فمن أمثلة زيادتها في خبر ليس قولك :

ليس الفقر بعيب. وليس البخيل بمحبوب فعيب، ومحبوب : خبران منصوبان تقديراً. وفي التنزيل : « أليس الله بكاف عبده» .

ومن أمثلة زيادتها في خبر ما قولك: ما الجواد بمذموم، وما قائل الحق بملوم .

وقول الشاعر :

أقصر فؤادي فما الذكرى بنافعةٍ ∴ ولا بشفاعة في ردّ ما كانا

وقوله تعالى : (وما الله بغافل عما تعملون) .

وتزاد بقلة في خبر لا ، نحو قول الشاعر :

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ∴ بِمُغْنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قارب(1)

فأدخل الباء في (مغن) وهو خبر (لا) والمعنى : يوم لا صاحب شفاعة مغنياً عني شيئاً .

وقد زيدت الباء بقلة بعد الفعل الناسخ المنفي مثل زيادتها في قول الشاعر:

وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن ∴ بأعْجلِهم إذ أجشَعُ القومِ أعْجَلُ

(1) سواد بن قارب كان في الجاهلية، ولما بعث الرسول صلوات الله وسلامه عليه لقبه سواد فاسلم. والشاعر يخاطب الرسول عليه السلام .

فزاد الباء في خبر كان وهو (أعجلهم) .

وفي قول الآخر :

دعاني أخي والخيل بيني وبينه ∴ فلما دعاني لم يجدني بقُعْدَدِ[1]

وأما زيادتها في غير ما تقدم فنادرة كزيادتها في خبر إن ولكن وليت في الأبيات الآتية :

فإن تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تلاقها ∴ فإنك مما أحدَثَتَ بالمُجَرِّب[2]

فزاد الباء في المجرب، وهو خبر إن .

ولكن أجرا لو فعلت بهين ∴ وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

فزاد الباء في (هين) وهو خبر لكن المشددة .

.... ∴ ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت .

ودخولها في خبر أن المفتوحة في قوله تعالى : (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر) مراعاة للمعنى إذ التقدير: أو ليس الله بقادر، بدليل التصريح بذلك في قوله تعالى : (أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر) .

---

(١) القعدد - بضم القاف وسكون العين وفتح الدال أو ضمها الجبان . فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لـ (وجد) .

(٢) تنأ من النأي وهو البعد، والضمير في عنها عائد على أم جندب في بيت قبله .

أفعال المقاربة[1]

كـــ: " كان": "كاد" و"عسى". ....

١-عملها:

تعمل أفعال المقاربة عمل كان. فترفع المبتدأ اسماً لـــها، وتنصـــب الخبر خبراً لها[2].

٢- معانيها:

هذه الأفعال من حيث المعنى على ثلاثة أقسام . وهي :

١- أفعال تدل على قرب وقوع الخبر. وهي كاد،كرب، أوشك.

٢- أفعال تدل على رجاء وقوع الخبر[3]. وهي عســـى ، حـــرى، اخلولق.

٣- أفعال تدل على الشروع في الخبر وهي: أنشأ[4]، أخذ ، طفق،

---

(١) وهي أفعال ناسخة؛ لأنها تغير ما بعدها في الحكم والإعراب.

(٢) والأولى أن نقول: ويكون خبرها الجملة الفعلية في محل نصب خبراً لها.

(٣) بعضهم فصل فيها وقال:

أ-إذا كان في أمر نحبه فهي تدل على الرجاء.

ب- أما إذا كانت في أمر نخافه ونكرهه فهي للإشفاق والخوف

(٤) هذه الأفعال إذا كان المقصود منها: أن الاسم بدأ ينفذ الخبر فهي للشروع . أمـــا لو كانت لمعنى آخر فهى ليست من هذا الباب. ومنه:" وهو الذي أنشـــأ جنـــات معروشات" فهى ليست من المقاربة لأن معنى أنشأ: خلق وجعل.

علق، جعل[1] ، هب ، قام[2]

كـــ : " كان " و " عسي " لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

٣- شروط خبرها :

لابد أن يستوفي خبر هذه الأفعال هذه الشروط :

١- أن يكون جملة. نحو : كاد محمد ينجح.

محترزات:

فلو كان مفرداً : ١- فعند ابن مالك : نادر. ٢- وعند الجمـــــهور شاذ[3]. ومنه :

---

[1] جعل بحسب معناها:

١- إذ كان بمعنى شرع في تنفيذ الخبر فهي للشروع نحو: جعل الطلاب يفهمون.

٢- إذا كانت بمعنى خلق وأوجد فتنصب مفعولاً به. نحو: " وجعل الظلمات والنور".

٣- إذا كانت بمعنى أوجب أو فرض فتنصب مفعولا به بنفســـها وآخــر بحــرف الجر. نحو : جعلت جائزة للمتفوق.

٤- إذا كانت بمعني اعتقد فإنها تنصب مفعولين بنفسها. نحو: وجعلـــوا الملائكـــة ... إناثاً.

[2] سمي هذا الباب أفعال المقاربة :

١-من باب تسمية الكل باسم الجزء (وهذا رأي ابن هشام).

٢-وقيل : من باب التغليب.

٣-- وقيل : من باب أوسط الأشياء. فالمقارنة وسط بين الرجاء والشروع.

(٣) قوله تعالي : فطفق مسحا بالسوق والأعناق " ظاهرة أنه أخبر بمفرد فيكـــون شاذاً . ولكن الحقيقة أن " مسحا " مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره " يمســـح " هذا الفعل هو الخبر فيكون الخبر جملة فعلية لا مفردا.

- قولهم : عسي الغوير أبؤسا[1]

- فأبت إلي فهم وما كدت آيبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصفر[2].

٢- وأن تكون الجملة فعلية. نحو : كاد محمد ينجح.

محترزات :

فلو كانت الجملة اسمية : فهو شاذ. ومنه :

وقد جعلت قلوص بني سهيل   من الأكوار مرتعها قريب[3]

٤-وأن يكون فعلها:

أ- مضارعاً نحو: كاد محمد ينجح.

محترزات:

فلو كان ماضياً: فهو شاذ. ومنه: قول ابن عباس: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً.

---

[1]وفيه تخريجات منها :

١- أن " أبؤسا " مفعولا مطلقا لفعل محذوف ييئس. هذا الفعل هو الخبر. فيكون الخبر جملة.

٢- أن أبؤسا خبر الفعل الناقص " يكون " المحذوف. والتقدير : عسي الغوير يكون أبؤسا. فالخبر جملة.

[2] الشاهد فيه – قوله : " كدت أبيا " فقد أعمل " كاد عمل " كان ". ولكنه أتي بخبرها اسما مفردا. وهذا شاذ. والقياس أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

[3] الشاهد فيه – قوله : جعلت قلوص... مرتعها قريب " فقد أتي بخبر " جعل " جملة اسمية وهذا شاذ. وكان القياس أن يأتي به جملة فعلية فيقول : وقد جعلت قلوص.. يقرب مرتعها ولكنه لم يفعل.

ب- رافعاً لضمير عائد على الاسم. نحو: كاد محمد ينجح هو

محترزات:

فلو رفع اسما ظاهراً: فهو شاذ. ومنه:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل[١]

وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمنى أحجاره وملاعبه[٢]

ملحوظة:

وقد استثنى من هذا خبر "عسى" فإنه يجوز أن يرفع السببى[٣]

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد[٤]

جـ- مستوفياً أحكام اقترانه بـ "أن" نحو: حرى زيد أن يفهم، أخذ زيد يفهم.

---

(١) الشاهد فيه – قوله: "جعلت... يثقلنى ثوبى" "فقد وقع ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً" "لجعل" قد رفع اسما ظاهراً متصلاً بضمير يعود على اسم جعل وهذا شاذ ولكنهم قالوا: الذى سوغ ذلك أن ثوبى بدل اشتمال من ضمير المتكلم.

(٢) الشاهد فيه- قوله: "كاد... تكلمنى أحجاره" فقد وقع ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً "لكاد" قد رفع اسما ظاهراً متصلاً بضمير يعود على اسم كاد وهذا شاذ. ولكنهم قالوا: إن الذى سوغ ذلك أن "أحجاره" بدل، من المكان. بدل اشتمال أو بدل بعض من كل.

(٣) السببى: هو الاسم الظاهر المتصل به ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى (اسم عسى).

(٤) الشاهد فيه – قوله: "عسى... يبلغ جهده" – على رواية رفع "جهده" – فقد رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى. وهذا جائز فى هذا الفعل وحده دون بقية الأفعال. أما على رواية نصب "جهده" فلا شاهد؛ لأن الفعل نصب "جهده" مفعولاً به، ورفع ضميراً مستتراً عائداً على اسم عسى فاعلا له

محترزات:

فلو لم يستوف أحكام اقترانه "بأن" فهو شاذ. فلا تقول: حرى زيـــد يفهم، أخذ زيد أن يفهم.

وكونه بدون "أن" بعد "عسى" نزر.........................

وكـ: "عسى": "حرى" ولكن جعلا خبرها حتماً "بأن" متصلاً

وألزموا "اخلولق" أن مثل "حرى" وبعد "أوشك" انتفا "أن" نزرا

٥-أحكام اقتران خبر أفعال المقاربة؛ بأن:

يأخذ الأحكام التالية:

١- يجب الاقتران: مع حرى واخلولق . نحو: حرى زيد أن يفـــهم، اخلولقت السماء أن تمطر.

٢- يكثر الاقتران: مع عسى وأوشـــك. نحـــو: "عســـى ربكـــم أن يرحمكم" ومنه:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا[1]

ويقل عدم اقتران الخبر "بأن" (التجرد) ومنه:

---

[1] الشاهد فيه – قوله: "لأوشكوا... أن يملوا" فقد جاء خبر "أوشك" جملـــة فعليـــة مقرونة "بأن" وهذا كثير.

- عسى الكرب الذى أمست فيه يكون وراءه فرج قريب[1]

- يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها[2]

وكونه بدون أن............ نزر و "كاد" الأمر فيه عكسا

ومثل "كاد" فى الأصح "كربا" وترك "أن" مع ذى الشروع وجبا

كـــ: "أنشأ السائق يحدو" وطفق" كذا "جعلت" و"أخذت" و"علق"

٣-يقل الاقتران فيكثر التجرد: مع كاد وكرب[3] نحـــو: "فذبحوهـــا وما كادوا يفعلون" ومنه:

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاه: هند غضوب[4]

ومن القليل (وهو الاقتران):

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود[5]

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظمأ وقد كربت أعناقها أن تقطعا[6]

---

(١) الشاهد فيه – قوله: "عسى الكرب... يكون" فقد جاء خبر "عسى" جملة فعليـــة مجردة من "أن" وهذا قليل.

(٢) الشاهد فيه – قوله: "يوشك من فر... يوافقها" فقد جاء خبر "أوشك" جملة فعليـــة مقرونة "بأن" وهذا قليل.

(٣) لم يذكر سيبويه فى خبر كرب إلا التجرد فقط

(٤) الشاهد فيه – قوله: "كرب القلب... يذوب" فقد جاء خبر "كرب" مجردا مـــن "أن" وهذا كثير.

(٥) الشاهد فيه – قوله: "كادت النفس أن تفيض" فقد جاء خبر "كاد" مقترنـــا "بـــأن" وهذا قليل.

(٦) الشاهد فيه – قوله: "كربت أعناقها أن تقطعا" فقد جاء خبر "كرب" مقترنا "بـــأن" وهذا قليل.

٤-يمتنع الاقتران فيجب التجرد: مع أفعال الشروع. نحو: "وطفقا يخصفان".

واستعملوا مضارعاً لـ "أوشكا" و"كاد" لا غير. وزادوا "موشكاً"

٥- ما يتصرف من هذه الأفعال:

هذه الأفعال أتت فى الزمان الماضى، لكن ثبت لبعضها نوع من التصرف التالى:

١-**المضارع**: فقد أتى مضارع للأفعال التالية:

١- كاد. نحو: "يكاد زيتها يضيء".

٢- أوشك. ومنه:

٣- يوشك من فر من منيته   فى بعض غراته يوافقها[1]

٤- طفق (عند الأخفش) حكى: طفَق يطفِق كضربَ يضرِب، طفقِ يطفَق كعلمِ[2] يعلَم.

٥- جعل (عند الكسائى) حكى: "إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه".

---

[1] الشاهد فيه – قوله: "يوشك" فقد استعمل الفعل المضارع من "أوشك" استعمال ماضيه. واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه.

[2] يقصد الأخفش أن هذا الفعل ورد على صورتين. فمن فتح عين ماضيه كسرها فى المضارع، ومن كسرها فى الماضى فتحها فى المضارع.

١-اسم الفاعل: فقد أتى اسم فاعل للأفعال التالية:

١-كاد. ومنه:

أموت أسى يوم الرجام وإننى يقيناً لرهن بالذى أنا كائد[١]

٢-كرب. منه:

أبنى إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل[٢]

٣-أوشك. ومنه:

فإنك موشك ألا تراها وتعدو دون غاضرة العوادى[٣]

٤-المصدر: فقد ثبت مصدر للأفعال التالية:-

١- كاد: كاد كوداً ومكاداً ومكادة

٢- طفق (عند الأخفش): طفَق طفُوقاً، طفق طفَقا.

- والأفعال التى تلزم الماضى دائماً هى: عسى، حرى، اخلولق، أنشأ، أخذ، علق.

---

[١] الشاهد فيه – قوله: "أنا كائد" فقد استعمل الشاعر اسم الفاعل من "كاد" وقد رفض ابن هشام ذلك وقال: إن فى الرواية تحريف فأصل البيت: أنا كابد. من المكابدة والعمل فهو اسم فاعل من "كابد" ولكنه جار على فعله (على غير القياس) ولو كان على القياس يقال: مكابد مثل: قاتل مقاتل. وقد جزم بذلك ابن السكيت فى شرحه على ديوان كثير. فكاد لا اسم فاعل منها. ولكن ابن هشام فى كتاب "شرح الشواهد تراجع عن هذا وقال: "كنت قد أقمت مدة على مخالفة الناظم فى القول بأن كائد اسم فاعل من كاد لكن تبين لى أن الصواب معه وأن الحق ما قاله" .

[٢] الشاهد فيه – قوله: "كارب يومه" فقد استعمل الشاعر اسم الفاعل من "كرب" الناقصة ولكن ابن هشام عارض وقال: كارب فى هذا البيت ليست من "كرب" الناقصة، بل اسم فاعل من كرب التامة نحو: كرب الشتاء أى صار قريباً. وأيده فى ذلك الجوهرى فى كتابه "الصحاح".

[٣] الشاهد فيه قوله: "موشك" فقد استعمل الشاعر اسم الفاعل من "أوشك".

وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

٦-ما اختصت به عسى وأوشك واخلولق.

تختص عسى وأوشك واخلولق بجواز استعمالها ناقصة أو تامة[1] ومنه:

"وعسى أن تكرهوا شيئاً" فتحتمل هذه الأفعال النقصان والتمام في أحد تركيبين وهما:

١-أن يتقدم عليها اسم هو المسند إليه في المعنى، ويتأخر "أن" والفعل نحو: زيد عسى أن يقوم. فيجوز في "عسى" تقديران وهما:

١-أن تكون خالية من ضمير ذلك الاسم، فتكون مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر.

فـ "عسى" على هذا التقدير تامة، ترفع فاعلاً هو المصدر المؤول من "أن" والفعل.

نحو: زيد عسى أن يقوم : أي قيامُه. وهذه لغة الحجازيين، وهي الأفصح.

٢-أن تكون متحملة لضمير الاسم المتقدم عليها، فتكون مسندة إلى الضمير، و "أن" والفعل في محل نصب على أنه خبر.

---

[1] المراد باستعمالها تامة: إسنادها إلى أن والفعل مستغنى به عن الخبر، أي يعرب فاعلاً لها.

فـ "عسى" على هذا التقدير ناقصة، ترفع اسما هـو الضمـير المستتر وتنصب خبراً هو جملة أن والفعل (وقيـل: المصـدر المؤول منها هو الخبر).

نحو زيد عسى أن يقوم وهذه لغة التميميين.

- ويظهر أثر هذين التقديرين في حـالات التـأنيث والتثنيـة والجمع:

١- فنقول: على لغة الحجازيين (الخلو من الضمير، وإسناد عسـى إلى أن والفعل فهي تامة): زيد عسى أن يقوم، هند عسـى أن تقوم، الزيدان عسى أن يقوما، الهندان عسى أن تقوما، الزيدون عسى أن يقوموا، الهندات عسى أن يقمن.

فلا تلحق بعسى ضميراً؛ لأنها مسندة إلى أن والفعل بعدها (فـاعلا لها) فلا تحتاج لاسم ولا لخبر. وهذه اللغة أفصح؛ لأن القرآن نـزل بها قال تعالى: "لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منـهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن".

٢-ونقول على لغة التميميين (إسنادها إلى الضمير وإعـراب "أن والفعل خبراً لها، فهي ناقصة): زيد عسى أن يقوم، هند عسـت أن تقوم، الزيدان عسيا أن يقوما، الـهندان عسـتا أن تقومـا، الزيدون عسوا أن يقوموا، الهندات عسين أن يقمن.

فنلحق بعسى ضميرا هو اسمها ونعرب أن والفعل بعدها خبرا لها.

بعد "عسى، اخلولق، أوشك" قد يرد غنى "بأن يفعل" عن ثان فقد.

٢-أن يليها "أن" والفعل، ويتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى

نحو: عسى أن يقوم زيد.

فيجوز في الفعل المقرون "بأن" تقديران وهما:

أن يقدر خالياً من الضمير فيكون الفعل المقرون بأن مسندا إلى:

١-ذلك الاسم (فاعلا له)وتكون عسى مسندة إلى "أن" والفعل (فاعلاً لها) مستغنى بهما عن الخبر. فتكون "عسى" تامة.

نحو: عسى أن يقوم قيامه زيدٌ.

٢-أن يقدر متحملاً لضمير ذلك الاسم (فاعلاً له)، وتكون عسى ناقصة: اسمها: الاسم المتأخر وخبرها جملة "أن" والفعل المتقدمة[١].

نحو: عسى أن يقوم زيد.

- ويظهر أثر هذين التقديرين في حالات التأنيث والتثنية والجمع:

١-فتقول على تقدير خلوه من الضمير:

عسى أن يقوم زيد، عسى أن تقوم هند، عسى أن يقوم الزيدان، عسى أن تقوم الهندان، عسى أن يقوم الزيدون، عسى أن تقوم

---

[١] منع هذا الوجه الشلو بين؛ لأن هذه الأفعال ضعيفة فلا يتوسط اخبارها ولكن اجازه المبرد والسيرافي والفارسي

الهندات. فلا نلحق بالفعل المقرون "بأن" ضميراً (فاعلاً لـــــه)؛ لأن الاسم الظاهر بعده فاعل له.

٢-وتقول على تقدير تحمله للضمير:

عسى أن يقوم زيد، عست أن تقوم هند، عسى أن يقوما الزيــــدان، عسى أن تقوما الهندان، عسى أن يقوموا الزيدون، عسى أن يقمــــن الهندات. فنضمر في الفعل ضميراً (فاعلاً له)؛ لأن الاسم الظــــاهر بعده اسم لعسى وليس فاعلاً "لأن" والفعل.

والفتح والكسر أجز في السين من نحو: "عسَيْتُ" وانتقا الفتح زكن

٧- حكم كسر سين "عسى"[(١)]

الأصل في سين "عسى" أن تكون مفتوحة، وأما كسرها ففيه خــلاف على النحو التالي:

١- قال أبو عبيدة: لا يجوز كسر السين مطلقاً

٢- قال أبو على الفارسي: يجوز كسر سين "عسى" مطلقاً

٣- قال الجمهور: يجوز كسر السين ولكن بشرط:

إسناد الفعل إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل (ضمير رفع متحرك) هذا الضمير هو: تاء الفاعل، "نا" الفاعلين، نون النسوة.

---

(١) وهذه من خصائص عسى. إذ أن خصائصها هي:

١-جواز رفع خبرها (الفعل المضارع) للضمير أو للسببي ٢- جواز استعمالها تامة

٣- جواز كسر سينها.

نحو: أنا عسيت أن أفهم، أنت عسيت أن تفهم، أنتما عسيتما أن تفهما، أنتم عسيتم أن تفهموا.

نحن عسينا أن نتفوق، النسوة عسين أن يتفوقن ومنه: قراءة نافع "فهل عسيتم إن توليتم..."، "هل عسيتم إن كتب..."[1]

---

[1] الراجح فتح السين؛ لأنه القياس؛ كي تتفق صورة الفعل (عسى) عند الإسناد إلى الضمير بصورته عند الإسناد إلى الظاهر. فعند الإسناد إلى الظاهر يجب فتح السين لعدم توفر شرط جواز كسرها. ولذلك فما دام أنه تفتح السين مع الظاهر فالقياس أن تفتح مع الضمير.

نحو: عسى محمد أن يفهم، عسيت أن أفهم. والفتح موافق للقراءات المشهورة

باب "إن" وأخواتها

لـــ"إنّ. أنّ.ليت لكنّ، لعل كأنّ " عكس ما لـــ "كان" من عمل كـــ: "إنّ زيداً عالمُ بأنّي كفـءٌ، ولكن ابنَه ذو ضغن

١-عددها:

اختلف النحويون في عدد هذه الأحرف على النحو التالي:

١-قال سيبويه :عددها خمسة وهي:"إنّ، ليت، لكـــنّ، لعـــل، كأنّ". وقد عبر عنها بقوله: "الحروف الخمسة"[1]

٢- وقال غيره ومنهم ابن هشام: عددها ثمانية وهـــي: " إن، ليت، لكـــن، لعـــل، كـــأن، وأن،" و"عســـى ، لا النافيـــة للجنس[2]... وقد عبر عنها ابن هشام بقوله : "الأحـــــرف الثمانية".

---

[1] يلاحظ أن سيبويه أخرج الأحرف الثلاثة الأخيرة وذلك بناءً علـــى أن ١-" أنّ" المفتوحة فرع عن "إنّ" المكسورة. ٢- "عسى" المشهور فيها أنها مـــن أفعـــال المقاربة. ٣- "لا" النافية للجنس لها شروط خاصة.

[2] التعبير بالأحرف أدق وهو المناسب؛ لأنه جمع قلة وهذه الأحرف دون العشـرة. وأما تعبير سيبويه"الحروف " فقد انتقد فيه؛ لأنه جمع كثرة، وجمـــع الكـثرة لا يكون إلا لما فوق العشرة. وأجيب عنه بأن جمع الكثرة لا يبدأ من (١١) بل من (٣) وعليه فتعبير سيبويه صحيح.

٢-عملها:

هذه الأحرف تدخل على المبتدأ والخبر: فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها(باتفاق)، وترفع الخبر ويسمى خبرها (وفيه خلاف). نحو: إن زيداً قادمُ، كأن زيداً أسدُ، ليت محمداً حاضرُ.

وقد اختلف النحويون في عملها في الخبر على النحو التالي:

١- مذهب البصريين: هذه الأحرف تعمل الرفع في الخبر كما عملت النصب في المبتدأ، فهذا الرفع متجدد بعد دخول الحروف الناسخ[١].

٢- مذهب الكوفيين: هذه الأحرف لا عمل لها في الخبر؛ إذ هو باق على رفعه عندما كان خبراً للمبتدأ قبل دخول هذه الأحرف على المبتدأ[٢].

....

---

[١] وسبب ذلك : أن هذه الأحرف تشبه "كان" التي تدخل على المبتدأ والخبر فتستغنى بهما.فهذه الأحرف مثلها إذ تستغنى بالمبتدأ والخبر. ولأجل هذه المشابهة عملت هذه الأحرف عمل "كان"، ولكن قُدم المنصوب وأخر المرفوع للدلالة على الفرعية في العمل (أي: أن هذه الأحرف فرع عن "كانَ" في العمل) ذهب إلى ذلك بعض العلماء.

[٢] يتضح من ذلك أن الكوفيين لا يعملون هذه الأحرف إلا في جزأين واحد فقط (المبتدأ) بينما يعملها البصريون في الجزأين معاً.(المبتدأ والخبر). ولعل السبب الذي دعا الكوفيين إلى أنهم لا يعملونها في الخبر: هو أنه لا يصح أن يليها الخبر. فلا تقول : إنّ قائمَ زيداً فدل على عدم عملها في الخبر.

٣- معانيها:

١، ٢ -. إنّ، أنّ: لتوكيد النسبة[١] وحكم دخولها: جائز، أو لنفى[٢] الشك عنها وحكم دخولها مستحسن، أو لنفى الإنكار لها وحكم دخولها واجب - بحسب حال المخاطب-

٣- لكنّ: للاستدراك[٣] نحو : زيد شجاع لكنه بخيلُ، ما محمد شجاع لكنه كريمٌ، أو للتوكيد نحو : لو جاءنى زيد أكرمته لكنه[٤] لم يجئ[٥].

---

[١] أي: لتوكيد نسبة الخبر لمبتدأ. ففي: إن محمداً قائم. تأكيد لنسبة القيام إلى محمد. ويكون ذلك: إذا كان المخاطب عالما بهذه النسبة.

[٢] تكون لنفى الشك عن النسبة: إذا كان شاكاً في هذه النسبة (القيام). وتكون لنفى الإنكار لها: إذا كان المخاطب منكر للنسبة.

[٣] الاستدراك: هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو بإثبات ما يتوهم نفيه من الكلام السابق. "إذا" لابد أن يتقدمها كلام.

[٤] لكنه لم يجئ " توكيد لما دخلت عليه" لو " ؛ لأن معنا ه" لم يجئ . إذ أن " لو" إذا دخلت على المثبت نفته وإذا دخلت على المنفى أثبتته.

[٥] تنبيه: يرى الجمهور أن لكن حرف واحد فقطفهى بسيطة ليست مركبة وهذا هو الصحيح بينما ذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها مركبة من (لا وإنّ) والكاف زائدة بينهما (لا ك إن)، ثم حذفت همزة " إن" للتخفيف، وذلك بعد أن نقلت حركتها إلى الكاف. فأصبحت : لكنّ.

٤- كأن : تفيد عند :

١- جمهور النحويين: تفيد التشبيه المؤكد[١] فقط. نحو : كأن زيدا أسد.

٢- وذهب جماعة من النحويين إلى أنها: تفيد التشبيه المؤكد إذا خبرها اسما أعظم من اسمها أو أحط منه،نحو : كأن محمدا أمير، كأن زيدا لص. أما إذا كان خبرها غير ذلك فتفيد الظن أو التقريب أو التحقيق. نحو كأن محمدا قام، كأن محمدا في المنزل.

٥- ليت: للتمنى (وهو طلب ما لا طمع فيه" المستحيل" أو ما فيه عسر[٢] ("صعب المنال على المتمنى مع أنه ممكن") . نحو: ليت الشباب عائد، وكقول الفقير: ليت لي مالا فأحج به.

....

٦- لعل : للتوقع (وعبر عنه بعضهم بقوله: للترجي في المحبوب وللإشفاق في المكروه). نحو: لعل الحبيب قادم، لعلى أحج العام القادم، لعل العدو قادم.

---

[١] لأن الأصل في كأن زيدا أسد : إن زيدا كأسد . فلما أريد أن يفيد الكلام التشبيه من أول وهلة قدمت الكاف وفتحت همزة"إن" فأصبحت: كأن زيدا أسد. لا تتعلق الكاف بشيء ؛ لأنها لم تعد حرف جر مستقل.

[٢] أي: ممكن فيه عسر. أما لو كان ممكنا بدون عسر، فلا يعبر "بليت" بل "بـ لعل" التي تفيد الترجي، ولأجل هذا التعريف لا يتمنى "بليت" الواجب الحصول فلا تقول: ليت غدا يأتى، ليت السبت يأتى.

وقد رأى النحويون في معنى "لعل " ما يأتي:

١- الجمهور: لا تأتي لعل إلا للتوقع فقط[١]. نحو : لعل محمداً ينجح.

٢- الأخفش قال: وتأتى - أيضا- للتعليل. نحو: افرغ عملك لعلنا نتغدى. أى لنتغدى . واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك. أي : لتأخذ أجرك. ومنه: " فقولا له قولا لينا لعله يتذكر " .

٣- وقال الكوفيون : وتأتي - أيضا - للاستفهام[٢]. ومنه: "لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً" أي : أيحدث ؟ " وما يدريك لعله يزكي "أي : أيزكي ؟[٣].

٧- عسي: في لغة قليلة - وهي بمعني "لعل" والمشهور أنها من أفعال المقاربة ، ولكنها قد تأتي حرفاً فتعمل عمل "أن" وحينئذ يجب أن يكون اسمها ضميراً. ومنه :

---

[١] لا يكون التوقع إلا في الممكن؛ أما المستحيل فيعبر بليت لا بلعل. وأما قول فرعون: "لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات" فقد قالوا: هذا إما جهل من فرعون أو إفك منه. وقد خرجوا ما جاء لغير التوقع على الترجي(المقصود:ما عده الأخفش تعليلاً وما عده الكوفيون استفهاماً)

[٢] قال في المغني : "ولهذا علق به الفعل (ظن وأخواتها) عن العمل كما يتعلق بالاستفهام". فلعل " من معانيها الاستفهام.

[٣] تنبيه : قال المصنف : وعقيل تجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة. والصحيح أنها إذا جرت الاسم بعدها فإنها تصبح حرف شبيه بالزائد.

فقلت : عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها[1]

- ولي نفس تنازعني إذا ما أقول لها : لعلي أو عساني

- تقول بنتي : فقد أني أنا كا يا أبتا علك أو عساكا

وقد اختلفت النحويون في " عسي" علي النحو التالي :

١- ذهب الجمهور : هي فعل مطلقا.

٢- ذهب ابن السراج : هي حرف مطلقا.

٣- ذهب السيرافي نقلاً عن سيبوية : تأتي مرة فعلا من أفعال المقاربة وتأتي مرة حرفاً ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

٨- " لا " النافية للجنس (التبرئة) : وستأتي في فصل مستقل.

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كـ: "ليت فيها - أو هنا - غير البذى"

٤- حكم تقديم الخبر أو معموله وتوسطهما:

لا يجوز أن يتقدم الخبر أو معموله علي الحرف الناسخ مطلقا. فلا تقول:

آكل إن عليا طعامك، في الفصل إن زيداً جالس، جالس إن زيداً في الفصل.

---

[1] الشاهد فيها - أقوالهم : عساها " عساني " ، " فقد نصب الضمير محلا ورفع ما بعده علي الخبرية ، فدل علي أنها عملت عمل "إن" بمعني "لعل".

كما أنه لا يجوز أن يتوسط الخبر أو معموله بين الحرف الناسخ والاسم[1] إلا بشرطين، وهما :

١- أن يكون الحرف الناسخ غير " عسي" وغير " لا ".

٢- أن يكون الخبر أو معموله ظرفاً أو جاراً ومجروراً [2].

مثال ما توافرت فيه الشروط : إن في الفصل زيدا ، إن في الفصل زيداً جالس ، ومنه : "إن لدينا أنكالا".

محترزات:

فإن كان الخبر أو معموله غير ذلك : لم يجز التوسط. فلا تقول إن آكل زيداً طعامك[3]، إن طعامك زيداً آكل[4].

---

[1] لم يجيزوا توسط الخبر ؛ لأن هذه الحروف تشبه كان في العمل ، وأريد التفريق بين عمل كان وعمل هذه الأحرف فقدموا المنصوب وأخروا المرفوع للدلالة علي الفرعية في العمل ، فلو قدم الخبر المرفوع لأصبحت الصورة مثل صورة عمل كان (المرفوع متقدم والمنصوب متأخر) ولهذا فهم لم يجيزوا التوسط إلا للظرف والجار والمجرور.

[2] لأنه يتوسع فيهما ، ولأنهما معلومان أنهما هما الخبر حتى وإن تقدما.

[3] لأن الخبر ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا

[4] لأن معمول الخبر وقع مفعولا به وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا

ملحوظة:

وقد يجب توسط الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وذلك في موضعين ، وهما:

١- أن يعود ضمير من الاسم علي بعض الخبر. نحو : إن في الدار صاحبها[١] .

٢- أن يكون الاسم مقترنا بلام الابتداء ، نحو "إن في ذلك لعبرة لمن يخشي"[٢] ، وإن لك لأجراً غير ممنون"[٣].

وهمزة "إن" افتح لسد مصدر مسدها " وفي سوي ذاك اكسر

٥- أحكام همزة " إن " من حيث الكسر والفتح :

نهمزة " إن " ثلاثة أحوال ، وهي :

١- وجوب الكسر. (وهو الأصل).

يجب كسر همزة " إن " إذا امتنع أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها[٤] . نحو : جاء الذي إنه فاضل[٥].

---

(١) لئلا يعود الضمير علي متأخر في اللفظ وفي الرتبة

(٢) لأنه لو كان الاسم متقدما لتوالي مؤكدان (إن واللام) ولا يجمع في العربية بين مؤكدين مباشرة.

(٣) ولو اقترن الخبر بلام الابتداء فانه يجب تأخره حتى وإن كان جاراً ومجروراً. ومنه : "وإنك لعلي خلق عظيم".

(٤) بلفظ آخر : إذا وقعت " إن " موقع الجملة

(٥) لا يصح أن يسد مسدها ؛ لأن المصدر مفرد ، وصلة الموصول لابد أن تكون جملة.

٢- وجوب الفتح :

يجب فتح همزة " إن " إذا صح أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها[١]. نحو : يسرني أنك ناجح[٢] (نجاحك)[٣].

٣- جواز الأمرين :

يجوز فتح همزة " إن " وكسرها إذا صح الاعتباران[٤]. نحو : حلفت إن زيداً كريم[٥].

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة ....

---

[١] بلفظ آخر : إذا وقعت " أن " موقع المفرد.

[٢] يجب الفتح : لأن المفتوحة تؤول بمفرد ، والفاعل لا يكون إلا مفرداً.

[٣] طريقة التأويل بالمصدر : ١- إذا كان خبر " أن " مشتقاً : يؤخذ مصدره ويضاف إلي اسم " أن " نحو يسرني أن محمداً مجتهد (يسرني اجتهاد محمد).
٢- إذا كان حبر " أن " = جامداً : يؤخذ مصدر كان ، ويضاف إلي اسم " أن " ويكون خبر " أن " خبراً للكون . نحو يسرني أن زيداً أسد (يسرني كون زيد أسداً).

[٤] أي : إذا صح أن تقع " إن " موقع الجملة ، وصح - أيضا - أن تقع موقع المفرد.

[٥] الكسر علي أن " إن" في موقع جملة جواب القسم. والفتح علي تقدير مصدر مجرور يعلي أي : علي كرمه.

٦- مواضع وجوب كسر همزة " إن " :

يجب كسر همزة "إن" في عشرة مواضع لا تكون إلا مواضع جمل، وهي:

١- أن تقع في ابتداء الكلام[١] . نحو : إن زيدا قائم[٢].

٢- أن تقع تالية لـ : "حيث"[٣]. نحو : جلست حيث إن زيدا جالس.

٣- أن تقع تالية لـ "إذ" الظرفية[٤] .نحو : جئتك إذ إن زيدا أمير.

٤- أن تقع تالية لموصول (في بدء الصلة)[٥].

---

(١) سواء أكان الابتداء حقيقيا أي : أنه لم يسبق " أن " أي شيء ، نحو : إن زيدا قائم. ومنه : " إنا أعطيناك الكوثر ، أو حكما (أي : أنه يسبق "إن" ما لا يغير الابتداء. كحرف الاستفتاح أو حرف زجر أو حرف عطف أو حتى " الابتدائية أو كلا ونحوها. نحو : ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون" ، ومرض زيد حتى إنهم لا يرجونه" ، كلا إنها لظي").

(٢) لا يصح الفتح ؛ لأن المفتوحة تؤول بمفرد. ولو أولت بمفرد لأصبح مبتدأ بلا خبر (قيام زيد ...) وهذا باطل.

(٣) يجب الكسر ؛ لأن "حيث" لا تضاف إلا إلي الجمل ، ولو فتحت الهمزة لأصبحت " حيث " مضافة إلي مفرد (المصدر المؤول) وهذا باطل. ولهذا علب أبن هشام علي كثير من الفقهاء فتح الهمزة بعد "حيث".

(٤) يجب الكسر ؛ لأن "إذ" لا تضاف إلا إلي الجمل ، ولو فتحت الهمزة لأصبحت مضافة إلي مفرد ، وهذا باطل.

(٥) يجب الكسر ؛ لأن الصلة لابد أن تكون جملة ، ولا يجوز الفتح ؛ لئلا تكون الصلة مفردا ، وهو باطل.

نحو : " وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة[١].

ملحوظة :

إذا وقعت "إن" في حشو الصلة : فإنه يجب الفتح. نحو : جاء الـذي عندي أنه فاضل[٢].

.... وحيث "إن" ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كـــ : " زرته وإني ذو أمل".

٥-أن تقع جوابا لقسم [٣]. وللقسم حالتان ، وهما :

١- أن تذكر فعل القسم : وحينئذ لا يخلو الأمر من :

أ – أن تذكر اللام في خبر "إن" وحينئذ يجب كسر همزة "إن" نحو : والله إن محمدا لكريم.

---

[١] تنبيه : قول العرب : لا أفعله ما أن حراء مكانه. وقولهم : لا أفعل هذا مـــا أن في السماء نجما. لا يعني أن العرب خالفوا هذا الموضع حين فتحوا الهمزة بعـد "ما" الموصولية ؛ إذ إن الحقيقة أن "أن" ليست في بدء صلة "ما" وإنمـــا فـــاعل لفعل محذوف تقديره : ثبت. وبالتالي فإن "أن" وقعت في حشو الصلة ، ووجب فتحها ؛ لأنها في موقع فاعل ، والفاعل لابد أن يكون مفردا. وعلي هذا فتقديـــر قول العرب يكون : لا أفعله ما ثبت كون حراء مكانه لا أفعل هذا ما ثبت كـون نجم في السماء. أي: لا أفعله أبدا.

[٢] وجب الفتح ؛ لأن "أن" وقعت موقع المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفـــردا. فـــ "أنه فاضل" في تأويل مصدر مبتدأ تقديره "فضله"، وخبره الظرف المتقدم.

[٣] لأن جواب القسم لابد أن يكون جملة ولا يجوز أن يكون مفردا.

ب- أو أن لا تذكر اللام في خبر "إن" وحينئذ يجب كسر همزة إن"، نحو : والله إن محمدا كريم. ومنه :- حم ، والكتاب المبين إنـــا أنزلناه في ليلة مباركة.

٢-أن يذكر فعل القسم ؛ وحينئذ لا يخلو الأمر من:

أ - أن تذكر اللام في خبر "إن" وحينئذ يجب كسر همزة "إن" نحو : أقسم بالله إن محمدا لكريم[١].

ب- أو أن لا تذكر اللام فى خبر "إن" وحينئـــذ يجــوز الأمــران (الكسر، الفتح) نحو : أقسم بالله إن محمدا كريم[٢] .

٦- أن تقع محكية بالقول[٣]. نحو: قال محمد إن عليا مجتهد. ومنه: "قال إنى عبد الله"، "قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب".

٧- أن تقع حالا[٤]. نحو: جاء زيد إنه راكب. ومنه: "كما أخرجـــك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون"، "ومـــا

---

(١) الكسر علي أنها جملة حواب القسم ، والفتح علي أنه مفرد مجرور بحرف جـــر مقدر ، والتقدير : علي كرم محمد.

(٢) إذا يجب الكسر فى صور ثلاث، وهى:

١- إذا حذف فعل القسم، وذكرت اللام فى خبر "إن".

٢- إذا حذف فعل القسم، ولم تذكر اللام فى خبر "إن".

٣- إذا ذكر فعل القسم، وذكرت اللام فى خبر "إن".

(٣) لأن المحكية بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدى معناها.

(٤) لا يجوز الفتح؛ لأن المفتوحة تؤول بمصدر يضاف إلى اسمها، فيصبـــح بذلـــك معرفة، والأصل فى الحال أن يكون نكرة، فمنعا لاتيان الحال معرفـــة وجـــب كسر همزة "إن" خاصة وأنه يجوز أن يأتى الحال جملة.

أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام" وقول الشاعر:

ما أعطاني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزي كرمي[1]

وكسروا من بعد فعل علقا باللام كـ: "اعلم إنه لذو تقى"

٨- أن تقع بعد عامل علق[2] باللام. نحو: "والله يعلم إنك لرسوله[3] والله يشهد إن المنافقين لكاذبون".

٩- أن تقع صفة لاسم عين. نحو: مررت برجل إنه فاضل[4].

١٠- أن تقع خبرا[5] عن اسم ذات. نحو: زيد إنه فاضل[6]

---

[1] الشاهد فيه- قولهم: "إلا وإني لحاجزي." فقد كسرت همزة "إن" لوقوعها في صدر جملة الحال.

[2] للتعليق: إبطال العمل لفظا لا محلا. نحو: ظننت لمحمد كريم. والإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا. نحو محمد ظننت كريم. وهما خاصان بالأفعال القلبية المتصرفة.

[3] يجب الكسر؛ لأن اللام لها الصدارة فموضعها قبل "إن" فالأصل: يعلم لإنك رسوله. ولكن زحلقت اللام إلى الخبر؛ كي لا يتوالى مؤكدان. والحرف الذى له الصدارة يمنع ما قبله من العمل في لفظ ما بعده، فكأن "إن" في ابتداء الكلام، فيجب عندئذ كسر الهمزة، ولولا وجود اللام لفتحت الهمزة، لأنها أصبحت مفعولة غير محكية. ويمتنع هنا الفتح؛ لأن فتحها يستلزم أن العامل المعلق عمل فيها فيكون التقدير: يعلم كونك رسوله. وهذا مخالف للقاعدة؛إذ أن العامل المعلق لا يعمل في ما دخلت عليه لام الابتداء.

[4] لا يجوز الفتح؛ لأنك لو فتحت لأولت بمصدر، وسيقع المصدر صفة لاسم عين، والمصادر لا تكون صفات لأسماء العين إلا بتأويلها بمشتق. إذ لا تقول: جاء رجل فضل. أي فاضل. فمنعا لذلك يجب كسرها.

[5] سواء أكان المبتدأ منسوخا (دخل عليه حرف ناسخ كالآية) أو غير منسوخ

[6] لا يجوز الفتح؛ لأنها ستؤول بمصدر ، ولا يقع المصدر خبرا عن الذات إلا بتأويل فيه تكلف. فالحقيقة أنه لا يخبر بأسماء المعاني (المصادر) عن أسماء الذات؛ لأن الخبر هو في الأصل وصف للمبتدأ ففي نحو: زيد قائم. فإن القائم "هو نفسه ريد" بينما المصدر يختلف عن المبتدأ ففي نحو: زيد فضل. فإن "فضل" ليس هو نفسه "زيد

٧- مواضع وجوب فتح همزة "إن":

يجب فتح همزة "إن" فى تسعة مواضع لا تكون إلا مواضع مفردات، وهى:

١- أن تقع فاعلة[١] . نحو: يسرنى أنك مجتهد (اجتهادك)، يشرفنى أنك عالم (علمك). ومنه: "أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم" (أى: إنزالنا).

٢- أن تقع نائبة عن الفاعل[٢]. نحو: سمع أنك مجتهد (اجتهادك). ومنه: "قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن" (أى: سماعهم)،"وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن "(أى: عدم إيمان أحد من قومك).

٣- أن تقع مفعولة غير محكية[٣] نحو: علمت أنك مجتهد، ظننت محمدا أنه كريم. ومنه: "ولا يخافون أنكم أشركتم بالله" (أى: إشراككم).

٤- أن تقع مبتدأ: فى الحال[٤]. نحو: "ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة "(أى: رؤيتك الأرض خاشعة) أو فى الأصل. نحو: كان

---

[١] يجب الفتح؛ لأن الفاعل دائما يكون مفردا، ولهذا يجوز الكسر؛ لأنه سيؤدى إلى أن يصبح الفاعل جملة. وهذا باطل.

[٢] يجب الفتح؛ لأن نائب الفاعل كالفاعل لا يكون جملة.

[٣] المحكية بالقول يجب كسر همزتها – كما تقدم – أما هنا فيجب الفتح؛ لأن المفعول به لا يكون جملة.

[٤] أى: أن حالته الآن أنه مبتدأ. وقد وجب الفتح؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مفردا.

عندى أنك مجتهد[1] (اجتهادك. ومن المبتدأ فى الحال: "فلـــو لا أنه كان من المسبحين[2] للبث فى بطنه إلى يوم يبعثون"، "ولـــو أنهم[3] صبروا[4]".

---

[1] يقصد بالمبتدأ فى الأصل: أى أنه مبتدأ قبل دخول الناسخ. فأصل هــذا المثــال: عندى أنك مجتهد.

[2] للنحاة فى المصدر المؤول من "أن" ومعموليها رأيان، وهما:

١- المشهور: أنه مبتدأ تقديره: فلولا كونه من المسبحين. وأمـــا خــبره: أ- قيل: لا يحتاج إلى خبر لدلالة جواب الشرط عليـــه. ب- وقيــل: خــبر محذوف وجوبا تقديره: موجود.

٢- وقيل: إنه فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت ويكون فتح الهمزة واجــب - أيضا لأنها وقعت موقع الفاعل.

[3] وللنحاة فى المصدر المؤول من "أن" ومعموليها (صبرهم) رأيان، إما أنه مبتــدأ خبره محذوف تقديره: ثابت. وإما أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبـــت. وقــد رجح كونه فاعلا عدد من النحاة بناء على أن "لو" لا تدخــل إلا علــى الجمــل الفعلية.

[4] تنبيه: هناك فرق بين: أن تقع فى ابتداء الكلام (فى موضع الكسر) وبين أن تقــع مبتدأ (فى مواضع الفتح) وذلك أنه إذا وقعت فى ابتداء الكلام فإن مـــا بعدهــا جملة مستقلة لا تحتاج إلى غيرها. نحو: إن محمدا كريم. أما إذا وقعت مبتـــدأ فإنها تحتاج إلى خبر. كما أنه لا يلزم أن تكون فى أول الكلام بل قـــد يتقدمـــها شىء. نحو: "ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة".

٥- أن تقع خبرا عن اسم معنى غير قول[١] ولا صادق عليه خبرها[٢].

نحو: اعتقادى أنه فاضل[٣].

٦- أن تقع مجرورة بالحرف[٤] نحو: علمت بأنك ناجح. ومنه: "ذلك بأن الله هو الحق" (أى: بكونه هو الحق).

---

(١) القول اسم معنى، وأسماء المعانى يخبر عنها بالمصادر، ولكن استثنى القول؛ لأنه لابد أن يكون ما بعده جملة محكية، ولهذا لو وقعت "إن" خبرا عن القول وجب كسرها. نحو: قولى إنه فاضل. ولا يجوز الفتح لفساد المعنى. إذ لا يقدر: قولى فضله. لأن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى، وأما فضله فليس وصفا لقولى".

(٢) أى: أن خبر "أن" ليس وصفا للمبتدأ. ففاضل فى نحو: اعتقادى أنه فاضل. ليس وصفا لاعتقادى. ولكن لو كان خبرها يصح أن يكون وصفا للمبتدأ: وجب الكسر. نحو: اعتقاد زيد إنه حق. لأن حق "وصف لاعتقاد زيد" ولا يجوز الفتح لفساد المعنى. لأن التقدير: اعتقاد زيد كونه حقا. يعطى معنى غير واضح.

(٣) لا يجوز الكسر؛ لأنه لو كسرت الهمزة لأصبح الخبر جملة، ولابد للخبر من رابط يربطهما بالمبتدأ، وليس فى الجملة ضمير يعود على الاعتقاد. وأما الضمير فى "أنه" فهو عائد على الشخص المتحدث عنه فلعدم وجود الرابط وعدم وجود المناسبة المعنوية بينهما يمتنع الكسر.

(٤) لا يجوز الكسر؛ لأن المجرور بالحرف لابد أن يكون مفردا.

٧- أن تقع مجرورة بالإضافة[1] والمضاف ليس ظرفا يضاف إلـــى الجمل نحو: إن المذاكرة حسنة مثل أنك مجتهد. ومنه: "إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون"[2].

٨- أن تقع معطوفة على شيء من ذلك[3].نحو: يا بنـــى إســرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين[4].

٩- أن تقع مبدلة من شيء من ذلك. نحو: وعدتك الكتاب أنه لـــك. ومنه: " وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم" [5] كونها لكم.

بعد إذا فجاءة............. .... بوجهين نمى

مع تلوفا الجزا........... ....

٨- مواضع جواز فتح همزة "إن" وكسرها:

يجوز فتح همزة إن وكسرها فى تسعة مواضع باعتبارين مختلفيــن، وهى:

---

[1] لأن المضاف إليه مفرد دائما إلا إذا كان المضاف ظرفا يختص بـــالجمل فإنه حينئذ يكون المضاف إليه جملة.

[2] "ما" تعد زائدة؛ لأنها لو كانت موصولية لوجب كسر همزة "إن" لوقوعها تالية لموصول.

[3] لأن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه ومن الأمثلة على هذا: يسرنى اجتهادك وأنك ذكى، عجبت من أنك فاضل وأنك متفوق.

[4] "أنى فضلتكم" "معطوفة على المفعول به" "نعمتى" والتقديـــر: اذكـــروا نعمتـــى وتفضيلى إياكم على العالمين".

[5] "أنها لكم" بدل من المفعول به "إحدى" وهو بدل اشتمال.

١-أن تقع بعد فاء الجزاء. نحو: من اجتهد فإنه ناجح. ومنه: "من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم"[١].

٢- أن تقع بعد إذا الفجائية. ومنه:

وكنت أرى زيدا – كما قيل – سيدا   إذا إنه عبد القفا واللهازم[٢]

٣-أن تقع فى موضع التعليل. نحو: "إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم"[٣] ومثله حديث التلبية: "لبيك اللهم لبيك إن الحمد

---

(١) الكسر: على أنها جملة جواب الشرط، والتقدير: "فهو غفور رحيم"

الفتح: على أنها مؤولة بمصدر يعرب:-

١- مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالغفران والرحمة حاصلان.

٢- أو خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فالحاصل الغفران والرحمة. وتقدير حذف المبتدأ هو الأولى؛ لأن المبتدأ معهود فى الجملة الشرطية ومن حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء: "وإن مسه الشر فيئوس قنوط" أى: فهو يئوس.

(٢) الشاهد فيه – قوله: "إذا إنه عبد القفا" فإنه يجوز فى همزة "إن" الوجهان: الفتح والكسر لوقوعهما بعد "إذا" الفجائية.

الكسر: على أنها جملة تامة والتقدير: إذ هو عبد القفا.

الفتح: على أنها مؤولة بمصدر يعرب مبتدأ تقديره: فإذا العبودية وأما الخبر:-

أ- قيل: محذوف وتقديره: حاصلة.

ب- وقيل: الخبر مقدم وهو إذا الفجائية؛ لأنها تدل على الحصول والحضور.

(٣) الفتح: على أنها تعليل إفرادى، فأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام العلة، ولام العلة حرف جر. "وأن" تفتح بعد حرف الجر، والتقدير: لأنه هو البر الرحيم (لكونه هو البر الرحيم) ويكون الكلام عبارة عن جملة واحدة.

الكسر: على أنها تعليل بالجملة، فجملة "إنه هو البر الرحيم" جملة مستأنفة لتعليل ما قبلها، فكأنها جواب ناتج عن سؤال مقدر من الكلام السابق، فكأنه لما قيل: إنا كنا من قبل ندعوه. حصل فى الذهن سؤال: لماذا تدعونه؟ فالجواب: "إنه هو البر الرحيم" ويكون الكلام عبارة عن

والنعمة لك..." ومن القراءة بالكسر فقط: "وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم".

.... أوقسم لا لام بعده بوجهين نمى

.... وذا يطرد في نحو: "خير القول إني أحمد".

٤-أن تقع بعد فعل القسم، ولا لام بعده.

نحو: أقسم بالله إن محمدا كريم[١].

ومنه:

أو تحلفي بربك العلي إني أبو ذيالك الصبي[٢]

جملتين، وقد قرأ بالفتح نافع والكسائي وقرأ الباقون بالكسر، ولعل الكسر أرجح بدليل قوله تعالى: "وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم".

(١) الفتح: على تقدير حرف جر، "فإن" وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر، والتقدير: على أن محمدا كريم. أي: على كرمه. فإنما فتحت "أن" لوقوعها مجرورة بالحرف.

الكسر: على أن الجملة جواب القسم، ويرى البصريون: وجوب الكسر؛ لأنه لابد أن يذكر جواب القسم.

(٢) الشاهد فيه – قوله: أو تحلفي... أني أبو "فإنه يجوز في همزة "إن" الفتح والكسر؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم ولا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر، والتقدير: على كوني أبا لهذا الصبي. وأما الكسر فعلى اعتبار أنها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

٥-أن تقع خبرا عن قول[١]، ومخبر عنها بقول[٢]، والقائل واحد[٣].

نحو: قولى إنى أحمد الله[٤].

---

[١] لو انتفى القول الأول (أى وقعت خبرا عن غير القول): وجب فتح الهمزة. نحو: عملى أنى أحمد الله. فوجب الفتح لانتفاء القول الأول، فأصبحت أن وما بعدها خبرا عن اسم معنى غير القول، والتقدير: عملى حمد الله. ولا حرج فى ذلك لأنه يخبر عن اسم المعنى باسم معنى آخر دون حرج. (والمصادر أسماء معانى).

[٢] لو انتفى القول الثانى (أى أخبر عنها بغير قول): وجب كسر الهمزة. نحو: قولى إنى مؤمن. فلم يخبر عنها بقول فـ "مؤمن" ليس قولا مثل: "أحمد الله" ولو فتحت الهمزة لأصبح قد أخبر بالإيمان عن القول وهذا لا يصح؛ إذ لا يصح تقدير: قولى إيمان. ولم يصح لأن الإيمان لا يخبر به عن القول، لأن القول مورده اللسان والإيمان مورده الجنان، فلاختلاف الموردين لم يصح الإخبار بأحدهما عن الآخر.

[٣] لو اختلف القائل: وجب كسر الهمزة. نحو: قولى إن زيدا يحمد الله. ولا يصح الفتح؛ لفساد المعنى، إذ لا يصح أن يقال تقديرا: قولى حمد زيد الله. لأن "حمد زيد الله" ليس قول المتكلم فلو فتحنا أسندنا إلى المتكلم شيئا لم يقله.

[٤] الفتح: ويكون القول فيه على حقيقته وهو كونه مصدرا، و"أن" وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر عن ذلك المصدر (القول) والتقدير: قولى حمد الله. ولا شىء فى ذلك لأننا أخبرنا عن اسم المعنى باسم معنى. وعلى هذا فالخبر يكون مفردا.

الكسر: على أن القول بمعنى المقول. أى مقولى وإن وما بعدها جملة واقعة خبرا عن المبتدأ (مقولى)، ولا تحتاج هذه الجملة الخبرية إلى ربط؛ لأنها هى نفس المبتدأ فى المعنى. والخبر هنا يكون جملة.

٦-أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح[١] للعطف عليه. نحو إن لى مالا وإن لى دارا. ومنه: "إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى، وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى"[٢].

٧- أن تقع بعد "حتى" ولهمزة "إن" بعد "حتى" حالتان، وهما:-

١- تكسر الهمزة: إذا وقعت بعد حتى الابتدائية[٣]. نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه.

٢- تفتح الهمزة: إذا وقعت بعد حتى العاطفة أو الجارة. نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل[٤].

---

[١] فلو سبقت بمفرد غير صالح للعطف عليه: وجب الكسر. نحو: إن لى مالا وإن زيدا قائم ويمتنع الفتح لأن التقدير، إن لى مالا وقيام زيد. وقيام زيد فى الحقيقة ليس لك.

[٢] الفتح: على أنها معطوفة على المفرد "أن لا تجوع" فعطفنا مفرد على مفرد، لأن المفتوحة مؤولة بمفرد والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم العرى وعدم الظمأ.
الكسر: على أحد تقديرين: ١- أن الواو عاطفة، و"إن" معطوفة على جملة "إن" الأولى (إن لك أن لا تجوع) من باب عطف الجمل. ٢- أن الواو ليست عاطفة بل استئنافية و"أن" واقعة فى أول الجملة المستأنفة (فى ابتداء الكلام) وقد قرأ بالكسر نافع وأبو بكر.

[٣] حتى الابتدائية بمنزلة "إلا" الاستفتاحية، ولهذا تأتى بعدها الجمل؛ فيجب الكسر بعدها.

[٤] ١- إذا كانت حتى عاطفة فهى بمعنى الواو: عرفت أمورك وأنك فاضل. أى: وفضلك. ففتحت "أن"؛ لأنها معطوفة على المفعول به.
٢- إذا كانت حتى جارة فهى بمعنى إلى: عرفت أمورك إلى أنك فاضل. أى: إلى فضلك ففتحت "أن" لأنها أصبحت مجرورة بحرف جر.

٨-أن تقع بعد "ما". نحو: أما إنك فاضل.[١]

٩- أن تقع بعد "لا جرم" والغالب الفتح؛ لأن ما جاء في القرآن كانت مفتوحة. نحو: "لاجرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون"[٢].

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو: "إني لوزر"

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كـ "رضيا"

---

(١) الكسر: على أن "أما" حرف استفتاح بمنزلة "إلا" و"أن" في ابتداء الكلام حكما، فيجب كسرها.

الفتح: على أن "أما" مركبة من شيئين: من همزة الاستفهام، وما الظرفية بمعنى "حقا" والتقدير: أحقا أنك فاضل. وهذا الظرف خبر مقدم و"أن" المفتوحة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أحقا فضلك. وهذا عند سيبويه. وذهب بعضهم إلى أن "أن" فاعل للظرف.

(٢) الفتح: فيه رأيان:

١- أن "لا" زائدة ردلما قبلها، و"جرم" فعل ماض بمعنى وجب وثبت وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لـ "جزم" فيكون التقدير: وجب أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون". أي: وجب علم الله ما يسرون ويعلنون. وهذا عند سيبويه.

٢- وعند الفراء: أن "لا جرم" بمنزلة "لا رجل" في التركيب. ومعناها: لابد أو لا محالة و"جرم" ليست فعلا، "فلا جرم" مركب من: ١- "لا" – وهي ليست زائدة عند الفراء، بل أصلية – ٢- و"جرم" وهو اسم عنده لا فعل. وهذا التركيب بمعنى: لابد أو لا محالة: أ- فإن قدرت "لابد" فاجعل "أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر = مجرور "بمن"، والتقدير: لابد من أن الله يعلم. أي: لابد من علم الله ما يسرون وما يعلنون. ب- أما إذا قدرت "لا محالة" فاجعل "أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ " في"، والتقدير: لا محالة في أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون.

أي: لا محالة في علم الله. فعند الفراء أنها مجرورة بحرف جر إما بمن أو بفي.

الكسر: على ما حكاه الفراء من أن بعض العرب ينزل "لا جرم" بمنزلة اليمين فيحضر اللام في خبرها، إذ يقولون: لا جرم لآتينك. فالكسر على أنها جواب القسم.

٩-الأشياء التى تدخل عليها لام الابتداء بعد "إن" المكسورة:

تدخل لام الابتداء[١] بعد "إن" المكسورة على أربعة أشياء، وهى:

الأول: الخبر[٢]: ويشترط لجواز دخول اللام عليه ثلاثة شروط، وهى:

١-كونه مؤخراً.

فلو توسط الخبر بين "إن" واسمها: لم يجز دخول اللام[٣]. نحو: "إن لدينا أنكالا وجحيما" فلا تقول: إن لفى الفصل زيداً.×

٢-كونه مثبتاً.

فلو كان الخبر منفياً: لم يجز دخول اللام[٤]. نحو: "إن الله لا يظلم الناس شيئاً" وشذ:

وأعلم أن تسليما وتركا   للامتشابهان ولا سواء[٥]

---

[١] تسمى هذه اللام اللام المزحلقة؛ لأنها زحلقت إلى الخبر، فموضعها فى الأصل قبل الحرف الناسخ فمن أجل ألا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول زحلقت إلى الخبر.

[٢] يشمل الخبر المفرد: إن زيداً لقائم. والخبر شبه الجملة: إن زيداً لفى الفصل، إن زيداً لعندك والخبر الجملة: إن زيداً ليذاكر دروسه، إن زيداً لهو يذاكر دروسه.

[٣] لئلا يجتمع مؤكدان دون فاصل بينهما وهما: إن ولام الابتداء

[٤] لأن اللام تفيد الاثبات، و"لا" النافية تفيد النفى، فلو دخلت لام الابتداء لاجتمع ضدان (نفي واثبات).

[٥] الشاهد فيه – قوله: "للامتشابهان "فقد دخلت اللام فى الخبر المنفى "بلا" وهذا شاذ

٣-كونه غير ماض.

إذا كان الخبر ماضياً فله عدة حالات، وهى:

(أ)- إن كان الخبر مجرداً من "قد" وليس جامداً: لم يجز دخول اللام[١]. نحو: إن الله اصطفى آدم.

ملحوظة:

لو جاء ما ظاهره دخول لام الابتداء على الخبر الماضى المتصرف المجرد من "قد" نحو: إن زيداً لقام. فقد اختلف فيه على النحو التالى:

١- قال ابن الدهان فى الغرة: هذا ممتنع عند البصريين والكوفيين (الجمهور) إذا قدرت اللام للابتداء[٢].

٢- ونقل ابن هشام عن هشام والأخفش: أنه يجوز ذلك على تقدير "قد"[٣]، ولام الابتداء تدخل على الماضى المقترن بقد: إن زيداً لقد قام.

---

[١] لأن الماضى لا يشبه الاسم، ولام الابتداء إنما تدخل على الاسم أو ما أشبه الاسم كالفعل المضارع.

[٢] فمعنى ذلك: أنه لو قدرت اللام للقسم لجاز ذلك. والتقدير: إن زيداً والله لقادم. فاللام فى جواب القسم.

[٣] فهم لم يقدروا أن اللام للقسم، بل هى عندهم للابتداء

مثال ما توافرت فيه الشروط: "إن ربى لسميع الدعاء" إن ربك لذو فضل على الناس" "وإن ربك ليعلم" وإنك لعلى خلق عظيم" "وإنا لنحن نحيي ونميت".

وقد يليها مع "قد" كـ: "إن ذا لقد سما على العدا مستحوذاً"

(ب)- إن كان الخبر الفعل الماضى مقترناً "بقد": فقد اختلف النحويون فى حكم دخول اللام عليه على النحو التالى:

١- مذهب الجمهور: يجوز دخول اللام على الخبر الماضى إذا اقترن بقد[1]. نحو: إن زيداً لقد قام.

٢- قال خطاب الماوردى: قولنا: إن زيداً لقد قام . هذا القول صحيح لكن اللام ليست هى لام الابتداء المزحلقة[2]، وإنما هى الموطئة الواقعة فى جواب قسم مقدر تقديره: إن زيداً والله لقد قام. والقسم المقدر مع جوابه خبر "إن".

٣- قال ابن هشام: إنه يجوز دخول اللام دون تقدير أن اللام موطئة للقسم. فمذهب الجمهور صحيح.

(جـ)- إذا كان الخبر الفعل الماضى جامداً: فقد اختلف النحويون فى حكم دخول اللام عليه على النحو التالى:

---

[1] لأن قد إذا دخلت على الماضى قربت زمنه من زمن المضارع (الحال) فأشبه الماضى المضارع فى الزمن، والمضارع شبه الاسم - ولهذا دخلت عليه اللام - ومشابه المشابه مشابه.

[2] لأن لام الابتداء عنده لا تقع فى الخبر إذا كان ماضياً حتى وإن اقترن بقد.

١- مذهب الجمهور: لا يجوز دخول اللام على الفعل الماضى الجامد[1] ومثله المتصرف.

٢-مذهب الأخفش والفراء وابن مالك: يجوز دخول اللام على الفعل الماضى الجامد[2] فقط دون المتصرف. نحو: إن زيداً لعسى أن يقوم[3]، إن زيداً لنعم الرجل.

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل، واسما حل قبله الخبر

الثانى: معمول الخبر. ويشترط لجواز دخول اللام عليه ثلاثة شروط، وهى:

١-كونه متقدماً على الخبر.

فلو تأخر المعمول عن الخبر: لم يجز دخول اللام، فلا تقول: إن زيداً جالس لفى الدار[4].

---

(١) لأنه فعل ماض لا يصح دخول اللام عليه فليس هناك مسوغ لدخولها.

(٢) لأن الفعل الجامد يشبه الاسم، فكلاهما لا يدل على زمن ولا حدث.

(٣) الأولى أن تقول: إن زيداً لعساه أن يقوم.

(٤) لأن لام الابتداء لها حق الصدارة، فهى تطلب الصدارة ما أمكن، وفى هذا المثال يجوز دخولها على الخبر المتصدر.

٢-كونه غير الحال.

فلو كان المعمول حالاً[١]: لم يجز دخول الـــلام[٢]. نحـــو: إن زيداً راكباً منطلق.

٢- كونه الخبر صالحاً لدخول اللام عليه.

فإن لم يصلح الخبر لدخول اللام عليه: لم يجز دخول الـــلام علـــى المعمول. نحو: إن زيداً عمراً ضرب. وأجاز الأخفش دخولها[٣]. نحو: إن زيداً لعمراً ضرب.

مثال ما توافرت فيه الشروط: إن زيداً لفى الفصل جالس، إن زيـــداً لطعامك آكل، إن زيداً لعمراً ضارب.

الثالث: الاسم (اسم إن) ويشترط لجواز دخول اللام عليــــه شـــرط واحد فقط.

وهو: أن يتأخر الاسم عن الخبر أو عن معمول الخبر. نحـــــو: "إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى"، "وإن لك لأجراً غير ممنون" فـــإن لـــم

---

(١) أصبح الحال معمولا للخبر؛ لأن العامل فى الحال منطلق وبما أن العـــامل فـــى الحال هو العامل فى صاحبها ففى منطلق ضمير مستتر تقديـــره "هـــو" وهـــو صاحب الحال.

(٢) لأنه لم يعهد دخول لام الابتداء على الحال.

(٣) أجاز الأخفش دخول اللام فى حالة ما إذا كان الخبر فعـــلاً ماضيـــاً؛ لأن المانع قائم فى الخبر لا فى المعمول الذى هو اسم.

يتأخر الاسم عنهما: لم يجز دخول اللام[١] . نحو: إن زيداً جـــالس فى الفصل.

الرابع: ضمير الفصل[٢]. يجوز دخول اللام عليه دون شرط هذا إذا أعرب ضمير فصل[٣]. نحو: إن زيداً لهو القائم. ومنه: "إن هذا لهو القصص الحق"، "وإنا لنحن نحيي ونميت".

ووصل "ما" بذى الحروف مبطل إعمالها، وقد يبقى العمل.

١٠-حكم هذه الأحرف إذا اتصلت بها "ما" الزائدة.

إذا اتصلت "ما" الزائدة "بأن" وأخواتها كفتها عن العمل فى الجمـــل الاسمية، وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية[٤]. نحو إنما زيد قـــائم، إنما يذاكر المجتهد.

---

[١] لئلا يجتمع مؤكدان، إذ لا يقال: إن لزيداً جالس فى الفصل. بل يجب تأخير اللام إلـــى الخبر.

[٢] ويسميه الكوفيون عماداً وسمى ضمير الفصل؛ لأنه هو الذى يفصل بين الخبر والنعـت، أى: يبين أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة. فمثلاً: زيد القائم. يحتمل أن يكون القـــائم صفة والخبر محذوف تقديره: فى الدار. ويحتمل أن يكون القائم هو الخبر أى: زيـــد القائم لا الجالس. أما حين يأتى بضمير الفصل فإنه يتعين قطعاً أنه خبر: زيد هو القائم.

[٣] فإن لم يعد "هو" ضميراً للفصل وأعرب مبتدأ خبره ما بعده فإن اللام تكون قد دخلـــت على المبتدأ (الجملة الاسمية) فتكون اللام قد دخلت على الخبر بالجملة وقد توافر فيـــه الشروط، فالخبر مؤخر ومثبت وغير ماض.

* تلخيص هذا الموضوع: تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء: اثنين مؤخريـــن: وهمـــا الخبر والاسم، واثنين متوسطين: وهما معمول الخبر وضمير الفصل.

[٤] تسمى "ما" الزائدة: ١- مهيئة: إذا دخلت على الجملة الفعليـــة، ٢- وكافـــة: إذا دخلت على الجملة الاسمية ولم تعمل فيها.

أ- حكم هذه الأحرف إذا اتصلت بها "ما" الزائدة من حيث الإعمال أو الإهمال.

إذا اتصلت "ما" الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل[١]، وحينئذ جاز إدخالها على الجمل الفعلية. نحو: "قل إنما يوحى إليَّ أنما إلهكم إله واحد" "كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون" ومنه:

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما   أضاءت لك النار الحمار المقيدا[٢]

ويستثنى من ذلك "ليت" فيجوز فيها وجهان[٣]: الإعمال والإهمال[٤].

وأوجب سيبويه الإعمال؛ لبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية، ورد عليه بأحد الأبيات فقد جاء بروايتين إحداهما على الإعمال والأخرى على الإهمال. والبيت هو:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد[٥]

---

[١] لأنها أزالت اختصاص هذه الحروف بالجملة الاسمية فدخلت على الجملة الفعلية، والحرف غير المختص الأصل أنه لا عمل له.

[٢] الشاهد فيه – قوله: "لعلما أضاءت" فقد دخلت "ما" الزائدة على "لعل" فكفتها عن العمل وأدخلتها على الجملة الفعلية.

[٣] جاز الوجهان لبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية، أما بقية أخواتها فزال اختصاصها بالجمل الاسمية فدخلت على الفعلية.

[٤] يجوز الإعمال استصحاباً للأصل؛ لأن الأصل إعمالها لعدم وجود مانع من ذلك، ويجوز الإهمال حملا على بقية أخواتها.

[٥] الشاهد فيه – قوله: "ليتما هذا الحمام" فقد روى بالنصب على إعمال "ليت" وجعل "ما" زائدة فقط، وروى بالرفع على إهمال "ليت فجعل"ما" كافة، وكلا الوجهين جائزان.

ملحوظة:

وقد تأتى "ما" بعد هذه الأحرف فلا تكفها عن العمل. وحينئذٍ تكون "ما" موصولة لا زائدة. نحو: "إنما صنعوا كيدُ ساحر"[1] ومنه:-

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون[2]

---

[1] ما هنا موصولية فقط. وهى: ١- إما موصول اسمي. والتقدير: إن الذى يصنعوه كيد ساحر ٢- أو موصول حرفي. والتقدير: إن صنعهم كيد ساحر. وأوجب إعرابها موصولة أمزان، وهما: ١- المعنى: لأن "ما" الزائدة لو حذفت لكان المعنى صحيحاً، بينما هنا لو حذفت "ما" لما صح المعنى. ٢- قوله: كيد ساحر: فهو مرفوع على أنه خبر "إن" ولو كانت "ما زائدة" لوجب النصب؛ لأنه يصبح بذلك مفعولاً به لـ "صنعوا".

- قد يقول قائل: كيف قلتم:إنها لا تكفها عن العمل بينما دخلت على جملة فعلية هى: "صنعوا"؟ الجواب: الواقع أن "ما" الموصولة فعلاً لم تكف "إن" عن العمل، ولم تدخل على الجملة الفعلية. إذ أن "ما" واقعة فى محل نصب اسم "إن" فتكون "إن" قد دخلت على جملة اسمية لا فعلية. و"صنعوا": جملة الصلة لا محل لها من الإعراب "وكيد ساحر": خبر إن مرفوع.
- قد يقول قائل: لماذا لا نجعل "ما" فى: إنما يذاكر المجتهد: موصولة مثلما جعلناها هنا موصولة. فكلاهما بعد "ما" يوجد فعل؟. الجواب: لعدم وجود العائد فى قولنا: إنما يذاكر المجتهد.

[2] الشاهد فيه- قوله: "ولكن ما يقضى فسوف " فقد جاءت "ما" بعد "لكن" ولم تكفها عن العمل؛ لأن "ما" هنا موصولية، بدليل وجود الفاء فى خبر "لكن" ولم توجد الفاء إلا لكون اسم "لكن" اسماً موصولا، والموصول يشبه الشرط فى العموم والإبهام، واسم الشرط تدخل الفاء فى جوابه.

ب- حكم إعمال "إنما في قول بعض العرب: "إنما زيداً قائم"، وحكم قياس بقية أخوات إن على "إنما".

سمع عن بعض العرب قوله: إنما زيداً قائم. وهذا نـــادر، فـــالكثير الإهمال وعدم الإعمال. وقد اختلف النحويون في حكم قياس بقيـــة أخوات "إن" على "إنما" في كونها تعمل فيما بعدها رغـــم اتصالـــها "بما" الزائدة وذلك قياساً على السماع عن العرب. وكـــان اختـــلاف النحوين على النحو التالي:

١- مذهب سيبويه والأخفش: يمتنع قياس بقية الأحرف على "إنمـــا"، إذ يكتفي بالمسموع فقط.

٢- مذهب الزجاج وابن مالك يجوز قياس بقية الأحرف على "إنما" مطلقاً، إذ لا فرق بين "إن" وأخواتها.

٣- مذهب الفراء: إنه يجوز القياس في لعل فقط؛ لأن لعل تشـــبه "ليت"[١] وليت يجوز فيها الإعمال.

٤- مذهب ابن أبي الربيع: إنه يجوز القياس في لعل وكـــأن فقـــط؛ لأنهما يشبهان "ليت"[٢] وليت يجوز فيها الإعمال.

---

[١] تشبهها في المعنى بل والعمل بدليل "لعلي أبلغ الأسباب...... فأطلع" فقد حملـــت "لعل" على "ليت" فنصب الفعل المضارع المقرون بالفاء.

[٢] إذ إن الكلام مع "ليت وكأن ولعل" إنشاء؛ أما غيرها من الأحرف فالكلام معـــها خبري.

* يلاحظ أن المذهبين الأخيرين لم يكتفيا بالقياس على سماع إعمال "إنما" بل قاسـوا على "ليت" في أن إعمالها رغم اتصالها "بما" قياسي.

وجائز رفعك معطوفا على   منصوب "إن" بعد أن تستكملا
وألحقت "بأن": "لكن وأن"   من دون "ليت ولعل وكأن"

١١- حكم العطف على أسماء الأحرف بالنصب أو الرفع

١-العطف بالنصب:

يجوز العطف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده. نحو: إن محمداً وعليا فى الفصل وزيداً. ومنه:

إن الربيع الجود والخريفا   يدا أبى العباس والصيوفَا[1]

٢-العطف بالرفع:

أ- يشترط للعطف بالرفع. شرطان، وهما:

١-استكمال الخبر. نحو: إن محمداً فى الفصل وعلى.

٢-كون الحرف الناسخ "إن" أو "أن" أو "لكن"[2] نحو: علمت أن محمداً فى الفصل وعلى، زيد جالس لكن محمداً قائم وعلىُ.

ب- بسبب رفع المعطوف رغم أنه معطوف على اسم "إن" المنصوب: اختلف النحويون فى ذلك على النحو التالى:

---

(١) الشاهد فيه – قوله: "والخريفا" فقد عطفه على اسم "إن" (الربيع) قبل مجيء الخبر (يدا أبى العباس) وقوله: "والصيوفا" فقد عطفه على اسم "إن" بعد مجيء الخبر.

(٢) لأنهما مما لا تغير معنى الجملة عن الخبرية، فالكلام مع هذه الأحرف خبر. أما مع ليت ولعل وكأن فالكلام معها إنشاء فالتمنى والرجاء والتشبيه من أقسام الإنشاء.

١-مذهب ابن مالك والزجاجى: أنه معطوف على محل اسم "إن"[1] لأن محله الرفع بالابتداء.

٢-مذهب الجمهور (المحققين): أنه ليس معطوفاً على محل اسم "إن"[2]، وإنما يجوز فيه وجهان من الإعراب:

١-أنه مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر "إن" المتقدم. والتقدير: إن محمدا فى الفصل، وعلى كذلك، فيكون ذلك من عطف الجمل.

٢- أنه معطوف على الضمير المستكن فى الخبر، بشرط وجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، فيكون ذلك من عطف المفردات نحو: إن محمداً جالس هو فى الفصل وعلى.

مثال ما توافر فيه الشرطان: قوله تعالى: "أن الله برىء من المشركين ورسولُه" ومنه:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه   فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ[3]

---

(1) وهم لا يشترطون وجود المحرز، وهو الطالب للمحل وهو الابتداء، فقد زال الابتداء بعد دخول العامل اللفظى وهو "إن" إذ أن الأصل فى اسم إن أنه مبتدأ مرفوع فهم يعطفونه على الأصل. مثل قولنا: ما جاءنى من رجل ولا امرأة فقد عطفنا "امرأة" بالرفع على محل "رجل"؛ لأنه فاعل.

(2) لأن العامل اللفظى "إن" يبطل عمل العامل المعنوى (الابتداء). أما: ما جاءنى من رجل ولا امرأة. فإن العامل لفظى وهو الفعل (جاءنى) لا يبطل عمله دخول حرف الجر الزائد؛ لأن الحرف الزائد وجوده كعدم وجوده. فهذا المثال يختلف عما نحن فيه.

(3) الشاهد فيه – قوله: "والأب" فقد عطفه بالرفع بعد أن جاء بالخبر (لنا) وكان الحرف الناسخ "إن".

وما قصرت بى فى التسامى خؤولة   ولكن عمى الطيبُ الأصلِ والخالُ[1]

جـ- مخالفة الكسائى والفراء للشرط الأول وأدلتهما. وتخريج الجمهور لهذه الأدلة.

خالف الكسائى والفراء فى الشرط الأول، فقالا: لا حاجة لاستكمال الخبر. إذ يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر فيكون معطوفاً على محل اسم "إن" نحو: إن موسى وعلى فى الفصل. والأدلة هى:

١- قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون".

٢- قراءة: "إن الله وملائكتُه يصلون على النبى.

٣- قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله   فإنى وقيار بها لغريب

٤- قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم   بغاة ما بقينا فى شقاق

٥-قول الشاعر:

خليلى هل طب؟ فإنى وأنتما   -وإن لم تبوحا بالهوى - دنفان

تخريج الجمهور لهذه الأدلة:

---

[1] الشاهد فيه - قوله: "والخال": فقد عطفه بالرفع بعد أن جاء بالخبر (الطيب) وكان الحرف الناسخ "لكن".

يخرج المانعون –للعطف بالرفع قبل استكمال الخبر – هذه الأدلة بأحد تخريجين، وهما:

١- على التقديم والتأخير.. أى: أن نجعل الخبر المذكور للحرف الناسخ، وأما المرفوع فيعرب مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر الحرف الناسخ.

ويتعين هذا التخريج فى: فإنى وقيار بها لغريب. لوجود اللام فى (لغريب) التى تعين أن "لغريب" خبر للحرف الناسخ.

ويمتنع هذا التخريج فى:

١- "إن الله وملائكته يصلون..": إذ لا يصح التقدير:إن الله يصلون وملائكته كذلك.إلا إذا عدت الواو للتعظيم مثل: رب ارجعون.

٢- خليلى هل طب فإنى وأنتما... دنفان:إذ لا يصح التقدير: فإنى دنفان وأنتما كذلك. إذ لا يصح الإخبار بالمثنى عن المفرد.

ويجوز هذا التخريج:

١- إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون" على تقدير: "الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله.... فلا خوف.... والصابئون والنصارى كذلك.

٢- وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة. على تقدير: أنا بغاة وأنتم كذلك.

٢-على حذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه (أى: أن نجعل المذكور خبراً للاسم المرفوع وأما خبر "إن" فمحذوف لدلالة الثانى عليه.

ويتعين هذا التخريج فى:

١- إن الله وملائكته يصلون على تقدير: إن الله يصلى وملائكته يصلون على النبى.

٢- خليلى هل طب فإنى وأنتما... دنفان على تقدير: فإنى دنف وأنتما دنفان. (مريضان).

ويمتنع هذا التخريج فى: فإنى وقيار بها لغريب. إذ لا يصح التقدير: فإنى غريب وقيار بها لغريب. لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ إلا إذا عدت زائدة مثل: أم الحليس لعجوز

ويجوز هذا التخريج فى:

١- إن الذين آمنوا... على تقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله... لا خوف.... والصابئون والنصارى من آمن بالله - فلا خوف....

٢- وإلا فاعملوا أنا وأنتم بغاة: على تقدير: أنا بغاة وأنتم بغاة.

د- مخالفة الفراء للشرط الثانى ودليله. وتخريج الجمهور لدليله

قال الفراء: ويجوز أن يكون الحرف الناسخ غير الأحرف الثلاثة

مثل: ليت ومنه:

يا ليتنى وأنت يا لميس في بلدة ليس بها أنيس[1]

وخرجه الجمهور على أن الواو ليست عاطفة بل حالية. وجملة الحال مكونة من أنت مبتدأ وخبره محذوف تقديره معى والتقدير: ياليتنى حالة كونك معى فى بلدة.

وخففت "إن" فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا

١٢- أحكام تخفيف "إن" المكسورة.

١-حكم إعمالها:

إذا خففت "إنَّ" ففى إعمالها وجهان هما:

١- الكثير: إهمالها؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية. نحو "وإن" كلُ لما جميعُ لدينا محضرون" "إنْ كل نفس لما عليها حافظ".

٢- والقليل إعمالها؛ استصحاباً للأصل. نحو: "وإن كلاً لمَاَ ليوفينهم ربك أعمالهم".

---

[1] استدل الفراء والكسائى بهذه الأبيات على أنه يجوز العطف بالرفع دون اشتراط ما اشترطه الجمهور.

٢-لزوم لام الابتداء بعد "إن" المهملة.

إذا أهملت إن المخففة يلزم أن يأتى بعدها لام فارقة بين الإثبات والنفى[١] . نحو: "وإن كل لما جميع لدينا محضرون"،"إن كل نفس لما عليها حافظ[٢]"

وأما إذا عملت "إن" المخففة فلا يلزم دخول اللام الفارقة[٣]، بل يجوز دخولها ويجوز عدم دخولها. نحو: "وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم[٤].

ملحوظة:

وقد يغنى عن اللام قرينة توضح أن المعنى للإثبات فقط. وهذه القرينة على نوعين:

---

[١] أى فارقة بين "إن" المخففة و "إن" النافية. ففى قولنا: إن زيد قائم. يحتمل هذا أحد أمرين:

١- أن "إن" هى المخففة، فالمعنى: إن زيداً قائم

٢- أو أن "إن" هى النافية، فالمعنى: ما زيد قائم. فلهذا اللبس نحضر لا ما بعد "إن" فيتعين كونها المخففة؛ إذ أن "إن" النافية لا تدخل بعدها اللام.

[٢] لاحظ أن "لما" يجب أن تكون مخففة؛ لأنه لو ثقلنا فقلنا: "لمّا" لأصبحت حينية وليس فيها لام فارقة، أما حينما نخففها فإن اللام تكون فارقة و"ما" زائدة.

[٣] لأنها إذا أعملت زال شبهها "بأن" النافية؛ لأن "إن" النافية لا تعمل، وإذا عملت فإنها لا تعمل إلا عمل "ليس".

[٤] لما: اللام فارقة والميم موصولية. ليوفينهم: اللام موطئة للقسم والتقدير: والله ليوفينهم.

١- لفظية[١]: نحو إن زيد لن يقوم. ومنه: إن الحق لا يخفى على ذى بصيرة.

٢- أو معنوية: ومنه:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك   وإن مالك كانت كرام المعادن[٢]

والفعل إن لم يك ناسخا فلا   تلفيه - غالبا - "بأن" ذى موصلا

٣-حكم الفعل الذى يليها.

إذا ولى "إن" المخففة فعل فلا يخلو من:

١- الأكثر: أن يليها فعل ماض ناسخ[٣]. نحو: "وإن كانت لكبيرة" "إن كدت لتردين" "وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين" ويقاس عليه.

٢- الكثير: أن يليها فعل مضارع ناسخ. نحو: "وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم" "وإن نظنك لمن الكاذبين" ويقاس عليه.

٣- النادر: أن يليها فعل ماض غير ناسخ. نحو: قولهم: "إن قنعت كاتبك لسوطا"[٤] ومنه:

---

[١] وهى كون الخبر منفيا. إذ لو جعلت "إن" نافية فالمعنى لا يستقيم. إذ لا يصح: ما زيد لن يقوم.

[٢] الشاهد فيه- قوله: "وإن مالك كانت" فقد ترك اللام ولم يذكرها رغم إهمال "إن"؛ لوجود القرينة المعنوية، وهى كون الكلام للمدح والافتخار فلا يحتمل.

[٣] شروط الناسخ ثلاثة: ١- أن يكون غير ناف (أخرج ليس). ٢- أن يكون غير منفى (أخرج ما زال وأخواتها وكل ناسخ منفى: ماكان...). ٣- أن يكون غير صلة لما المصدرية الظرفية. (أخرج مادام) والمقصود بالناسخ: كان وأخواتها، ظن وأخواتها، وكاد وأخواتها.

[٤] ومنه قول المرأة العربية: والذى يحلف به إن جاء لخاطبا.

شلت يمينك إن قتلت لمسلما   حلت عليك عقوبة المتعمد[1]

ملحوظة:

وقد اختلف النحويون فى حكم القياس على النادر. نحو: إن قام لأنا، إن قعد لزيد. وذلك على النحو التالى:

١- مذهب البصريين وابن هشام: لا يقاس على النادر مطلقا. خلافاً للأخفش والكوفيين.

٢- مذهب الأخفش: يقاس على النادر مطلقا. نحو: إن قام لأنا، إن قعد لزيد.

٣- مذهب الكوفيين: فى الأصل أنه لا يجوز تخفيف "إن" مطلقاً. وما ورد ظاهره أنها مخففة فيحمل على أن "إن" نافية. واللام (التى تسمى فارقة) إيجابية بمعنى "إلا" الاستثنائية، نحو: "وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين" أى: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين. وقد تبعهم ابن هشام فى كتابه "المغنى" فالقياس جائز لكن على وجه آخر ليس فيه تخفيف "إن".

٤- أندر من النادر: أن يليها فعل مضارع غير ناسخ، (وقد عبر عنه ابن هشام بقوله: كونه لا ماضياً ولا ناسخاً) نحو: قولهم: "إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه" ولا يقاس عليه مطلقاً.

وإن تخفف "أن" فاسمها استكن   ....

---

[1] الشاهد فيه – قوله: "إن قتلت" فقد ولى "إن" المخففة فعل ماض غير ناسخ وهو "قتلت" وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

١٣-أحكام تخفيف "أن" المفتوحة.

١-حكم إعمالها:

إذا خففت "أن" المفتوحة: فإن عملها يبقى وجوبا[١]

٢-ما يجب فى اسمها:

يجب فى اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً[٢]. نحو: علمت أن ليس هنا أحد[٣]. ولا تعمل "أن" المخففة فى الاسم الظاهر إلا فى الضرورة الشعرية. ومنه:

- بأنْك ربيع وغيث مريع   وأنْك هناك تكون الثمالا[٤]

---

[١]بخلاف المكسورة؛ لأن "أن" المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة فأن المفتوحة تشبه الفعل الماضى والأمر: أن (من الأنين)، عض، جد. أما "إن" المكسورة فلا تشبه إلا فعل الأمر: جد. فلأن "أن" المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة وجب إعمالها.

[٢] ١- بعضهم قال: لا يكون هذا الضمير إلا للشأن. وهذا رأى ابن الحاجب.

٢- وقال آخرون: يجوز أن يكون الضمير للشأن أو لغيره.وهذا رأى ابن مالك.

[٣] ١- الغالب فى أن المخففة تقع بعد اليقين أو ما فى معناه. نحو: "علم أن سيكون منكم مرضى".

٢- وقال بعضهم: الغالب أن تقع بعد العلم والظن ولا يشترط أن يذكر لفظ العلم أو الظن بل يجوز بمعناها. نحو: "علم أن لن تحصوه" "زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا"

[٤] الشاهد فيه – قوله: "بأنك ربيع..." "وأنك هناك..." فقد أتى اسم "أن" المخففة مذكورا وهو ضمير المخاطب. وهذا ضرورة فالأصل حذفه وهناك شذوذ آخر: وهو أنه أتى بخبر "أن" المخففة مفرداً (ربيع) والواجب أن يكون جملة.

فلو أنْك فى يوم الرخاء سألتنى   طلاقك لم أبخل وأنت صديق[1]

....   والخبر اجعل جملة من بعد "أن"

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا   ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بـــ "قد" أو نفىأو   تنفيس، أو "لو" وقليل ذكر "لو"

٣-ما يجب فى خبرها.

يجب فى خبرها أن يكون جملة.والجملة لا تخلو من أن تكون:

١- اسمية: وحينئذ لا تحتاج لفاصل[2]. نحو: "وآخر دعواهـــم أن الحمد لله رب العالمين".

٢- أو فعلية: وحينئذ لا يخلو فعلها من أن يكون:

أ-جامداً: وحينئذ لا تحتاج لفاصل[3]. نحو: "وأن"ليس للإنســان إلا ما سعى".

---

[1] الشاهد فيه – قوله: "فلو أنك" فقد أتى اسم "أن" المخففة مذكورا، وهـــو ضمـــير المخاطب وهذا ضرورة.

[2] لكون "أن" تدخل فى الأصل على الجمل الاسمية.

[3] لأن الفعل الجامد يشبه الاسم فى الجمود وعدم الدلالة على الحدث. والاســـم لا يحتاج إلى فاصل.

ب- أو متصرفاً: وحينئذ لا يخلو من أن يكون:

١-دعاء: فلا يحتاج لفاصل[١] . نحو: "والخامسة أن غضب الله عليها"[٢].

٢- أو غير دعاء: وحينئذ يجب الفصل[٣] بواحد من الفواصل التالية:

١- قد. نحو: "ونعلم أن قد صدقتنا".

٢- حرف تنفيس. نحو: "علم أن سيكون منكم مرضى".

٣- نفى "بلا" نحو: "وحسبوا أن لا تكون فتنة" أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً.

٤- نفى "بلن". نحو: "علم أن لن تحصوه" "أيحسب أن لن يقدر عليه أحد" "زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا".

٥- نفى "بلم". نحو: "أيحسب أن لم يره أحد".

---

[١] لأن الفعل الدعائى يشبه الجامد فى عدم التصرف، والجامد يشبه الاسم. فكأن الفعل الدعائى يشبه الاسم فى الجمود.

[٢] الدعاء إما أن يكون بشر كالآية. أو بخير. نحو: "أن بورك من فى النار ومن حولها" والمراد نار موسى.

[٣] لئلا تلتبس "أن" المخففة "بأن" المصدرية. "فأن" المصدرية لا يفصل بينها وبين فعلها المتصرف الذى هو ليس دعاء. ولم نشترط الفاصل فيما سبق لأن "أن" المصدرية لا تدخل عليهم.

٦- "لو". نحو: "أن لو نشـــاء أصبنـــاهم بذنوبـــهم" "وأن لـــو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا" ولم يذكر "لــــو" فى الفواصل إلا قليل من النحويين.

ويندر ترك الفصل بين "أن" المخففة وجملة خبرها. ومنه:

- علموا أن يؤملون فجادوا   قبل أن يسألوا بأعظم سؤل[١]

- أن تهبطين بلاد قوم   يرتعون من الطلاح[١]

- قراءة: "لمن أراد أن يتم الرضاعة" بالرفع.

وخففت " كأن- أيضا - فنوى منصوبها وثابتاً - أيضا - رُوى

١٤- أحكام تخفيف " كأنَّ".

١- حكم إعمالها ، وحكم اسمها وخبرها.

إذا خففت "كأن" فإنه يبقي عملها استصحاباً للأصل[٢] - بخـــلاف إن إذا خففت - والغالب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفـــاً ، ولكـــن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها[٣].

---

[١] الشاهد فيه- قوله: "أن يؤملون.. أن تهبطن" فقد استعمل "أن" مخففـــة وأعملـــها وبعدها الخبر جملة فعلية متصرفة ومع ذلك لم يحضر فاصلاً. وهذا نادر عنـــد الجمهور وقليل عند ابن مالك.

[٢] لأن كأن لم يزل اختصاصها بالجمل الاسمية ، واستصحاباً للأصل وهـــو أنـــها عاملة.

[٣] بخلاف أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجب حذف اسمها وأن يكون خبرها جملة.

ومنه :

ويوما توافينا بوجه مقسم   كأن ظبية تعطو إلي وراق السلم[1]

٢- حكم الخبر إذا كان جملة واسمها محذوف.

إذا حذف اسم "كأن" وجاء خبرها جملة ، فلا تخلو الجملة من أن تكون :

١- اسمية : وحينئذ لا تحتاج إلي فاصل . ومنه:

وصدر مشرق النحر   كأن ثدياه حقان[2]

٢- أو فعلية : وحينئذ تفصل "كأن" عن جملة الخبر بأحد هذين الفاصلين ، وهما :

١- لم : إذا كان الفعل مضارعاً. نحو : "كأن" لم تغن بالأمس" ، "كأن" لم يغنوا فيها".

---

[1] الشاهد فيه – قوله : كأن ظبية " فقد رويت ظبية : علي ثلاث روايات :

١- النصب:علي أن " ظبية" أسم كأن وخبرها محذوف والتقدير : كأن ظبية مكانها أي:كان ظبية هذه المرأة. وهو من التشبيه المقلوب للمبالغة إي إذا دخلت هذه المرأة في مكان فكان الظبية حلت في مكانها لكونها تشبه هذه المرأة.

٢- الرفع : علي أن ظبية خبر "كأن" واسمها ضمير محذوف والتقدير : كأنها ظبية. أي : كأن هذه المرأة ظبية. وليس فيه قلب. وعلي هذه الرواية يكون البيت شاهداً علي حذف اسم كأن. وهو الغالب.

٣- الجر:علي الكاف في "كأن" حرف جر.و"أن":زائدة.وظبية:اسم مجرور بالكاف.

[2] الشاهد فيه– قوله : "كأن" ثدياه حقان" فقد حذف اسمها ، وجاء خبرها جملة اسمية بلا فاصل ، وهو كثير ؛ لأن الأصل أن تدخل "كأن" علي الجمل الاسمية.

٢- قد : إذا كان الفعل ماضيا. ومنه :

لا يهولنك اصطلاء لظي الحرب فمحذورها كأنْ قد ألما[1]

....

١٥- أحكام تخفيف " لكنْ".

إذا حففت "لكنْ" أهملت وجوباً[2]. نحو. قراءة "ولكـــنِ اللهُ قتلـــهم"، "لكنْ الراسخونِ في العلم منهم والمؤمنون" ، "ما كان محمدً أبا أحـــد من رجالكم ولكنْ رسول[3] الله وخاتم النبيين" ، "لكنِ اللهُ يشهد بمـــا أنزل إليك".

---

[1] الشاهد فيه – قوله : "كأن" قد ألما " فقد حذف اسمها ، جاء خبرها جملة فعليـــة فعلها ماض فوجب أن يفصل بينها وبين "كأن" بفاصل وهو "قد".

[2] لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية ، فأنها بعد التخفيف "تدخـــل" لكـــن" علـــي الجملتين الاسمية والفعلية. نحو : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين.

[3] نصب "رسول" ليس لأن "لكنْ" عاملة ، ولكنها مهملة. وأمـــا النصـــب فـــلأن " رسول الله" معطوف علي "أبا" و "لكنْ" ليست عاملة ، لأنها لو كـــانت عاملـــة لوجب رفع "رسول الله" علي أنه خبر "لكنْ" وأما اسمها فضمير محذوف تقديـره : هو. ولكن لم يحدث ذلك فدل علي أن"لكنْ" مهملة.

ملحوظة:

وأجاز يونس[1] والأخفش إعمال "لكن" بعد تخفيفها "قياسا علـي "أنْ" إذا خففت[2] ، ولكن لا دليل لهما من قول العرب.

" لا " العاملة عمل " إنّ "[3]

عمل " إنّ" اجعل لـ " لا "...... ....

فانصب بها مضافا أو مضارعة وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه

١- أسماؤها : لها ثلاثة أسماء ، وهي :

١- " لا " العاملة عمل " إنّ " وهذه تسمية ابن هشام.

٢- " لا " النافية للجنس[4].

٣- " لا " التبرئة [5].

---

[1] وأما ما حكى عن يونس أنه روي عن العرب إعمالها فهو غير صحيح ؛ إذ لم يسمع عن العرب : ما قام زيد لكن عمراً قائم.

[2] في الحقيقة هناك فرق بين "لكن"و"أن" وهو أن "أنً" "حين خففت لم يزل اختصاصها بالجمل الاسمية، أما لكن فقد زال اختصاصها بالجمل الاسمية ولهذا أهملت.

[3] جعلت مستقلة لطول الكلام عليها وكثرة شروطها ، وجعلها ابن هشام في باب ، وهذا ما أخذ علي أبن هشام ؛ لأنه لم يقل فصل ، وإنما قال باب.

[4] ليس المقصود نفي الجنس ، وإنما المقصود نفي الحكم المنسوب للجنس نحو : لا رجل قائم فهي لا تنفي الرجال وإنما تنفي حكم قيام الرجال.

ملحوظة : " لا " العاملة عمل " ليس " تحتمل نفي الجنس وتحتمل نفي الوحدة. أمـا " لا " النافية للجنس فتنفي الجنس فقط ؛ لأنها بمعني " من " الاستغراقية.

[5] وحقها أن تصدق علي " لا " النافية كائنة ما كانت (" لا " العاملة عمل ليـس ، " لا " المهملة ، " لا " العاملة عمل " إنّ ") ولكن خصها النحويون " بلا" العاملة عمل " إنّ " لتمكن التبرئة فيها.

٢- عملها : تعمل " لا " عمل " إنّ " فتنصب المبتدأ ويسمي اسمها، وترفع الخبر ويسمي خبرها.

١- عملها في المبتدأ :

أ - إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف : فإنها تنصبه مباشرة. نحو : لا طالب علم ممقوت ، لا طالعاً جبلا حاضر.

ب- إذا كان اسمها مفرداً : فإنه يبني علي ما ينصب به في محل نصب. نحو : لا رجل قائم.

٢- عملها في الخبر:

أ - إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف : فهي الرافعة للخبر بلا خلاف.

ب- إذا كان اسمها مفرداً : ففي رفعها للخبر خلاف علي النحو التالي :

١- مذهب سيبويه : أنَّ " لا ليست هي الرافعة للخبر ، بل هذا الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً عليه من قبل ، وهو كونه خبرا للمبتدأ ، لأن " لا " إذا كان اسمها مفردا تركبت مع اسمها ، ويعرب هذا التركيب مبتدأ ، وما بعده خبر له. نحو : لا رجل قائم.

٢- مذهب الجمهور : " لا " هي الرافعة للخبر سواء أكان اسمها مفرداً أو غير مفرد.

....

٣- شروط إعمالها :

يشترط لإعمال " لا " إعمال " إنّ " سبعة[1] شروط ، وهي :

١- أن تكون نافية.

محترزات :

فإن كانت " لا " زائدة أو ناهية : فإنها لا تعمل في المبتدأ أو الخبر[2]. وشذ إعمال " لا " الزائدة في قوله :

لو لم تكن غطفان لا ذنوبَ لها   إذا للام ذوو أحسابها عمرا[3]

---

[1] ويمكن أن نجعلها ستة شروط وذلك بإدخال الشرط السابع في الشرط الخامس ، فيقال : أن يكون معمولاها نكرتين.

[2] فالناهية تختص بالفعل المضارع فتجزمه. نحو : ربنا لا تؤاخذنا. وأما الزائدة فلا عمل لها ؛ لأنها غير مختصة.

[3] الشاهد فيه – قوله : " لا ذنوب لها " فإن " لا " زائدة لا تدل علي النفي ، وكان من حق ما بعدها أن يرفع بالابتداء لكنه أعملها في الاسم فبناه علي الفتح. وهذا شاذ. والدليل علي أنها زائدة أن المعني المستفاد منها لو كانت نافية قد استفيد من معني جملة " لم " التي دخلت عليها " لو " لأن " لو " إذا دخلت علي المنفي أثبتته. فالمقصود : إن لغطفان ذنوبا. أي : كانت غطفان لها ذنوب. ولو لم تكن " لم " موجودة لأصبحت اللام أصلية ؛ لأن المعني يصح : لو غطفان لا ذنوب لها. أي : أن لها ذنوبا. فالمراد والمعني : إن لغطفان ذنوبا كثيرة إذ لو لم تكن لديهم ذنوب لخشوا من فضيحة هجائي لعمرو ، فصدوا عمرا عن أن يتعرض لي ولم نجعل " لم " زائدة ؛ لأنه لم يعهد زيادتها ، أما " لا " فقد عهدت زيادتها.

٢- أن يكون المنفي بها الجنس.

محترزات:

فإن كان المنفي بها غير جنس (نفي الوحدة) : عملت " لا " عمل " ليس[١].نحو : لا رجل غائباً بل رجلان.

٣- أن يكون نفي الجنس نصاً . نحو لا رجل غائب.

فإن " لا " لنفي الجنس نصا ؛ لأنها علي تقدير " من " التي تفيد استغراق الجنس. فالتقدير : لا من رجل غائب. والدليل علي تقدير " من " ظهورها في بعض الأحيان كقوله :

فقام ينود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلي هند[٢]

محترزات :

فلو كان المنفي بها الجنس لكن ليس علي سبيل التنصيص : عملت " لا " عمل " ليس ". نحو : لا رجل غائباً [٣].

---

[١] " لا " العاملة عمل ليس محتملة أن تكون لنفي الواحد أو لنفي الجنس في نحو : لا رجل غائباً ويتعين أن تكون نافية للوحدة إذا عطفنا فقلنا : لا رجل غائباً بل رجلان. أما بدون العطف فتكون محتملة للأمرين ، والأظهر أن تكون نافية للجنس ؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم : لا رجلَ غائباً.

[٢] الشاهد فيه – قوله : " لا من سبيل " فقد ظهرت " من " التي تفيد الاستغراق بعد " لا " فدل علي أن " لا " تفيد نفي الجنس نصا ؛ لأنها تفيد الاستغراق.

[٣] لم تنص " لا " هنا علي نفي الجنس لاحتمال أن تكون لنفي الوحدة ، وأما نفيها الآن للجنس فهو باعتبار الظاهر فقط.

٤- ألاّ يدخل عليها حرف جر.

محترزات:

فإن دخل عليها حرف جر : وجب جر ما بعـــد " لا "[١] . نحــو : جئت بلا زاد ، غضبت من لا شيء.

ملحوظة :

أما قول العرب : جئت بلا شيءَ فهو شـــاذ ؛ لأن " لا " إذا دخــل عليها حرف الجر فإنها لا تعمل فيما بعدها النصب[٢].

٥- أن يكون اسمها نكرة. نحو : لا طالب غائب ، لا طالب علـــم حاضر.

---

[١] اختلف النحويون في سبب جر ما بعد " لا " علي النحو التالي :

١-مذهب البصريين : أنّ " لا " زائدة بين الجار والمجرور. وما بعدها مجـــرور بحرف الجر. وقال بعضهم : المراد بكونها زائدة أي : أنها معترضة بين الجـار والمجرور المتلازمين ، وليس المراد أنه يمكن أن ستغني عنها.

٢-مذهب الكوفيين : أن هذه اللام ليست زائدة بل هي اسم بمعني " غير " وحـروف الجر داخل عليها وما بعدها مضاف إليه : جئت بغير زاد ، غضبت من غـــير شيء.

[٢] الذي سوغ إعمال " لا " هو : أنهم ركبوا " لا " مع شيء - أولاً - فقـــالوا : لا شيء. ثم دخل حرف الجر علي هذا المركب فــ " لا " واسمها في محل جـــر لانهما أصبحا كالاسم الواحد.

محترزات:

فإن وقعت المعرفة بعد " لا " [1]: أهملت " لا " ووجـب تكرارهـا عند الجمهور ما عدا المبرد وابن كيسان. نحو : لا زيدُ ولا عمـروُ عندنا،لا زيدُ في الدار ولا عمروُ. وأما المبرد وابـن كيسـان فلـم يوجبا التكرار، ودليلهما : قول العرب: لا نولك أن تفعل[2].ومنه:

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من شأننا شأني[3]

ملحوظة:

ورد عن العرب إعمال " لا " في المعرفة بعدهـا. نحـو قولـهم : قضية ولا أبا حسن لها. وقولهم : لا هيثم الليلة للمطى. ومنه :

أري الحاجات عند أبي خبيب نكدن ، ولا أميةّ في البلاد

وفي تخريج هذا تأويلان ، وهما:

---

(١) لأن " لا " لا تعمل إلا في النكرات.

(٢) نولك مبتدأ وهو مضاف وهو بمعني اسم مفعول : متناولك أن تفعل : المصـدر المؤول نائب فاعل سد مسد الخبر. قال الجمهور مخرجين هذا القول : " نولـك" مؤول بالفعل المضارع الذي دخلت عليه " لا " النافيـة : لا ينبغـي لـك . ولا تكرر " لا " إذا دخلت علي المضارع.

(٣) الشاهد فيه – قوله : " لا أنت شائية " فقد ورد دخول " لا " النافية علي معرفـة (أنت) ولم تكرر " لا " وهذا علي مذهب المبرد وابن كيسان ومخالف لمذهـب الجمهور الذين خرجوا هذا علي أنه ضرورة شعرية.

١- أن يقدر مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ: "مثل" فيكون هـذا المضاف النكرة اسم "لا"[١]. والتقدير: ولا مثل أبي حسن، لا مثل هيثم.

٢- أو أن يجعل هذا اللفظ اسم جنس لما اشتهر به ذلك المسمي كقولهم لكل فرعون موسي. فالمراد: لكل جبار قهار. والتقدير: قضية ولا أبا حسن : أي ولا فيصل لها. هيثم : لا سارق الليلة للمطي. أمية : ولا كريم في البلاد.

....

٦- أن يكون اسمها متصلاً بها.

محترزات :

فإن فصلت " لا " عن اسمها : وجب إهمالها. ووجب تكرارها عند الجمهور ما عدا المبرد وابن كيسان[٢] ، نحو : لا في الدار رجل ولا امرأة. ومنه : " لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون".

٧- أن يكون خبرها نكرة[٣]

---

(١) ثم يحذف هذا المضاف - الذي هو في محل نصب - ويقام المضاف إليه مقامه فينتصب.

(٢) فالمبرد وابن كيسان لا يوجبان تكرارها. فيجيزون : لا في الدار رجل.

(٣) فى الحقيقة لا حاجة لاشتراط هذا الشرط؛ لأنه لا يمكن أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة.

مثال ما توافرت فيه الشروط: لا طالب غـــائب. لا طـالب علـم ممقوت لا طالعاً جبلاً حاضر.

فانصب بها مضافاً أو مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه
وركب المفرد فاتحا كـ: "لا حولَ...................."

٤-أحوال اسم "لا":

لاسم "لا" العاملة عمل "إن" ثلاث حالات؛ وهى:

١- أن يكون مضافاً،نحو:لا طالب علم ممقوت،لا طالب علم غائب.

٢-أو أن يكون شبيهاً بالمضاف[1].نحو: لا قبيحاً فعلهُ محمـــودٌ، لا طالعاً جبلاً حاضرُ، لا خيراً من زيدٍ عندنا، لا ثلاثةً وثلاثيـــن رجلاً عندى.

وحكمها الإعرابى: إعرابها، ونصبها مباشرة

٣-أو أن يكون مفرداً. نحو: لا رجل قائم، لا رهـــطَ حـــاضر، لا رجالَ قائمون، لا مسلماتِ حاضرات، لا مهندسَـينَ عندنـــا، لا مسلِمينَ كاذبون.

---

[1] المراد بالشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان مرفوعـــاً نحو: لا قبيحاً فعله محمود أو منصوباً. نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر أو مجـروراً بحرف نحو: لا خيراً من زيد عندنا. أو معطوفاً عليه. نحو: لا ثلاثة وثلاثيـــن رجلا عندى.

وحكمه الإعرابى: يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً[1] - فى محل نصب - فيكون البناء على النحو التالى:

١- المفرد لفظاً ومعنى، والمفرد لفظاً لا معنى، وجموع التكسير: تبنى على الفتح[2]. نحو: لا رجل عندى، ولا رهط عندنا، لا رجال قائمون.

٢- جمع المؤنث السالم: يجوز فيه وجهان، وهما:

١- البناء على الفتح. نحو: لا هنداتَ.

٢- البناء على الكسر. نحو: لا هنداتِ، وروى بالوجهين قوله:

- إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب[3]

٣- المثنى والمجموع على حده (جمع المذكر السالم): يبنيان على الياء نحو: لا مهندسين عندنا، لا مسلمينَ كاذبون. ومنه:

- تعز فلا إلفَين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع[4]

---

[1] لاحظ أننا قلنا: إن اسم "لا" مبنى وليس معربا رغم أن العلامة واحدة. وذلك لأنه لا ينون والمبنى هو الذى لا ينون. أما لو قلنا: إنه معرب للزم أن ينون. وهذا لا يصح.

[2] قال ابن جنى فى كتابه "الخصائص": إن البصريين لا يجيزون الفتح ما عدا أبو عثمان المازنى فقد أجاز البناء على الفتح.

[3] الشاهد فيه- قوله: "ولا لذات" فقد جاء اسم "لا" جمع مؤنث سالم، وورد فى رواية مبنياً على الكسر كما ورد فى أخرى مبنياً على الفتح.

[4] الشاهد فيه- قوله: "فلا إلفين" فقد جاء اسم "لا" مثنى ويبنى هذا المثنى على الياء التى ينصب بها حين يكون معرباً.

- يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شؤون[١]

....

٥-علة بناء اسم "لا" المفرد:

اختلف النحويون فى سبب بناء اسم "لا" إذا كان مفرداً، وذلك على النحو التالى:

١- قال جماعة من النحويين ومنهم ابن عصفور: إن علة بناء اسم "لا" هو تضمنه معنى "من" الاستغراقية[٢] والدليل ظهورها فى بعض الأحيان. ومنه:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند[٣]

٢- وقال سيبويه وتبعه الجمهور: إن علة بناء اسم "لا" هو تركبه مع "لا" تركب خمسة عشر. والدليل على ذلك: أنه لو فصل بين "لا" واسمها بفاصل: زال البناء وأعرب اسم "لا" نحو: لا فيها غول".

وركب المفرد فاتحاً كـ: "لا حول ولا قوة والثان اجعلا

مرفوعا أو منصوباً أو مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا

---

[١] الشاهد فيه – قوله: "لا بنين "فقد جاء اسم "لا" جمع مذكر سالم، وبنى على الياء التى هى علامة نصبه فى حالة الإعراب.

[٢] فعله البناء: تضمنه معنى الحرف.

[٣] الشاهد فيه -قوله: "لا من سبيل" فقد ظهرت "من" بعد "لا" فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه "من" فهو متضمن إياها.

٦-العطف على اسم "لا" مع تكرارها.

مقدمة:

إذا كررت "لا" بعد العطف على اسمها. نحو: لا حول ولا قـــوة إلا بالله. جاز فيهما خمسة أوجه مأخوذة من اثنى عشر وجهاً جائزة إلا وجهين فقط[١].

وقد أخذنا هذه الأوجه من أن كلمة "لا حول" لها ثلاثة أوجه، وهى:

١- أن تكون "لا" عاملة عمل "إن": فتبنى على الفتح اسما "للا".

٢- أن تكون "لا" عاملة عمل "ليس": فترفع اسماً "للا".

٣- أن تكون "لا" مهملة: فترفع على أنها مبتدأ.

وأن كلمة "لا قوة" يجوز فيها هذه الأوجه الثلاثة بالإضافة إلى وجـه رابع هو: النصب عطفاً على محل اسم "لا" إذ أن محـــل اســـم "لا" الأولى النصب، نحو:

---

[١] والوجهان الساقطان هما:

١-إعمال "لا" عمل "ليس" فترفع "لا حول" مع نصب الثانى "لا قوة" فتصبـــح: لا حولٌ ولا قوةً إلا بالله.

٢-إهمال "لا" فترفع على الابتدائية "لا حول" مع نصب الثانى "لا قوة" فتصبـح: لا حولٌ ولا قوةً إلا بالله.

وسبب عدم الجواز أنه لا وجه لنصب "قوة" إذ أن "قوة" تنصب إذا كـــان اســـم "لا" الأولى مبنياً على الفتح لأنها تنصب على أنها معطوفة علـــى محـــل اســـم "لا" الأولى وهو النصب ومع رفع اسم "لا" الأولى لا تكون "لا" عاملة عمل "إن" فـلا يعطف بالنصب على المحل لأنه أصبح مرفوعاً.

لا حول ولا قوة ... .وإذا ضربنا ٣ × ٤ = ١٢ وجها[1]

وركب المفرد فاتحا كـ: "لا حول ولا قوة" والثان اجعلا
مرفوعا أو منصوبا أو مركبا وإن رفعت – أولا – لا تنصبا

إذا كررت "لا" بعد العطف على اسمها. نحو: لا حول ولا قـوة إلا بالله جاز فيها خمسة أوجه، وهى:

---

[1] بيان ذلك: (لاحظ أن الاختلاف سيتمثل فى خمسة صور فقـط وهـى خمسـة الأوجه التي سنذكرها).

١–أن يفتح الأول "لا حول" على أنه اسم "لا" ويجوز فى الثانى:
١- الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس. فيصبح: لا حولَ ولا قوةَ.
٢- الرفع على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس". فيصبح: لاحولَ ولا قوةٌ.
٣- الرفع على أنه مبتدأ و"لا" نافية مهملة. فيصبح لا حول ولا قوة
٤- النصب عطفاً على محل اسم "لا" و"لا" الثانية نافية مهملة. فيصبح لا حولَ ولا قوةً

٢–أن يرفع الأول على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس" ويجوز فى الثانى:
١- الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس. فيصبح: لا حولٌ ولا قوةَ.
٢- الرفع على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس" فيصبح: لا حول ولا قوة
٣- الرفع على أنه مبتدأ و"لا" نافية مهملة. فيصبح: لا حولٌ ولا قوةٌ.
٤- النصب عطفاً على محل اسم "لا" الأولى (ولا يجوز هذا الوجه. فلا تقـول: لا حول ولا قوة ؛ لأن محل الأول الرفع).

٣–أن يرفع الأول على أنه مبتدأ، و"لا" نافية مهملة. ويجوز فى الثانى:
١- الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس. فيصبح: لا حولٌ ولا قوةَ.
٢- الرفع على أنه اسم "لا" العاملة عمل "ليس". فيصبح: لا حولٌ ولا قوةٌ.
٣- الرفع على أنه مبتدأ و"لا" مهملة. فيصبح: لا حول ولا قوة.
٤- النصب عطفاً على محل اسم لا الأولى (ولا يجوز هذا الوجه فلا تقول: لا حول ولا قوة.).

الأول: فتحهما. نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بـــالله[1]، ولا رجــل ولا امرأة فى الدار. ومنه: قراءة ابن كثير وأبى عمرو بن العلاء: " لا بيعَ فيه ولا خلةَ".

وسبب فتحهما: أن "لا" الأولى و"لا" الثانية كلاهما نافيـــة للجنــس عاملة عمل "إن" فما بعدها اسم "لا"

الثانى: رفعهما. نحو: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بـــالله، ولا رجــل ولا امرأة فى الدار ومنه:

- قراءة بقية السبعة: "لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ".
- وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لى فى هذا ولا جمل[2]

وسبب رفعهما: أحد هذه الأمور:

١- أن "لا" الأولى و"لا" الثانية كلاهما عاملة عمل "ليس"، فما بعدها اسمهما مرفوع[3].

---

[1] يجوز أن نقدر لكل "لا" خبراً، فيكون التقدير: لا حول كائن لنا ولا قوة كائنة لنــا إلا بالله ويصح أن نقدر لهما خبراً واحداً. فيكون التقديـــر: لا حــول ولا قــوة كائنان أو موجودان) إلا بالله.

[٢،٣] الشاهد فيه – قوله: "لا ناقة... ولا جمل" وقولـــه: فقــد تكــررت "لا"، وورد الاسمان مرفوعين. وهذا أحد الأوجه الخمسة.

[3] يصح أن نقدر لكل واحدة خبراً فيكون التقدير: لا حول كائناً لنا ولا قوة كائنة لنـــا إلا بالله ويصح أن نقدر خبراً واحداً لهما فيكون التقدير: لا حول ولا قوة موجوديـــن (أو كائنتين) إلا بالله. وهو منصوب لأن "لا" تعمل عمل ليس.

٢- أن "لا" الأولى و"لا" الثانية كلاهما مــهملتان، بعدهمـا مبتـدأ مرفوع وخبره محذوف[١].

٣- أن "لا" الأولى عاملة عمل "ليس" و"لا" الثانية مهملة[٢].

٤- أن "لا" الأولى مهملة و"لا" الثانية عاملة عمل "ليس"[٣].

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني. نحو: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بـالله. لا رجل ولا امرأة في الدار. ومنه:

- هذا – لعمركم – الصغار بعينه   لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ[٤]

سبب فتح الأول: أن "لا" عاملة" عمل "إن" فهو اسمها (لا حول).

---

[١] يصح أن نقدر لكل مبتدأ خبراً، فالتقدير: لا حول ولا قوة موجوديـن (أو كـائنتين) إلا بالله. ويصح أن نقدر لهما خبراً واحداً: لا حول ولا قوة كائنان لنا.

[٢] يجب أن نقدر لكل واحدة منهما خبراً، فالتقدير: لا حول كائناً لنا ولا قوة كائنة لنـا إلا بالله. ولا يصح أن نقدر خبراً واحدا لهما؛ لأنه لو قدرنا ذلك لوقعنا في محذورين:

١- أننا جئنا بخبر منصوب ومرفوع في نفس الوقت.

٢- أننا أعملنا عاملين في معمول واحد. ("لا" العاملة عمل "ليس" الناصبـة للخـبر. والمبتدأ بعد "لا" المهملة الرافع للخبر).

[٣] ويجب أن نقدر لكل واحدة منهما خبراً، فالتقدير: لا حول كائن لنا ولا قوة كائنة لنا إلا بالله ولا يصح أن نقدر خبراً واحداً لهما؛ لئـلا نقـع فـي المحذوريـن السابقين.

[٤] الشاهد فيه- قوله: "لا" أم لي.... ولا أب" فقد تكـررت "لا" وورد الاسـم الأول مبنياً والثاني مرفوعاً. وهو أحد الأوجه.

سبب رفع الثانى: أحد وجهين: أن "لا" عاملة عمل "ليس" فهو اسمها مرفوع وأما خبرها المنصوب فمحذوف[١].

الرابع: رفع الأول وفتح الثانى. نحو: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بـــالله، لا رجل ولا امرأة فى الدار. ومنه:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   وما فاهوا به أبداً مقيم[٢]

سبب رفع الأول: ١- أن "لا" عاملة عمل "ليس" فهو اسمها[٣].

٢- أو أن "لا: مهملة فيكون (الأول) مبتدأ[٤].

سبب فتح الثانى: أن "لا" نافية للجنس عاملة عمل "إن"

الخامس: فتح الأول ونصب الثانى. نحو: لا حول ولا قوة إلا بـــالله، ولا رجل ولا امرأة فى الدار. ومنه:

لا نسبَ اليوم ولا خلةً   اتسع الخرق على الراقع[٥]

---

[١] ما دام أن "لا" الأولى عاملة عمل "إن" والثانية عاملة عمل "ليس"؛ فإنه يجب تقدير خـــبر لكـــل منهما. فالتقدير: لا حول كائن لى ولا قوة كائنة لى إلا بالله.

[٢] الشاهد فيه – قوله: "فلا لغو ولا تأثيم" فقد تكررت "لا"، وورد الاسم الأول مرفوعـــاً والثـــانى مفتوحاً، وهذا أحد الأوجه الخمسة.

[٣] ما دام أن "لا" الأولى عاملة عمل "ليس" والثانية عاملة عمل "إن"؛ فإنه يجب تقدير خبر كـــل واحدة منهما. فالتقدير: لا حول كائناً لنا ولا قوة كائنة لنا.

[٤] إذا كانت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل إن:

١- فالجمهور: يجب تقدير خبر لكل منهما. فالتقدير: لا حول كائن لنا ولا قوة كائنة لنا.

٢- وسيبويه: ويجوز أيضاً تقدير خبر واحد لهما: ولا حول ولا قوة كائنان لنا.

[٥] الشاهد فيه- قوله: "لا نسب.... ولا خلة" فقد فتح الأول، ونصب الثانى على تقدير أن تكون "لا زائدة" وخلة" معطوفة بالواو على محل اسم "لا" وهذا هو قول جمهور النحويين.

سبب فتح الأول: أن "لا" عاملة عمل "إن" وما بعدها اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب.

سبب نصب الثانى: أن الواو عاطفة، و"لا" زائدة، وما بعدها قوة معطوف على محل اسم "لا" الأولى وهو النصب.

حكم هذا الوجه: هو أضعف الوجوه الخمسة؛ لوجوه "لا"، فالأصل أن يبنى على الفتح على أنه اسم "لا" النافية للجنس، لا أن تعد "لا" زائدة لتوكيد النفى وما بعدها معطوف على محل اسم "لا" الأولى. فإن هذا ضعيف.

ملحوظة:

نظراً لضعف هذا الوجه فقد عمل النحويون على تخريج النصب وذلك على النحو التالى:

١- قال يونس وجماعة من النحويين: هذا الوجه مختص بالضرورة الشعرية فهو كتنوين المنادى[1].

٢- قال الزمخشرى: إن المنصوب (قوة) ليس معطوفاً على محل اسم "لا" الأولى (حول) وإنما مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: ولا أرى قوة.

---

[1] فالمراد: أن الاسم الثانى مبنى على الفتح، ولكن نونه للضرورة، وهذا مثل تنوين المنادى للضرورة فى قوله:

سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام

٧-العطف على اسم "لا" دون تكرارها

إذا عط على اسم "لا" من دون تكرار "لا". نحو: لا رجل وامرأة فى الدار. وجب فتح الأول[١]، وجاز فى الثانى: النصب[٢] والرفـــع[٣]. نحو: لا رجل وامرأة فى الدار[٤]. وروى بالوجهين قوله:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وأزراً[٥]

ملحوظة:

وأما حكاية الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ، فهى شـــاذة[٦]؛ إذ لا يجـوز الفتح.

---

[١] لأنه اسم "لا" النافية للجنس.

[٢] النصب: على أنه معطوف على محل اسم "لا"، إذ أن محله النصب. وهو غير ضعيف؛ لعدم وجود "لا" إذ لم تتكرر.

[٣] الرفع: ١- عند سيبويه: على أنه معطوف على محل "لا" واسمها إذ أن محلهما الرفــع لأنهما مبتدأ. ٢- عند سيبويه: يرفع الثانى على أنه مبتدأ خبره محذوف والتقديــر: لا رجل فى الدار، وامرأة فى الدار. أو أن خبره المذكور وخبر "لا" هو المحذوف. فــهو لم يعطف على محل "لا" واسمها.

[٤] ولا يجوز الفتح (البناء على الفتح)؛ لأن اسم "لا" إنما يبنى من أجل تركيبـــه مــع "لا" ولهذا فالعطف لا يكفى للبناء لعدم التركيب.

[٥] الشاهد فيه – قوله: "فلا أب وابناً" فقد عطف على اسم "لا" النافية للجنس، ولم يكـــرر "لا"، وجاء بالمعطوف منصوباً. ووجهه أنه عطفه على محل اسم "لا" النافية للجنـس. ويجوز الرفع فى هذا المعطوف عند سيبويه، ووجهه أن يكون معطوفاً على محـل "لا" مع اسمها، فإنهما معاً عنده فى محل رفع بالابتداء.

[٦] وسبب الشذوذ: أنه بنى (امرأة) على الفتح رغم عدم وجود "لا" وهذا البناء شاذ لعـــدم التركيب. وقيل: الذى سوغ البناء هو نية تكرار "لا" فالمراد: لا رجل ولا امرأة. وهذا عند الأخفش الذى يجيز حذف الحرف وبقاء عمله. ولكن مذهبه غير صحيح.

ومفرداً نعتا لمبنى يلى فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل
وغير ما يلى وغير المفرد لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

٨- **نعت اسم "لا" المفرد بنعت متصل.**

يجوز فى نعت اسم "لا" ثلاثة أوجه إعرابية. وهى:

١- البناء على الفتح[١]. ٢- النصب[٢]. ٣- الرفع[٣].

وذلك إذا توافرت ثلاثة شروط ، وهي:

١- أن يكون اسم "لا" مفرداً مبنياً.

٢- وأن يكون النعت مفرداً.

٣- وأن يكون النعت متصلا بالمنعوت فلم يفصل بينهما بفاصل.

مثال ما توافرت فيه الشروط: لا رجل ظريفَ في الدار، لا رجل ظريفاً في الدار، لا رجال ظريفون في الدار[٤].

---

[١] بناء على أن النعت والمنعوت ركبا تركيب خمسة عشر فأصبحا كالشيء الواحد ثم دخلت عليها "لا" ، فإذا دخلت "لا" على المبنى فإنه يبقى بناؤه.وقيل: لأن النعت من تمام المنعوت والمنعوت مبنى فكذلك ما هو من تمامه فإنه يبنى مثله.

[٢] مراعاة لمحل اسم "لا" إذ أن محل اسم "لا" النصب.

[٣] مراعاة لمحل "لا" مع اسمها، فمحلها عند سيبويه الرفع على الابتداء. أما غير سيبويه فيقول: مراعاة لمحل اسم "لا" قبل دخول "لا" فمحله الابتداء. أما "لا" فعامل ضعيف.

[٤] ومنه – عند ابن هشام– : "أ لا ماءَ ماءً بارداً عندنا " . فيجوز في النعت ثلاثة أوجه. واعترض بأن النعت يخالف المنعوت، بينما هنا متفقان. أفلا يكون ماء الثانية توكيداً لفظياً أو بدلاً؟. فقال ابن هشام: إعرابه توكيداً أو بدلاً خطأ، بل يعرب نعتا فالماء الثاني غير الأول ؛ لأنه مقيد ببارد. أما الأول فمطلق؛ فلاختلافهما صح أن يكون نعتاً.

محترزات:

فإن فقد أحد هذه الشروط: امتنع الفتح[1]، وجاز وجهان :

١- الرفع ٢- النصب . وذلك في الأحوال الآتية:

١- كما لو كان اسم "لا" مضافاً أو شبيها بالمضاف. نحو: لا غـــلام سفر ظريفٌ عندنا، لا غلام سفر ظريفاً عندنا.

٢- وكما لو كان النعت ليس مفرداً. نحو: لا رجل قبيحٌ فعله عندنـا، لا رجل قبيحاً فعله عندنا.

٣- وكما لو فصل بينهما بفاصل. نحو : لا رجل في الدار ظريفٌ، لا رجل في الدار ظريفاً.

وأعط "لا" مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

٩-دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس.

١-حكم عمل "لا" بعد دخول همزة الاستفهام.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس لك يتغير الحكـــم فتبقى على عملها[2]. نحو : ألا ماءَ ماءً بارداً عندنا.

٢- معاني "ألا" المركبة من همزة الاستفهام و "لا" النافية للجنس.

---

[1] لأنه لن يكون هناك موجب للفتح؛ إذ أن تركيب النعت والمنعوت قد زال.

[2] وكذلك إذا كررت يجوز إعمالها أو إهمالها. نحو: ألا حياءَ وألا خوفَ من الله . ألا حياءٌ وألا خوفٌ من الله.

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس فإن معنى هذين الحرفين يكون على ثلاثة أضرب، وهي:

١-أن يبقى الحرفان على معنييهما (الاستفهام والنفي) نحو: ألا حلمً لك؟. ألا صديقَ لزيد؟. ومنه:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلد إذا ألاقى الذي لاقاه أمثالي[١]

ملحوظة:

وبقاء الحرفين على معنييهما الاستفهام والنفي قليلُ، حتى عدّه أبو على الشلوبين غير واقع[٢].

٢-أن يراد بالحرفين التوبيخ والإنكار[٣]. وهذا هو الغالب. نحو ألا انزجارَ عن المعاصي. ومنه[٤]:

ألا ارعواءَ لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم[٥]

---

[١] الشاهد فيه – قوله "ألا اصطبارَ" فقد عامل "لا" بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها،والمراد من الهمزة: الاستفهام، ومن "لا":النفي، فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفى.أينتفي عن سلمى الصبر أم تتجلد.

[٢] فلكونه قليل لعل الشلوبين لم يجد لديه شواهد تؤكد وقوعه.

[٣] وقال بعضهم: إن المفيد للإنكار والتوبيخ هو الهمزة فقط. وأما "لا" فهى باقية على معناها وهو النفى.

[٤] ومنه أيضا: قول الشاعر: ألا طعانَ ألا فرسانَ عادية إلا تجشؤكم حول التنانير

[٥] الشاهد فيه– قوله: " ألا ارعواءَ" فقد أبقى "للا" النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

٣-أن يراد بالحرفين التمنى[١]. وهذا هو الكثير. نحو: ألا ماءَ ماءً بارداً فأشربه[٢]. ومنه:

ألا عُمْرَ ولّى مستطاعُ رجوعُه فيرأبَ ما أثأت يد الغفلات[٣]

ملحوظة:

وإذا أريد بالحرفين (ألا) التمنى فقد اختلف النحويون في ثلاثة أمور، وهي:

١- هل لها خبر أو ليس لها خبر.

٢- هل تجوز مراعاة محلها مع اسمها عند العطف أو الوصف أم لا.

٣- هل يجوز إلغاؤها إذا تكررت أم لا؟

وكان الخلاف على النحو التالي:

١-مذهب سيبويه والخليل : لا خبر لـ "ألا" ؛ لأنهما بمنزلة" أتمنى"،و" أتمنى" فعل فلا خبر له. وهما بمنزلة "ليت"، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها؛ لأن "ليت" لا تركب مع اسمها. ولا

---

[١] وقيل: إن الذي أفاد التمنى الهمزة فقط. وأما "لا" فهي باقية على معناها.

[٢]"ألا" هنا للتمنى بدليل نصب الفعل المضارع" فأشربه" بفاء السببية في سياقها. فلو لم تكن للتمنى فلا وجه لنصب المضارع.

[٣] الشاهد فيه- قوله:" ألا عُمْرَ " فقد أريد من همزة الاستفهام مع "لا" مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب. ومما يدل على كون "ألا" للتمنى في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

يجوز إلغاؤها إذا تكررت؛ لأن "ليت" إذا كررت لا تلغـــى، بـــل تعمل.

٢-مذهب المازني والمبرد: لها خبر، وتجوز مراعاة محلـــها مــع اسمها، ويجوز إلغاؤها إذا تكررت . واستشهدوا بقول الشاعر·

ألا عُمْر ولّى مستطاعٌ رجوعُه فيرأبَ ما أثأت يد الغفلات

ووجه الاستشهاد: أن قوله" مستطاعٌ" يجوز فيه وجهان، وهما:

١- أن يعرب خبراً لـــ "لا" النافية للجنس، و " رجوعه" نائب فاعل.

(رجوعه: في كلا الوجهين يعرب نائبا عن الفاعل).

٢- أو أن يعرب صفة لعُمْرَ تابع لمحل "لا" مع اسمها؛ لأن محلـهما الرفع بالابتداء.فيلزم من هذين الوجهين أحد أمرين :

١- ثبوت خبر لـــ "ألا" التي بعنى التمنى.

٢- أو مراعاة محلها مع اسمها. وهذا على مذهبهما جائزٌ .

قال أنصار سيبويه: إنه لا يتعين في " مستطاع" أن يكون خـــبراً أو صفة فقط، بل يجوز فيه إعراب ثالث، وهو : أن "مستطاعٌ" : خـــبر مقدم . و"" رجوعُه":مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصـــب صفــة ثانية لـــ "عُمْر". وعلى هذا فلا خبر لـــ "ألا" ولم يراع محل "لا" مع اسمها. ويسقط استدلال المازني والمبرد لتطرق الاحتمال إليــه؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

١٠-"ألا" البسيطة[1] التي لا تعمل .

ترد "ألا" البسيطة التى لا عمل لها[2] على النحو التالي:

١- للتنبيه والاستفتاح: وحينئذ تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية. نحو "ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم"[3]" ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم[4].

٢- للعرض أو التحضيض[5]: وحينئذ تختص بالجمل الفعلية[6] فقط، فلا تدخل على الجمل الاسمية. نحو: "ألا تحبون أن يغفر الله لكم[7]"، " ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم"!.

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر   إذا المراد مع سقوطه ظهر

---

[1] هذا الموضوع لا علاقة له "بلا" النافية للجنس. وإنما أحضره لينبه على أنه ليس كل لفظ "ألا" "مركبا من همزة الاستفهام"، و "لا" النافية للجنس ، بل قد يكون هذا اللفظ بسيطا لم يركب من شئ إنما هدفه التنبيه أو العرض.

[2] أهملت " ألا" البسيطة لعدم إختصاصها بالجمل الاسمية، إذ أنها تدخل على الجمل الفعلية أيضاً.

[3] هذا مثال على دخولها على الجملة الاسمية. والكثير حينئذ أن يقع بعدها" إن" المكسورة.

[4] هذا مثال على دخولها على الجملة الفعلية. فالأصل : ألا ليس مصروفا عنهم يومَ يأتهم. (أي: العذاب).

[5] العرض:طلب بلين ورفق. نحو:ألا تصحبنى إلى عمر.التحضيض:طلب بحث وإزعاج.نحو:ألا تذهب إلى المسجد!.

[6] وحينئذ إمّا أنْ يظهر الفعل بعدها كالآيتين أو أن لا يظهر بعدها فيكون مقدراً. ومنه ألا رجلا جزاه الله خيراً.

[7] ابنُ هشام مثل بهذه الآية على أنها للعرض، ولكن التحضيض ظاهر فيها.

١١- حكم ذكر " لا" النافية للجنس وحذفه.

لخبر " لا" النافية للجنس حالتان، وهما:

١- أن يجهل الخبر لو حذف: وحينئذٍ يجب ذكره. نحو: لا أحد أغيرُ من الله عز وجل.

٢- أو أن يعلم الخبر ويعرف . نحو: " ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت"، "قالوا لا ضمير، إنا إلى ربنا منقلبون[1]: وحينئذٍ فقد اختلف كلام العرب على النحو التالي:

١- عند الحجازيين:الكثير حذف الخبر إذا علم[2].ويجوز بقلة ذكره.

٢- عند التميميين والطائيين: يجب حذفه ولا يجوز مطلقاً ذكره.

---

[1] تقدير الخبر في الآية الأولى : لا فوت لهم. وفي الآية الثانية لا ضمير علينا.

[2] ويكون حذف الخبر عندهم أكثر إذا كان مع "إلا". نحو: لا إله إلا الله. لا فتى إلا عليّ. ولا سيف إلا ذوُ الفقار. وقد اختلف النحويون في إعراب جملة :" لا إله إلا الله" على النحو التالي:

١-المشهور : لا : نافية للجنس عاملة عمل إن.إله : اسم "لا" مبنى على الفتح في محل نصب. وخبر "لا" محذوف والتقدير: لا 'إله لنا أو إله موجود. إلا: أداة استثناء. الله:لفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر "لا".

١-وأعربها الزمخشري على أنه لا حذف فيها . وذلك على النحو التالي:

إن الأصل : الله إلهُ "والله" مبتدأ مؤخر. ثم جئ بأداة الحصر (إلا)، وقدم الخبر على المبتدأ. وركب الخبر مع "لا"كما ركب المبتدأ معهما في نحو : لا رجلَ في الدار. فأصبحت : لا إله إلا الله. فـ "الله" مبتدأ مؤخر. و"إله" خبر مقدم. وقد رجح بعضهم هذا الإعراب؛ لسلامته من دعوى الحذف، وسلامته من دعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه فخبر "لا" لابد أن يكون نكره و "الله" معرفة فلا يصح جعل "الله" بدلا من خبر "لا" ورده آخرون ؛ لأنه ركب الخبر مع "لا" . بينما الصحيح أنه يركب مع "لا" إلا المبتدأ.

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين

(ظن وأخواتها)

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى: "رأى، خال، علمت، وجد"
"ظن حسبت، وزعمت" مع" عدّ حجا، درى"وجعل" اللذ كـ: " اعتقد"
و" هب تعلم" والتى كـ: "صيرا" أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا

١-عملها.

ظن وأخواتها هي القسم الثالث من الأفعال الناسخة، وهي تدخل على المبتدأ والخبر[١] فتنصبهما مفعولين[٢] بعد استيفاء فاعلها. نحو: ظننتُ زيداً كريماً.

---

[١] يرى الجمهور أن المنصوبين بعد ظن وأخواتهما منصوبان على أنهما مفعولان لظن أصلهما مبتدأ وخبر. بينما يرى السهيلى أن المنصوبين بعد ظن وأخواتها ليسا في الأصل مبتدأ وخبر، بل هما كمفعولى "أعطى". نحو : أعطيت زيدا الكتاب. فليس أصلهما مبتدأ وخبر بدليل قولنا: ظننت زيداً عمراً. فلو قلنا: زيد عمرو لم يصح هذا الكلام إلا على التشبيه بينما المتكلم لم يقصد التشبيه. وردّ عليه بأن المتكلم قصد التشبيه فالمراد: زيد يشبه عمرا. ولولا ذلك الشبه لما حصل هذا الظن(ظننت زيدا عمرا) فبسبب تشابههما ظننت أحدهما الآخر.

[٢] يرى الفراء أن المنصوب الثاني في نحو: ظننت زيدا قائما. ليس مفعولا ثانيا، وإنما نصب على التشبيه بالحال؛ لأن المنصوب الثاني في هذا الباب يأتي جملة. نحو:ظننت زيداً يذاكر دروسه. يأتي شبه جملة. نحو ظننت زيداً في الدار أو عندك .ويأتي مفرداً، فهو كالحال في هذا فنصب على أنه يشبه الحال. ورد عليه:١- بأن المنصوب الثاني يأتى معرفة. نحو: ظننت زيداً أخاك.٢- ويأتى ضميراً. نحو زيد ظننتكه. ٣-ويأتى جامداً. نحو: ظننت زيداً أسداً. ٤- ولا يستغنى عنه. فالمفعول الثاني يخالف في هذه الأمور فلا مشابهة.

٢-أنواع أفعال هذا الباب.

أفعال هذا الباب نوعان، وهما:

١- أفعال القلوب[١] . نحو: ظننت زيداً كريماً، إخال زيداً كريماً.

٢- أفعال التصيير والتحويل[٢]. نحو: صيرت الطينَ خزفاً.

٣-أقسام الأفعال القلبية

ليس كل فعل ينصب المفعولين، بل هي على ثلاثة أقسام:

١-لازم. نحو : فكر تفكر، جبن ، حقد، خاف، حزن: فكر محمدُ في الأمر.

٢- ومتعدٍ لواحد. نحو : عرف، فهم، أحب، كره، اتهم، قصد، رأى من الرأى: عرف محمدُ الأمر.

٣- ومتعد لاثنين. وهو المقصود بهذا الباب، وينقسم المتعدي لاثنين أربعة أقسام:

أ- ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة : وجد، ألفى، تعلم- بمعنى اعلم-، درى.

ب- ما يفيد في الخبر رجحانا، وهو خمسة أفعال: جعل، حجا، عَدَّ، هبْ، رغم.

ج- ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، واثنان: رأى، علم.

---

[١] سميت بهذا الاسم؛ لأن معانيها قائمة بالقلب. فمعناها: اعتقد.

[٢] سميت بهذا الاسم؛ لأنها تفيد التحويل والانتقال من حال إلى حال.

د- ما يرد بالوجهين والغالب للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، حسب، خال.

وإليك التفصيل:

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى: : ....، ....،...... ،" وجلا

....، ....،......،......، ....، "درى"،....................

أ- ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة:

١- وجد[١]. نحو: وجدت زيدا كريما. ومنه: " تجدوه عند الله هو خيراً وأعظمَ أجراً".

٢- ألفى . نحو ألفيت زيدا قائما. ومنه:" إنهم ألفوا آباءهم ضالين"[٢].

٣- تعَلَّم – بمعنى اعلم[٣] – . ومنه:

تعلم شفاءَ النفس قهرَ عدوها فبالغ بلطف في التحيل[١] والمكر

---

[١] إذا كانت وجد لا تفيد اليقين، وإنما تفيد أصاب وحصل فإنها تتعدى لمفعول واحد. نحو: أضعت مالى فوجدته. وإن كانت تفيد حزن أو حقد أو استغنى فإنها تكون لازمة. نحو:وجد زيد: أى حزن، وجد زيد على فلان: أى حقد . وجد زيد: أى استغنى ومصدر التي لليقين: وجود أو وجدان. والتي بمعنى أصاب: وجود أو وجدان. والتي بمعنى حزن. وجدا. وبمعنى حقد: موجدة. والتي بمعنى استغنى: جدة.

[٢] ومنه قول الشاعر: قد جربوه فألفوه المغيثَ إذا ما الروع عَمّ فلا يلوى على أحد

[٣] هو فعل جامد ملازم لصيغة الأمر خلافا لمن قال إنه يأتى منه الماضي(تعلّمَ) وهو بمعنى اعلمْ.

ملحوظة:

والأكثر في هذا الفعل أن يقع على "أن" وصلتها[٢] . نحو: تعلم أن محمدا مجتهد. ومنه:

فقلت تعلم أن للصيد غرةً وإلا تضعيها فإنك قاتله[٣]

٤-درى. نحو: دريت محمداً مجتهداً. ومنه:

دريت الوفيَ العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد[٤]

ملحوظة:

القليل في هذا الفعل أن ينصب المفعولين بنفسه. نحو: دريت محمدا مجتهدا. والأكثر فيه أن يتعدى بحرف الجر. نحو: دريت بالأمر. أى: علمت به . وإذا دخلت عليه همزة التعدية أو النقل تعدى لمفعولين: الأول بنفسه والثاني بحرف جر. ومنه: "قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به".

"اعتقد" ...، ...، و "زعمت مع "عَدّ" "حجا"...، و"جعل" اللذكـ: و"هَبْ"، ....

---

(١) الشاهد فيه – قوله: " تعلم شفاءَ النفس قهر عدوها" فقد ورد فيه"تعلم" وهو بمعنى"اعلم" ونصب به مفعولين. و"تعلم" من الأفعال التي تفيد في الخبر يقينا.

(٢) لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه(المبتدأ والخبر) وتكون" أنّ" مع صلتها في تأويل مصدر سَدّ مسد مفعولى " تعلّم".

(٣) الشاهد فيه – قوله: " تعلم أن للصيد غرة" فقد استعمل "تعلم" بمعنى "اعلم" ، وقد عداها إلى المفعولين "بأن" المؤكدة وصلتها، هذا هو الكثير في استعمالها.

(٤) الشاهد فيه – قوله: دُرِيتَ الوفيَ . فإن " درى" فعل دال على يقين، وقد نصب مفعولين: الأول – التاء التي وقعت نائب فاعل.، والثاني – قوله " الوفى".

ب- ما يفيد في الخبر رحجانا، وهو خمسة أفعال:

١- جعل - التي بمعنى اعتقد[١]- ومنه: " وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً".

٢-حجا[٢]. نحو : حجوت زيداً كريما. ومنه:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات[٣]

٣-عَدَّ. نحو : عددت زيدا كريما. ومنه :

فلا تعدد المولى شريك في الغنى ولكنما المولى شريك في العدم[٤]

٤-هبْ. نحو: هب زيدا كريما. ومنه:

فقلت: أجرني أبا مالك وإلا فهبنى امرءاً هالكا[٥]

---

(١) لجعل عدة معان منها:شرع وأنشأ فهى من أفعال المقاربة، أوجد نحو: وجعل الظلماتِ والنورَ" أو أوجب نحو: جعلت للعامل كذا كذا. فتتعدى لمفعول واحد.

(٢) حجا لها عدة معان: ١- غلب في المحاجة:حجوت زيدا ٢- قصد: حجوت مكةَ. ٣- ردَ: حجوت السائلَ. فتعدى لواحد. ٤- أقام: حجوت بالمكان. ٥- بخل: حجوت بالمال فتكون لازمة.

(٣) الشاهد فيه - قوله: "أحجو أبا عمرو أخا" فقد استعمل المضارع من " حجا" بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين أحدهما " أبا عمرو" والآخر " أخا ثقة".

(٤) الشاهد فيه - قوله: " فلا تعدد المولى شريكا " فقد استعمل المضارع من "عد" بمعنى الرجحانَ، وَنصَبَ به مفعولين: أحدهما " المولى" والآخر "شريك".

(٥) الشاهد فيه قوله: فهبنى امرءا " فإن "هب" فيه بمعنى الرحجان، وقد نصب به مفعولين: أحَدهما ياء المتكلم، والآخر "امرءا".

ملحوظة:

والقليل أن تتعدى " هَبْ" إلى المفعولين بواسطة " أنّ": ومنه: هـب أن أبانا كان حماراً أو حجراً في اليم.

٥-زعم. نحو: زعم محمد زيدا كريما. ومنه:

زعمتنى شيخا ولست بشيخ   إنما الشيخ من يدب دبيبا[١]

ملحوظة:

والأكثر أن يقع هذا الفعل على "أنْ"، و "أنّ" وصلتهما. نحو : زعم الذين كفروا أنْ لن يبعثوا" ومنه:

وقد زعمت أنّى تغيرت بعدها   ومن ذا الذي يا عزُ لا يتغير[٢]

جـ- ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، وهو اثنان:

١- رأى[٣]. نحو: رأيت زيداً أخاك. رأيت محمدا صادقا. ومنـه: " إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا"[٤].

٢- علم[٥]. نحو: علمت زيداً أخاك. ومنه:

---

(١) الشاهد فيه قوله: " زعمتنى شيخا" فإن " زعم " فيه بمعنى الرجحان، وقد نصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، والآخر " شيخا ".

(٢) الشاهد فيه قوله: " زعمت أنى تغيرت " فقد استعمل " زعم" بمعنى الرجحان، وعداه إلى مفعوليه بواسطة " أن" وهذا عند الجمهور هو الكثير.

(٣) إذا كانت رأى بمعنى أبصر: رأيت زيداً. فإنها تتعدى لمفعول واحد فقط.

(٤) الأولى للرجحان والثانية لليقين بدليل أن ابن هشام اكتفى بهذه الآية تمثيلا على الوجهين، ولو كانت كلاهما لليقين لمثل باية أخرى للرجحان، فلما لم يعمل ذلك علمنا أن في الآية" رأى" وردت على الوجهين حتى إن المعنى يؤكد ذلك.

(٥)إذا كانت " علم" بمعنى عرف تعدت لمفعول واحد فقط. نحو: علمت النحو. ومنه " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا" .

من استعمالها لليقين: "فاعلم أنه لا إله إلا الله".

ومن استعمالها للرجحان : " فإن علمتموهن مؤمنات"[1].

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء أعني: ...... " خال " ......

"ظن" ، "حسبت" ،......، ... .، ......، ...... ، ....

د – ما يرد بالوجهين والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة :

١– ظن. نحو : " قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا وما أظن الساعة قائمة " ومنه :

ظننتك–إن شبت لظى الحرب–صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا[2]

ومن ورودها لليقين: "الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون" ، "وظن داود أنما فتناه".

٢–حسب. من ورودها للرجحان : "يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف"ومنه:

---

[1] قال بعضهم : " علم " في هذه الآية لليقين ، ولكن الصحيح أنه الرجحان ؛ لأن اليقين لا يوصل إليه إلا بالكشف علي القلوب ، والقلوب لا يعلمها إلا الله ، فيكفي مجرد الظن أنهن مؤمنات.

[2] الشاهد فيه–قوله: ظننتك... صاليا "فقد استعمل "ظن" بمعني الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما كاف الخطاب والأخر " صاليا.

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا[1]

ومن وردها لليقين- وهو قليل:

حسبت التقي والجود خير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا[2]

٣- خال. من ورودها للرجحان:

إخالك[3]إن لم تغضض الطرف ذا هوي يسومك ما لا يستطاع من الوجد[4]

ومن ورودها لليقين:

ما- خلتني-زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم[5]

---

[1] الشاهد فيه- قوله: " حسبنا كل بيضاء شحمة" فقد استعمل "حسب" بمعني الرجحان، ونصب به مفعولين : أحدهما " كل بيضاء " والأخر "شحمة.

[2] الشاهد فيه-قوله: "حسبت التقي خير" فقد استعمل "حسبت" بمعني علمت وتيقنت، ونصب به مفعولين : أحدهما "التقي " والأخر "خير تجارة.

[3] مضارع خال القياسي أخال ويخال:خال محمد فأنا أخال وهو يخال. لكنهم كسروا الهمزة فقالوا:إخال.

[4] الشاهد فيه-قوله: " إخالك..ذا هوي "فقد استعمل مضارع "خال" بمعني الرجحان" ونصب به مفعولين : الأول : كاف الخطاب ، والثاني : " ذا هوى".

[5] الشاهد فيه-قوله:"خلتني...ضمنا"فقد استعمل"خال" بمعني اليقين،ونصب به مفعولين: الأول : يا المتكلم ، والثاني "ضمنا". وترتيب البيت:خلتني ضمنا بعدكم مازلت أشكو إليكم حموة الألم. وقد ذكر صاحب "عدة السالك" وصاحب "ضياء السالك" أن خال في هذا البيت للرجحان ؛ ولكن يظهر أن هذا خطأ بدليل أن المؤلف ابن هشام لم يورد بيتا غيره وبالتالي يتعين أن يكون هذا البت دالا علي اليقين ؛ لأنه لا يمكن أن يترك ابن هشام اليقين دون تمثيل ، وهذا ما سار عليه صاحب " التصريح علي التوضيح".

٤-ورود هذه الأفعال القلبية متعدية لواحد أو لازمه.

ترد خمسة أفعال قلبية لمعان أخرى غير اليقين والرجحان : وحينئذ لا تنصب مفعولين ، بل يكون عملها علي النحو التالي :

أ – تتعدي لواحد : وذلك علي النحو التالي :

١- إذا كانت " علم" بمعني : عرف[١]. نحو : " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا " أي: لا تعرفون.

٢- وإذا كانت " ظن" بمعني : اتهم نحو : سرق مالي فظننت زيداً. ومنه: " وما هو علي الغيب بضنين"[٢].

٣- وإذا كانت "رأي" بمعني: الرأي والمذهب. نحو : رأي أبو حنيفة حل كذا[٣] ، ورأي الشافعي حرمته.

٤- وإذا كانت "حجا" بمعني : قصد. نحو : حجوت بيت الله.

ب – وتكون لازمة : وذلك علي النحو التالي :

إذا كانت " وجد " بمعني حقد أو حزن. نحو : وجد زيد علي فلان موجدة. أي: حقد عليه. وجد محمدً وجدا. أي:حزن.

---

[١] هناك فرق بين العلم والمعرفة. فالعلم يتعلق بالمركبات. أما المعرفة فتتعلق بالبسائط (المعارف الأولية).

[٢] هذا علي إحدى القراءات. والمراد بظنين: أي بمظنون. أي: بمتهم. والمفعول أصبح نائبا للفاعل وهو ضمير مستتر.

[٣] ويقول بعض النحويين: أنها (رأي) تتعدي لمفعول واحد مرة ومرة تتعدي لمفعولين ؛ لأنك تقول : رأي أبو حنيفة هذا حلالاً.

ملحوظة:

وترد هذه الأفعال الخمسة وبقية أفعال القلوب التسعة لمعان أخر غير قلبية وحينئذ لا تتعدي لمفعولين ، بل تتعدي لمفعول واحد فقط[١]. نحو :رأيت الصيد. أي:أصبته في رئته. حجوت السائل. أي:رددته. عددت المال: أي حسبته. زعمت زيداً. أي: كفلته.

وإنما لم يحترز عنها ؛ لأنه لا يشملها قولنا : " أفعال القلوب" ، فهي خارجة عن كونها أفعال القلوب ؛ لأنها لم تعد متعلقة بالقلب. وإنما تعلقت بالحواس.

٥- حكم إلحاق رأي الحلمية برأي العلمية.

اختلفت النحويون في حكم إلحاق رأي الحلمية برأي العلمية في نصب المفعولين ، وذلك علي النحو التالي :

١- قال بعضهم: لا يجوز إلحاقها "برأي" العلمية ، بل هي ناصبه لمفعول واحد فقط[٢]. ومنه : " رأيتهم لي ساجدين " ، " إني أراني أعصر خمرا" ، "أني أراني أحمل فوق رأسي خبزاً".

٢- قال ابن مالك وابن هشام : رأي الحلمية ملحقة برأي العلمية فتنصب مفعولين ؛ لتشابههما بجامع الإدراك بالحسى الباطني في كليهما. ومنه :

---

[١]وذلك إذا كان المعني الذي دلت عليه يتعدى لمفعول واحد. أما لو كان لازما فإنها تصبح أيضا لازمة. نحو : حجا بالمكان : أي أقام به.

[٢] وما يأتي بعد المفعول به يُعرب حالا سواء أكان جملة أم شبهها أم مفردا.

أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافي الليل وانخزل انخزالا[1]

ملحوظة:

مصدر " رأي" الحلمية "الرؤيا" وقد اختلف النحويـــون هـــل هـــذا المصدر خاص "برأي" الحلمية أم لا؟ وذلك علي النحو التالي :

١- قال ابن مالك والحريري : "الرؤيا" مصـــدر مختــص "بـــرأي" الحلمية ، ولا يقع مصدراً "لرأي" البصرية مطلقـــا[2]. ومنــه : "هذا تأويل رؤياي من قبل".

٢- قال ابن هشام : "الرؤيا" مصدر مشترك بين رأي الحلمية ورأي البصرية فتقول : رأيت زيدا رؤيا. بدليل : قوله تعالي : " ومـــا جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس"[3]. فقد قال ابن عبـاس: هي رؤيا عين (بصرية).

---

[1] الشاهد فيه–قوله: "أراهم رفقتي" فقد أعمل " أري" الحلمية في مفعولين إلحاقا لها بالعلمية. والمفعول الأول هو الضمير المتصل ، والثاني " رفقتي". وفـــي هـــذا البيت ردّ علي من قال: أن رأي الحلمية لا تنصب إلا مفعولا واحدا وما بعـــده يعد حالا ؛ ففي هذا البيت " رفقتي " لا يصح إعرابه حالا ؛ لأنه معرفة.

وردّ المخالفون بقولهم : إن "رفقتي" بمعني" المرافقون" و "المرافقون" وصف و "ال" الداخلة علي الوصف ليست معرفة ، وإنما هي زائدة أو موصولة ، فـــالمرافقون " نكرة فكذلك " رفقتي " ليست معرفة ، لأنها بمعني "المرافقون" ، "فرفقتي" حال نكرة ، حتى وإن كان ظاهرها معرفة. والتكلف واضح في هذا الرد.

[2] فمصدر رأي البصرية : رؤية فقط.

[3] يتعين أن تكون الرؤيا هنا بصرية ؛ لأن المراد بها حادثة الإســـراء والمعـــراج وما رآه في هذه الحادثة كان يقظة.

.... والتي كـ : " صيرا" أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا.

٦- أفعال التصيير والتحويل.

أفعال التصيير كثيرة ذكر منها ابن هشام سبعة فقط، وهي:

١- جعل. منه : "فجعلناه هباء منثوراً ، وجعلنا نومكم سباتاً"، "وجعلنا الليل لباساً ، وجعلنا النهار معاشاً.

٢- ردّ [1]. ومنه : " لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسدا من عند أنفسهم".

٣- ترك[2]. ومنه: "وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض".

٤- اتخذ. ومنه:"واتخذ الله إبراهيم خليلا"،"أفرأيت من اتخذ إلهه هواه".

٥- تخذ.ومنه:تخذت غراز إثرهم دليلاً وفروا في الحجاز ليعجزوني[3].

---

[1] يري بعضهم :أن "رد" لا تنصب إلا مفعولا واحدا والصحيح أنها تنصب مفعولين، ومنه:

فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سودا.

[2] يري بعضهم:أن"ترك" لا تنصب إلا مفعولا واحدا.ويري غيرهم ومنهم ابن مالك: أنها تنصب مفعولين. ومنه:

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغني عن المسح شاربه

[3] الشاهد فيه-قوله: "تخذت غراز... دليلاً"فقد استعمل "تخذ"-وهو من أفعال التصيير -ونصب به مفعولين:أحدهما: "غراز" ، وثانيهما "دليلاً.

٦- صيرّ.ومنه:ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول[1].

٧- وهب.ومنه:قولهم: " وهبني اللهُ فداك"[2].

....

٧- أحكام هذه الأفعال من حيث العمل.

لهذه الأفعال ثلاثة أحكام ، وهي:

١- الإعمال: وهو واقع في الجميع. في أفعال القلوب وأفعال التصيير الجامد[3] منها والمتصرف.

أ – واجب إذا تقدم العامل علي المعمولين ، وليس بعد العامل معلق – وهذا خلافا للكوفيين الذين يجيزون الإعمال وعدمه حتى وإن تقدم العامل – نحو : ظننت زيداً كريماً ، صيرت الطينَ خزفاً.

ب–جائز: إذا توسط العامل أو تأخر عن المعمولين. نحو: زيداً ظننت قائماً،زيداً قائماً ظننت.

---

(١) الشاهد فيه–قوله:"فصيروا مثل"فقد استعمل فيه"صير" بمعني حول من حالة إلي حالة أخرى ، ونصب به مفعولين: أولهما– واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل، وثانيهما – مثل".

(٢) المفعول الأول :ياء المتكلم ، والمفعول الثاني "فداك" ، و "وهب" فعل جامد لا يتصرف ، فهو ملازم لصيغة الماضي.

(٣) الأفعال الجامدة ثلاثة : اثنان منها قلبيان وهما : "هب" و "تعلم" وهما ملازمان للأمر وواحد من أفعال التصيير وهو "وهب" وهو ملازم للماضي.

٣- الإلغاء (الإهمال) : وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة[١].

معناه:إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛ لضعف العامل بسبب توسطه أو تأخره نحو: زيدٌ ظننت قائم[٢]، زيد قائم ظننت[٣].

حكمة:

جائز إذا توسط العامل أو تأخر عن المعمولين،ويجوز حينئذ الإعمال أيضا،وقد يفضل أحدهما علي الأخر وذلك علي النحو التالي:

١- إذا كان العامل متأخراً:فإن الإلغاء أقوى من الإعمال باتفاق. نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت[٤].

٢- إذا كان العامل متوسطا:فقد اختلف فيه النحويون ، وذلك علي النحو التالي:

أ – فقيل:الإعمال أقوى من الإلغاء[٥]. نحو:زيداً ظننت قائماً.

---

[١] فلا يدخل أفعال القلوب الجامدة. وكذلك أفعال التصيير سواء المتصرف منها أو الجامد ؛ لأن الجامد (وهب) لا يتقدم معمولة عليه أبدا. وأما المتصرف من أفعال التصيير فلو تقدم أحد معمولية أو كلاهما وجب الإعمال فقط.

[٢] زيد: مبتدأ. ظننت:جملة معترضة لا محل لها من الإعراب. قائم خبر.

[٣] زيد : مبتدأ. قائم:خبر. ظننت:جملة استئنافية لا محل لها من الأعراب.

[٤] لأنه أصبح هذا العامل ضعيفا بتأخره عن معمولية كليهما.

[٥] لأن العامل اللفظي (ظننت) أقوى من العامل المعنوى (الابتاء).

ب-وقيل:الإعمال والإلغاء سواء[1]. نحو:زيداً ظننت قائماً.زيد ظننت قائمٌ[2].

٣- التعليق: وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة.

معناه: إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده.

حكمة:واجب.وذلك إذا جاء ماله صدر الكلام بعد الفعل القلبي المتصرف. نحو:ظننت لزيد "قائم".

ماله صدر الكلام (المعلقات) : ذكر ابن هشام منها ستة[3]، وهي :

١- لام الابتداء.نحو:علمت لزيد مجتهد.ومنه:"ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق".

٢- لام القسم. نحو:علمت ليقومنّ زيد. ومنه:

ولقد علمت لتأتين منيتي   إن المنايا لا تطيش سهامها[4]

---

[1] لأن قوة العامل اللفظي جاء ما يضعفها وهو التأخر عن المعمول الأول. كما أن العامل المعنوى أيضا ضعيف.

[2] ملحوظة:إذا تقدم العامل فإنه يجب الإعمال.بينما يري الكوفيون:جواز الإلغاء وجواز الإعمال.بينما ابن مالك لا يجيز إلا الإعمال مبيناً أنه لا يجوز الإلغاء إذا كان العامل مقدما.

[3] وزاد في شذور المذهب ثلاثة وهي : لعل، إنّ.لو.ولم يتفق كل النحويين على هذه المعلقات بل منهم من أخرج:لام القسم ولا النافية.

[4] الشاهد فيه-قوله: "علمت لتأتين" فقد وقع الفعل القلبي قبل لام القسم- وهي لها الصدارة- فعلقت عن العمل في لفظ ما بعدها. والجملة من القسم وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين.

٣- ما النافية. نحو: علمت ما محمد مجتهد. ومنه: " لقد علمت ما هؤلاء ينطقون "وظنوا مالهم من محيص.

٤و٥-لا وإنْ النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر. نحو:علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو،علمت لا زيد في الدار ولاعمرو،علمت والله إنْ زيد في الدار،علمت إنْ زيد في الدار.

٦- الاستفهام. وله صورتان :

١- أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة. ومنه: "وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون".

٢- أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان أو فضلة[1]. والعمدة له أربع صور، وهي :

١- أن يكون اسم الاستفهام هو المبتدأ. ومنه : " لنعلم أي الحزبين أحصى".

٢- أو أن يكون اسم الاستفهام قد أضيف إليه المبتدأ. نحو: علمت أبو من زيد.

٣- أو أن يكون اسم الاستفهام هو الخبر. نحو:علمت أين زيد، علمت متى السفر.

[1] العمدة:ما لا يستغني عنه كالمبتدأ أو الخبر أو ما أضيفا إليه. الفضلة: ما يستغني عنه كالمفاعيل: المفعول المطلق ، المفعول به.

٤- أو أن يكون اسم الاستفهام قد أضيف إليه الخبر. نحو: علمت صبيحة أي يوم سفرك.

والفضلة نحو: " وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون "[١].

ملحوظة:

لا يدخل الإلغاء والتعليق ما يأتي :

١- أفعال التصيير والتحويل[٢] المتصرف منها والجامد.

٢- أفعال القلوب الجامدة[٣].

وإنما يختصان بأفعال القلوب المتصرفة.

ويثبت لتصاريف أفعال القلوب ما للماضي من إعمال وإلغاء وتعليق. نحو: المضارع: أظن زيدا قائما، زيد أظن قائم، زيد قائم أظن، أظن لزيد قائم.

اسم الفاعل: أنا ظان زيدا قائما، زيد أنا ظان قائم، زيد قائم أنا ظان، أنا ظان لزيد قائم.

---

(١) أي منقلب:مفعول مطلق لـ"ينقلبون" ، ولا يصح أن نعد " سيعلم" عاملا فيها؛ لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها ؛ لأن لها الصدارة.

(٢) يجب أن ندرك أنه إنما دخل الإلغاء والتعليق أفعال القلوب؛ لأنها ضعيفة ليس لها أثر ظاهر للعيون، فهي قلبية. أما أفعال التصيير فإن علمها ظاهر على المفعولين وتدركه العيون. نحو: صيرت الطين خزفاً. وتقول : الطين خزفاً صيرت. فيجب إعمالها حتى وإن تقدم عليها المفعولان.

(٣) لأنها ليست متصرفة بنفسها فلا يتصرف فيها بإلغاء أو تعليق.

المصدر: يعجبني ظنك زيداً قائما ،زيدٌ يعجبني ظنك قائم يعجبني ظنك ما زيد قائم.

اسم المفعول: مررت برجل مظنون أبوه قائما[1].

وجوز الإلغاء ....

.... والتزم التعليق ....

٨- الفرق بين الإلغاء والتعليق:

يتبين مما سبق أن هناك فروقا بين الإلغاء والتعليق، وذلك من وجهين:

١- أن العامل الملغي ليس له عمل مطلقا لا في اللفظ ولا في المحل[2].بخلاف العامل المعلق الذي له عمل في المحل فقط[3] دون اللفظ بدليل نصب المعطوف عليه في قوله:

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت[4].

٢- أن سبب التعليق موجب. فلا يجوز : ظننت ما زيداً قائماً.

---

[1] أبوه : نائب فاعل ، وهو في الأصل المفعول الأول لظن.

[2] بدليل أنه لو عطف عليه وجب رفع المعطوف عليه ولم يجز نصبه. نحو : زيد ظننت كريم وسعيد شجاع.

[3] بدليل أنه عطف عليه جاز في المعطوف عليه : الرفع إتباعا للفظ أو النصب اتباعا للمحل. نحو:ظننت لزيد كريم وسعيداً شجاعاً ومثل ابن هشام بقوله:علمت لزيد قائم وغيرَ ذلك من أموره.

[4] الشاهد فيه-قوله: " أدري... ما البكا ولا موجعات " فإن" أدري " فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقد علق عن النصب في لفظ ما بعده؛ لأن المبتدأ اسم استفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدير، وقد عمل الفعل ": أدري: النصب في محل هذه الجملة. بدليل عطف"موجعات" بالنصب علي محل الجملة.

وأما سبب الإلغاء فمُجَوِّز[1]. تقول: زيد ظننت قائمٌ ويجوز: زيداً ظننت قائماً.

وجوز الإلغاء لا في الابتدا وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدما ....

٩- حكم إلغاء العامل المتقدم.

من المتفق عليه أنه إذا توسط العامل أو تأخر جاز إلغاؤه أو إعماله. وأما إذا تقدم العامل ففي جواز إلغائه خلاف على النحو التالي:

١- مذهب البصريين وابن هشام: لا يجوز إلغاء العامل المتقدم ، بل يجب إعماله. فلا تقول: ظننت زيد قائم.

٢- مذهب الكوفيين والأخفش: يجوز إلغاء العامل المتقدم مثلما يلغي المتوسط والمتأخر. فيجوز :ظننت زيدٌ قائملإ.ومنه[2] :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني رأيت ملاك الشيمة الأدب[3]

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويلٌ[4]

---

(١) أي يجوز الإلغاء كما أنه يجوز مع وجود سببه الإعمال.

(٢) ومنه أيضا قول الشاعر :فعبرت بعدهم بعيش ناصب وإخال أني لاحق مستتبع وخرجه سيبويه علي أنه علق باللام ثم حذفت فالتقدير : وإخال إني للاحق مستتبع.

(٣و ٣) الشاهد فيهما – قوله : " رأيت ملاك ... الأدبٌ " وقوله " : إخال ... تنويل " فقد ألغي العامل مع تقدمه ، وتمسك بهذا الكوفيون وخرجه البصريون علي ثلاثة تخريجات.

تخريج البصريين لهذين البيتين: يخرجونهما علي أحد ثلاثة أوجه، وهي:

١-أن يكون هذان البيتان من باب التعليق: فتقدر لام ابتداء تعلق الفعل عن العمل،ثم تحذف اللام ويبقي حكمها (التعليق) فالأصل:لملاك، للدينا.

٢-أن يكون هذان البيتان من باب الإلغاء:وليس المراد بالإلغاء هو التوسط بين المعمولين فقط[1]. بل المراد أن مجرد توسط العامل مجيز للإلغاء سواء توسط العامل في الكلام أو بين المعمولين. نحو: متي ظننت زيد قائم ؟ وفي هذين البيتين لم يقع العامل في الصدارة فألغي[2].

٣-أن يكون هذان البيتان من باب الإعمال : علي أن المفعول الأول ضمير الشأن محذوف ، والجملة بعد العامل في محل نصب المفعول الثاني. والتقدير : أني رأيته ، وما إخاله. وضمير الشأن يحذف كثيرا بعد النواسخ. كقولهم : إن بك زيد مأخوذ.

ولا تجز هنا بلا دليل   سقوط مفعولين أو مفعول

---

(١) ولا يقصد به أيضا الإلغاء الذي يعنيه الكوفيون وهو أنه يجوز إلغاء العامل المتقدم بلا سبب ، بل هذا الإلغاء له سبب وهو التوسط في الكلام.

(٢) فالعامل" رأيت" تقدم عليه" أن" واسمها. والعامل" إخال " تقدم عليه الواو و" ما"

١٠- حكم حذف المفعولين كليهما أو أحدهما

يختلف حذف المفعولين أو أحدهما وذلك بالنظر إلى نوع الحذف، وذلك على النحو التالى:

١- الحذف اختصاراً (أى: لدليل).

إذا كان الحذف اختصاراً (لدليل) فلا يخلو من:

أ- أن يحذف المفعولان جميعاً: وهذا جائز بالإجماع. نحو: "أين شركائى الذين كنتم تزعمون" أى: تزعمونهم شركائى. ومنه:

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً على وتحسب[١]

ب- أو أن تحذف أحد المفعولين: وقد اختلف النحويون فى حكم هذا الحذف على النحو التالى:

١- مذهب ابن ملكون: يمتنع حذفه[٢].

٢- مذهب الجمهور: يجوز حذفه. نحو: "ولا تحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم" ومنه:

ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم[٣]

---

[١] الشاهد فيه - قوله: "وتحسب" فقد حذف المفعولان لدلالة الكلام السابق عليهما والتقدير: وتحسبه عاراً على. وهذا جائز.

[٢] لأن المفعول مطلوب فى جهتين: ١- من جهة الفعل العامل فيه. ٢- ومن جهة الجملة؛ لأنه إما مبتدأ أو خبر فلما تكرر الطلب عليه امتنع حذفه، ورد عليه الجمهور بأنه يجوز حذف خبر كان وهو مطلوب من جهتين.

[٣] الشاهد فيه - قوله: "فلا تظنى غيره" فقد حذف المفعول الثانى اختصاراً والتقدير واقعاً أو حاصلاً. وهذا جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون.

٢-الحذف اقتصاراً (أى: لغير دليل).

إذا كان الحذف اقتصاراً (لغير دليل) فلا يخلو من:

أ- أن يحذف المفعولان جميعاً: وقد اختلف النحويون فى حكم هذا الحذف، وذلك على النحو التالى:

١- مذهب سيبويه والأخش وابن خروف: المنع مطلقاً[١]. واختاره ابن مالك.

٢- مذهب الأكثرين: الإجازة مطلقاً؛ لورود ذلك فى أفعال الظن واليقين. ومنه: "والله يعلم وأنتم لا تعلمون" "أعنده علم الغيب فهو يرى"، "وظننتم ظن السوء". وقولهم من يسمع يخل.

٣- مذهب الأعلم الشنتمرى: يجوز فى أفعال الظن دون أفعال اليقين.

ب- أو أن يحذف أحد المفعولين: وهذا ممتنع بالإجماع[٢].

....

وأجرى القول كـ: "ظن" مطلقاً عند سليم نحو: "قل ذا مشفقا"

---

[١] لعدم وجود الدليل الذى يعين المحذوف ومذهبهم أرجح فقد خرجوا أدلة المجيزين على أنها من الحذف اختصاراً لوجود الدليل على المحذوف مقالياً أو حالياً.

[٢] لأن المعولين فى هذا الباب بمنزلة المفعول الواحد. فلو حذف واحد منهما فكأنه حذف جزء من كلمة وهذا لا يصح.

١١- إجراء القول مجرى ظن.

مقدمة:

الجملة[١] الواقعة بعد القول لا تخلو من حالتين:

١- أن تكون فعلية: وحينئذ تحكى وجوباً عند جميع العرب. نحو: قال محمد: جاء على.

٢- أو تكون اسمية: وحينئذٍ تحكى جوازاً عند بعض العرب نحو: قال محمد: زيد قائم[٢] . ويجوز - أيضاً - إجراء القول مجرى "الظن" فينصب المبتدأ والخبر. وللعرب فى ذلك مذهبان:

بنو سليم: يجرون القول مجرى الظن مطلقاً دون أى شرط، فينصبون المبتدأ والخبر مفعولين. نحو: قل زيداً جالساً، أنا قائل زيداً مجتهداً، قلت زيداً مجتهدا.

وكـ: "تظن" اجعل تقول" إن ولى مستفهما به ولم ينفصل

٢-جمهور العرب: يجرون القول مجرى الظن، وذلك إذا توافرت عدة شروط، والشروط هى:

١- أن يكون الفعل مضارعاً.

٢- وأن يكون مسنداً للمخاطب. (تقول).

---

[١] إذا وقع المفرد بعد القول فلا يخلو من أمرين:

١-إذا كان معناه معنى جملة: فلا يحكى، بل ينصب على أنه مفعول به نحو: قلت شعراً. قلت كلاماً. قلت خطبة.

٢- وإذا أريد لفظ ذلك المفرد وحروفه: فيحكى نحو: قال سعيد: "محمد".

[٢] وإذا حكيت الجملة فإنها تكون فى محل نصب مقول القول.

٣- وان يكون زمنه الحال - عند ابن مالك- واعترض عليه أبو حيان بأنه يجوز - أيضاً - أن يكون زمنه الاستقبال. ومنه:

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا[١]

٤- وأن يتقدمه استفهام:

إما بحرف. نحو: أتقول زيداً قائماً؟. ومنه: سمع الكسائى: أتقول للعميان عقلاً؟ أو باسم. ومنه:

علام تقول الرمح يثقل عاتقى إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت[٢]

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا[٣]

....ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

٥- وأن يتصلا - عند سيبويه والأخفش-

---

[١] الشاهد فيه - قوله: "فمتى تقول الدار" فقد استعمل "تقول" بمعنى "تظن" ونصب به مفعولين: ١- "الدار" ٢- جملة "تجمعنا" و"تقول" هنا ليست للزمن الحاضر بل للمستقبل بدليل تعلق "متى" التى تدل على الاستقبال "بتقول" ورد عليه ابن هشام بأن كلام أبى حيان ساقط، لأن "متى" ليس ظرفاً "لتقول" فليس السؤال عن وقت القول، بل السؤال عن وقت الاجتماع، فهو ظرف "لتجمعنا"، فالمحب يسأل عن وقت الاجتماع لا وقت القول والظن.

[٢] الشاهد فيه - قوله: "علام تقول الرمح يثقل" فقد استعمل "تقول" استعمال "ظن"، ونصب به مفعولين: ١- "الرمح" ٢- جملة "يثقل". وقد ورد "تقول معتمداً على اسم استفهام.

[٣] الشاد فيه - قوله: "فمتى تقول الدار تجمعنا" فقد استعمل "تقول" بمعنى "تظن" ونصب به مفعولين، وذلك بعد اسم استفهام.

وإذا فصل بين الاستفهام والقول بفاصل فلا يخلو الفاصل من أن يكون:

١- ظرفا أو جارا ومجرورا أو أحد المعمولين أو معمول أحدهما: وحينئذ لا يضر هذا الفصل فيجرى القول مجرى الظن. نحو: أعندك تقول زيدا جالسا، أفي الدار تقول زيدا جالسا. أجالسا تقول زيدا، أمسرعا تقول زيدا منطلقا. ومنه:

أبعد بعد تقول الدار جامعة   شملى بهم أم تقول البعد محتوما[1]

أجهالا تقول بنى لؤى   لعمر أبيك أم متجاهلينا[2]

٢- أو غيرهم: وحينئذ:

١- على مذهب سيبويه والأخفش: تجب الحكاية ولا يجرى القول مجرى الظن[3]. نحو: أأنت تقول: زيد منطلق.

---

(١) الشاهد فيه – قوله: "أبعد بعد تقول" فقد استعمل القول بمعنى "تظن" ونصب مفعولين: ١- "الدار" ٢- "جامعة" رغم انه فصل عن الأستفهام بالظرف.

(٢) الشاهد فيه – قوله: "أجهالا تقول بنى" فقد استعمل القول بمعنى "تظن" ونصب مفعولين: ١- "بنى". ٢- "جهالا". رغم أنه فصل عن الاستفهام بالمفعول الثانى.

(٣) هذا الخلاف حدث حينما أعرب الضمير مبتدأ وتقول خبره وهو عامل فى المفعولين بعده عند الجمهور، مع جواز الحكاية لكن لو أعرب الضمير فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده وأعرب تقول (الذى بعد الضمير) مفسرا، وأن المفعولين بعده عمل فيهما الفعل المحذوف، فإنه يجوز بالإجماع إجراء القول مجرى ظن لاتصال الاستفهام بالقول حتى وإن كان محذوفا.

٢- وعلى مذهب الجمهور: تجوز الحكاية ويجوز إجراء القــول مجرى الظن[١] نحو: أأنت تقول زيداً منطلقاً.

٦- وألا يتعدى باللام - عند السهيلى -.

فإذا تعدى القول باللام: وجبت الحكاية ولا يجرى القــول مجــرى الظن[٢] - عند السهيلى - نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق.

ملحوظة:

هذه الشروط إذا توافرت فإنه يجوز إجراء القول مجـــرى الظــن، ويجوز بالإضافة لذلك الحكاية. ومنه: قراءة الأخوين: "أم تقولـــون إن إبراهيم"[٣] ورواية:

علام تقول الرمحُ يثقل عاتقى   إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت[٤]

---

[١] لأنهم لا يشترطون اتصال الاستفهام بالقول.

[٢] لأنه حين تعديه باللام يبتعد عن كونه للظن، ويتعين كونه قولا كلامياً.

[٣] "إن إبراهيم" جملة محكية بدليل كسر همزة "إن" وموضع الكسر هنــا: وقوعــها محكية بالقول.

[٤] الشاهد فيه - قوله: "علام تقول الرمح" فقد حكى الجملة بعد القول بدليــل رفــع "الرمح" وهذا دليل على جواز الحكاية إذا جاز إجراء القول مجرى الظن.

ما ينصب ثلاثة مفاعيل
(أرى وأعلم)

إلى ثلاثة "رأى" و"علما" عدوا إذا صارا "أرى" و"أعلما"
وكـــ: "أرى" السابق "نبأ، أخبرا حدث، أنبأ" كذاك" خبرا"

١- الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[1]

الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هى:

١- أرى: أصلها: "رأى" اليقينية المتعدية لمفعولين فى باب "ظـــن"، ثم دخلت عليها همزة التعدية، فتعـــدت إلـــى ثلاثـــة مفـــاعيل، وأصبحت: أرى" نحو: أريت زيداً محمداً قائماً. ومنه: "كذلـــك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم"[2].

---

[1] المفعول الأول هو الذى كان فاعلاً، ويعد هذا المفعول (الذى أصله فاعل) فـــى هذا الباب هو المفعول الأول. والأصل: رأى زيد محمداً قائماً.

[2] المفعول الأول هو الضمير "هم" والمفعول الثانى "أعمالهم" والمفعـــول الثـــالث "حسرات" وهذا ما يراه الزمخشرى؛ لأن "أرى" هنا عنده بمعنى العلم، فالرؤيـــة علمية وليست بصرية؛ لأنه لا يؤمن بأن الأعمال تجسم يوم القيامـــة وتبصـــر. بينما يرى غيره أن "أرى" هنا بصرية؛ لأنه يؤمن بتجسيم الأعمال وإبصارهـــا يوم القيامة وعلى هذا "فأرى" متعدية لمفعولين فقط، وأما "حسرات" فهى حـــال. وأجاز صاحب التصريح أن تكون علمية؛ لأنه مادام أنـــهم أبصـــروا أعمالـــهم حسرات فقد علموها. وبذلك يصح الاستشهاد بهذه الآية مطلقاً.

ملحوظة: وكذلك تتعدى "رأى" الحلمية سماعاً إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت الهمزة عليها. ومنه: "إذ يريكهم الله فى منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً"[1].

٢- أعلم: أصلها: "علم" اليقينية المتعدية لمفعولين فى باب "ظن"، ثم دخلت عليها همزة التعدية، فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل، وأصبحت: أعلم. نحو: أعلمت زيداً محمداً قائماً.

٣- وما ضمن معناهما من نحو: نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث[2].

وما لمفعولى "علمت" مطلقاً للثان والثالث أيضاً حققا

---

[1] "أرى" الحلمية فى الموضعين متعدية لثلاثة مفاعيل: الأول - الكاف - الثانى - "هم" الثالث - "قليلاً، كثيراً".

[2] والأكثر ورود هذه الأفعال مبنية للمفعول (مبنية للمجهول)، فيكون المفعول الأول هو نائب الفاعل.

